الأشباه والنظائر

في النحو

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الرابع

تحقيق

الدكتور عبد العال سالم مكرم

أستاذ النحو العربي في جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأشباه والنظائر

في النحو

٤

الطبعة الأولى

١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م

مؤسسة الرسالة بيروت – شارع سوريا – بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ – ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

الفن الرابع
فن الجمع والفرق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي أوْجد الخَلْق ، وجَعَلَ لكلّ لكلّ شيء مَظْهَرْينِ من الجَمْع والفرق . والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمد الذي سناه أضْوء من البَرْق .

هذا هو (الفن الرّابع) من الأشباه والنظائر ، وهو فنّ الجمع والفرق . وهو قسمان :

أحدهما : الأبواب المتشابهة المفترقة في كثير من الأحكام .

والثّاني : المسائل المتشابهة المفترقة في الحُكْمِ والعِلّة .
وسميّته : (اللّمع والبرق ، في الجَمْع والفَرْق) .

القســـم الأول

ذِكْر ما افترق فيه الكلام والجُملة

قال ابن هشام في (المغني) : الكلام أخصّ من الجملة لا مرادف لها ، فإن الكلام هو القَوْل المفيدُ بالمقصد . والمراد بالمفيد :

ما دَلّ على معنًى يحسن السّكوت عليه .

والجملة : عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد ، والمبتدأ وخبره كزيد قائم ، وما كان بمنزلة أحدِهـا نحو : ضُـرِب اللّص ، وأقائم الزّيدان ، وكان زيد قائماً، وظننتُهُ قائماً . وهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهّمه كثيرٌ من الناس، وهو ظاهر قول الزمخشري في المفصّل ، فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال : ويسمّي الجملة . والصواب أنها أعم منه إذْ شرطه الإفادة بخلافها ، ولهذا تسمعهم يقولون : « جملة الشّرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة . وكلّ ذلك ليس مفيداً، فليس كلاماً. انتهى .

وقد نازعه بعضهم في ذلك ، وادّعى أن الصواب ترادفُ الكلام والجملة .

وأنصف الشّيخ بدر الدين الدّمامينِيّ ، فذكر ما حاصله أن المسألة ذات قولين ، وأن كلّ طائفة ذهبت إلى قول .

قلت : وممن ذهب إلى التّرادف ضياء الدّين بن العلج ، صاحب (البسيط) في النّحو ، وهو كتاب كبير نفيس في عِدّة مُجلّدات . وأجاب عما ذكره ابن هشام في جُملة الشّرط ونحوها .

فقال في (البسيط): إنّ المبدل منه في نِيّة الطّرح أي في الأعمّ/ [١٦٦/٢] الأغلب فلا يقدح ما يعرض من المانع في بعض الصّور ، نحو :

جاءني الذي مررت به زيد للاحتياج إلى الضّمير.

قال : ونظيره أن الفاعل يطرد جواز تقديمه على المفعول في الأعم الأغلب . ولا يقدح في ذلك ما يعرض من المانع في بعض الصور ، وكذلك كل جملة مركبة تفيد ، ولا يقدح في ذلك تخلّف الحُكم في جُمْلَتي الشّرط والجزاء ، فإنها لاتفيد إحداهما من غير الأخرى .

وقال ابن جِنّي في (كتاب التّعاقب) : ينبغي أن تعلم أن العَرَب قد أجرت كُلّ واحدةٍ من جُمْلتي الشّرط وجوابه ، مُجْرى المفرد ، لأن من شرط الجملة أن تكون مستقلّةً بنفسها قائمةً برأسها ، وهاتان الجملتان لا تستغني إحداهما عن أختها ، بل كلّ واحدة منهما مفتقرة إلى التي تجاورها فجَرَتا لذلك مَجْرى المُفْرَدَيْن اللّذَيّن هما ركنا الجملة وقوامها ، فلذلك فارقت جملة الشّرط وجوابه مجاري أحكام الجُمل .

وقال الشّيخ مُحب الدّين ناظر الجيش(١) : الذي يقتضيه كلام

(١) هو محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبيّ ، الملقلب بناظر الجيش قدم القاهرة ، ولزم أبا حيان ، ومهر في العربيّة ، وله شرح التسهيل ، قرب إلى تمامه ، واعتنى بالأجوبة الجيدة عن اعتراضات أبي حيان وتوفي في ذي الحجة سنة ٧٧٨ هـ . انظر : حسن المحاضرة ١ / ٢٣١ ،وكشف الظنون جـ ١ نهر ٤٠٦ . والمدرسة النحوية في مصر والشام للمحقق ١١٧ ، ١٨٢ ، ٢٩٠ ، ٢٩٤ .

النُّحاة تَساوي الكلام والجملة في الدّلالة ، يعني : كلّ ما صدق أحدهما صدق الآخر فليس بينهما عمومٌ وخصوصٌ .

وأما إطلاق الجملة على ماذكر من الواقعة شَرْطاً أو جواباً أو صلة فإطلاقٌ مجازِيّ ، لأن كلًّا منهما كان جملة قبل ، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان ، كإطلاق اليتامَى على البالغين نظراً إلى أنهم كانوا كذلك .

وقال الشيخ بهاء الدين بن النّحاس في (تعليقه على المقرب) : الفرْق بين الكلام والجملة : أن الكلام يقال باعتبار الوَحْدة الحاصلة بالإسناد بين الكلمتين ، ويسمى الهيئة الاجتماعيّة ، وصورة التركيب ، وأن الجملة تقال باعتبار كثرة الأجزاء[1] التي يقع فيها التّركيب ، لأن لكل مُركّب اعتبارين : الكثرة والوحدة ، فالكثرة باعتبار أجزائه ، والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة .

والأجزاء الكثيرة تُسمّى مادة ، والهيئة الاجتماعيّة الموحّدة تسمى صورة .

الفرْق بين تَقْدير الإعراب وتفسير المعنى

عقد له ابن جنّي باباً في (الخصائص) : ، قال : هذا

(١) في ط فقط : « أجزاء » بدون أل التعريفية ، صوابه من المخطوطات .

الموضع كثيراً ما يستهوي[1] مَنْ يضعف نظرُه إلى أن يقوده إلى إفساد
[٢/١٦٧] الصّنعة . وذلك كقولهم في تفسير / قولنا ، « أهْلَكَ واللّيْلَ » .
معناه: ألحِق أهلَكَ قَبْل اللّيل، فربّما دعا ذاك من لا دُرْبة له إلى أن يقول : « أَهْلَك واللَّيْلِ » ، فيجرُّه ، وإنّما تقديره : الحقْ أهلك وسابقِ اللّيْلَ .

وكذلك قولنا : زيد قام : رُبّما ظنَّ بعضهم أن زيداً هنا فاعل في الصيغة كما أنه فاعلٌ في المعنى .

وكذلك تفسير معنى قولنا : سرّني قيامُ هذا، وقعود ذاك بأنه سرّني أن قام هذا ، وأن قعد ذاك ، وربّما اعتقد في هذا وذلك أنهما في موضع رفع ، لأنّهما فاعلان في المعنى .

ولا تستصغر هذا الموضع ، فإن العرب قد مرّت به ، وشمّت روائحه ، وراعته ، وذلك أنّ الأصمعي أنشد[2] شِعَراً مَمْدوداً مقيّداً التزم الشّاعر فيه أن يجعل قوافيه كلّها في موضع جرٍّ إلا بيتاً واحداً وهو :

(١) في ط فقط : « يستهوي فيه » بزيادة : « فيه » صوابه من المخطوطات والخصائص ١/ ٢٧٩ .

(٢) في الخصائص ١/ ٢٨٠ : « أنشد شعراً من مشطور السّريع طويلاً » .

٣٥٥ = يَسْتَمْسِكون من حِذار الإلقاء بتَلِعات كجـذوعِ الصِيصاء[١]
رِدي رِدِي وِرْد قـطــاة صمّــاء كُــدْريَّـةٍ أَعْجَبهــا بَــرْد المــاء
فطرد[٢] قوافيها كلِها على الجرّ إلا بيتاً واحداً وهو قوله :
* كأنّها وقد رآها الرّءاءُ [٣] *

(١) في المنصف ٢ / ١٨١ : « وحكى أبو بكر محمد بن الحسن : أن العرب تقول : صاصت النخلة تصاصي صيصاءً » ، وأنشد البيت ـ
قال أبو بكر : « والصيصاء » الذي تسميه العامّة : الشِّيص .
وفي اللسان : « تلع » أورد هذا الشاهد ونسبه إلى غيلان الرّبعيّ وقال : تَلِع تَلَعاً فهو تَلِع ، بيّن التّلَع . والتّلع : الطويل . ويعني بالتّلعات هنا : سكّانات السفن . وقوله : من حذار الإلقاء : أراد من خشية أن يقعوا في البحر فيهلكوا .
وقوله : كجذوع الصيصاء أي أن قلوع هذه السفينة طويلة حتى كأنها جذوع الصيصاء ، وهو ضرب من التمر ، نخله طوال .
وفي البيت الثاني يخاطب السفينة ويقول : ردي حتى تصلي المرفأ كما ترد قطاة صماءَ ـ وصممها : ضيق أذنها . وانظر التعليق على هذين البيتين في هامش الخصائص ٢ / ٢٨٠ .
(٢) في الخصائص : « تطّرد » مكان : « فطرد » .
(٣) في الخصائص ٢ / ٢٥٢ ذكر هذا الشطر ، وذكر بعده قوله :
* وأنشزتهنّ علاة البيداء *
والعلاة : الصخرة ، وأنشزتهن : أظهرتهنّ .
وقد رسم في الخصائص في هذا الموضع : الرّآء ، على حين رسم في الخصائص ٢ / ٢٨٠ : الرّواء بصيغة الجمع .
وفي اللسان : (رأي) :ورد بصيغة المبالغة : رآّء حيث قال : « ورحل رآّء : كثير الرؤية.قال غيلان الرّبعي . وأنشد الشطر . وفي الأشباه في النسخة المطبوعة والنسخ المخطوطة الرءاء بصيغة المبالغة .

والذي سوغه ـ ذاك على ما التزمه في جميع القوافي ـ ما كان[١] على سَمْته من القول . وذاك أنه لما كان معناه : كأنها في وقت رؤية الرّءاء[٢]، وعلى حال رؤية الرّءاء[٣] تصوّر معنى الجرّ من هذا الموضع فجاز أن يخلط هذا البيت بسائر الأبيات ، وكأنه لذلك لم يخالف .

ونظير هذا عندي قول طرفة :

٣٥٦ = في جِفانٍ نعْتِري نَادِينَا وسـديفٍ حين هـاج الصِنَّبِــرْ[٤]

يريد الصِنّبْر ، فاحتاج في القافية [٥] إلى تحريك الباء ، فتطرّق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها تشبيهاً بباب قولهم : هذا بَكُرْ ، ومررت بِبَكِرْ . وكان يجب على هذا أن يضم الباء فيقول : الصِنَّبُرْ ، لأن الراء مضمومة إلا أنه تصوّر معنى إضافة الظّرف إلى الفعل ، فصار إلى أنه كأنه قال : حين هَيْج الصِنّبِر ، فلمّا احتاج إلى حركة الباء تصوّر معنى الجرّ فكسر الباء ، وكأنه قد نقل الكسرة عن الرّاء إليها .

ولولا ما أوردته من هذا لكان الضّم مكان الكسر . وهذا أقرب

(١) في الخصائص : « ما كنا » .
(٢) في الخصائص : الرّواء .
(٣) « وعلى حال رؤية الرّءاء » زيادة في نسخ الأشباه ليست في الخصائص .
(٤) السديف : السنام : الصنبر : الريح الشديدة البرد . والشاهد من قصيدة مطلعها :
أَصَحَـوْت اليوم أم شـاقتـك هِـرْ ومـن الحـب جنـونٌ مستمـرْ
انظر ديوان طرفة / ٩٦.
(٥) في الخصائص : « للقافية » باللام .

مأخذاً من أن تقول : إنه حرّف القافية للضّرورة .

فإن قلت : فإن الإضافة في قوله : « حين هاج الصنبر » إنّما هي إلى الفعل / لا إلى الفاعل ، فكيف حرّفت غير المضاف إليه ؟ . [٢/١٦٩]

قيل : الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد ، وأقوى الجزأين منهما هو الفاعل فكأن الإضافة إنما هي إليه لا إلى الفعل ، فلذلك جاز أن يتصوّر فيه معنى الجر .

فإن قلت[١] : فأنت إذا أضفت المصدر إلى الفاعل جررته في اللّفظ ، واعتقدت مع هذا أنه في المعنى مرفوع ، فإذا كان في اللّفظ أيضاً مرفوعاً فكيف يسوغ لك بعد حصوله في موضعه من استحقاقه الرّفع لفظاً ومعنًى أن تحَور به فتتوْهمه مجروراً ؟ .

قيل : هذا الذي أردناه وتصوّرناه هو مؤكد للمعنى الأول ، لأنك كما تصوّرت في المجرور معنى الرفع ، كذلك تمّمت حال الشبه بينهما فتصوّرت في المرفوع معنى الجرّ .

ألا ترى أن سيبويه لمّا شبّه الضّارب الرّجلِ بالحسن الوجهِ وتمثّل ذلك في نفسه ، ورَسَا في تصوّره زاد في تمكين هذا الحال له وتثبيتها عليه ، بأن عاد فشبّه الحسن الوجه بالضارب الرّجل في الجر .

(١) في الخصائص : « فإن قيل » .

كلّ ذلك تفعله العرب ، وتعتقده العلمـاء في الأمرين ليقـوي تشابههما وتعمر ذاتُ بينِهما .

ومن ذلك : قولهم في قول العرب : كُلّ رَجُل وصنعتُه ، وأنت وشأنُك : معناه أنت مع شأنك ، وكل رجل مع صنعته ، فهذا يُوهم من أَمَمٍ[١] أنّ الثاني خبر عن الأول ، كما أنه إذا قال : أنت مع شأنك ، فإن قوله : مع شأنك خبر عن أنت ، وليس الأمر كذلك، بل لعمري، إن المعنى عليه غير أن تقدير الإعراب على غيره .

وإنّما شأنك معطوف على أنت والخبر ، محذوف للحمل على المعنى ، فكأنه قال : كل رجـل وصنعته مقـرونان ، وأنت وشـأنُك مصطحبان . وعليه جاء العطف بالنّصب مع أنَّ كما قال :

٣٥٧= أغار على مِعزايَ لم يَدْرِ أنّني   وصفراءَ منها عَبْلَةَ الصّفواتِ[٢]

ومن ذلك : قولهم : أنت ظالم إن فعلت ، ألا تراهم يقولون في معناه : إن فعلت فأنت ظالم ، فهذا ربّما أوهم أن « أنت ظالم » جواب مقدّم ، ومعاذ الله أن يقدّم جواب الشّرط[٣] ، وإنما قوله : أنت ظالم [٢/١٧٠] دالٌّ على الجواب، وسادّ مسدَّه فأما أن يكون / هو الجواب فلا .

ومن ذلك قولهم : عليك زيداً : إن معنـاه خُذْ زيـداً ، وهو-

(١) من الأمّ وهو القصد .

(٢) أورده في اللسان : « معز » . والمراد بالصفراء : القوس ، والصفوات : جمع صفاة ، وهي الحجارة المُلْس ، والمغير هو الذئب .

(٣) في الخصائص : « أن يقدم جواب الشرط عليه » بزيادة : « عليه » .

لعمري ـ كذلك إلّا أن زيداً[1] إنما هو منصوب بنفس « عليك » من حيث كان اسماً لفعل متعدٍّ، لا أنه منصوب بـ « خذ » .

أفلا ترى[2] إلى فَرْقِ ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ، فإذا مرّ بك شيءٌ من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ، ولا تسترسل إليه ، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه .

وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تَقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحّحت طريق الإعراب حتى لايشذّ شيء منها عليك .

وإيّاك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه ، ألا تراك تفسّر نحو قولهم : ضربت زيداً سوطاً : أنّ[3] معناه : ضربت زيداً ضربةً بسوط فهو ـ لا شك ـ كذلك ، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف أي ضربتُه ضَرْبةَ سَوْطٍ ، ثم حذفت الضّربة[4] .

(١) في الخصائص : إلاَّ أن زيداً الآن « بزيادة » : « الآن » .
(٢) في ط : « فلا ترى » بدون همزة الاستفهام تحريف صوابه من النسخ المخطوطة . وفي الخصائص ١/٢٨٢ : « ألا ترى » .
(٣) في ط فقط : « بأن » بزيادة الباء .
(٤) في الخصائص : « ثم حذفت الضربة على عِبْرة حذف المضاف » بزيادة : « على عبرة حذف المضاف » .

ولو ذهبت تتأول ضربتُه سَوْطاً على أن تقدير إعرابه ضربةً بِسَوْط كما أن معناه كذلك للزمك أن تقدّر أنك حذفت الباء ، كما تحذف حرف الجرّ في نحو قوله :

٣٥٨= * أمرتك الخير(١) *

و :

٣٥٩= * استغفر الله ذنباً(٢) *

(١) قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

أمـرتك الخيـر فافعـل ما أمـرت بـه   فقـد تـركتـك ذا مـال وذا نشب

والشاهد لعمرو بن معد يكرب ، وقبله :

قـد نِلت مجْـداً فحـاذرْ أن تـدنِّسَـهُ   أب كـريمٌ وَجَـدٌّ غيـرُ مُـؤتشِب

وبعده :

واترك خلائق قوم لا خلاق لهم   واعمـدْ لأخلاق أهل الفضل والأدبِ

انظر شعر عمرو بن معد يكرب /٤٧ .

وهـو من شـواهـد : سيبويه ١/١٧ ، والمقتضب ٢/ ٣٢٠، والمحتسب ١/٥١ ، ٢٧٢ ، وابـن الشـجـريّ ٢/٢٤٠ ، وابـن يـعـيش ٢/٤٤ ، ٨/٥٠ ، والمغنى ١/٣٥٠، ٢/٦٢٦ ، وشـرح شذور الـذهب ٣٢٩ ، والخزانة ١/١٦٤ ، والهمع والدرر رقم ١٤٠٠ .

(٢) قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

أستغفـر اللّه ذنباً لست مُحْصِيَـهُ   ربَّ العباد إليـه الوَجْـهُ والعَمَلُ

قـائله مجهـول . من شــواهـد سيبــويـه ١/١٧ ، والمقتضب ٢/٣٢٠ والخصـــائص ٣/٢٤٧ ، وابـن يعـيش ٧/٦٣ ، ٨/٥١ ، والخـــزانـــة ١/٤٨٦ ، وشـرح شذور الذهب /٣٣١، والعيني ٣/٢٢٦، والتصريـح ١/٣٩٤، والهمع والدرر رقم ١٣٩٩ .

فتحتاج إلى إعتذار من حذف حر الجرّ ، وقد غنيت عن ذلك كله بقولك : إنه على حذف المضاف أي ضَرْبة سَوْط ، ومعناه ضربة بسوط ، فهذا ـ لعمري ـ معناه . فأمّا طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف . انتهى .

وقال أبن أبي الّربيع في (شرح الإيضاح) : قالوا : « لا أفعل هذا بذي تسلم » ، قال يعقوب : المعنى : والله يُسَلِّمك ، فهذا تفسير المعنى . وأمّا تفسير اللّفظ فتقديره : بذي سلامتك .

وقال ابن مالك في (شرح الكافية) : ومن الاستثناء بليس قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « يُطْبع المُؤْمِن على كُلّ خُلُقٍ ليس الخِيانةَ والْكَذِب » .

أي ليس بعض خُلُقِهِ الخيانةَ والكذِب . هذا التّقدير الذي يقتضيه / الإعراب . والتقدير المعنوي يطبع على كُلّ خُلق إلاّ الخيانة والكَذِب . [٢/١٧١]

[فائدة في التعجب]

(فائدة) : قال ابن عصفور في (شرح المقرب) : فإن قيل : لِمَ صار التَّعجُّب من وصفه على طريقة : ما أفعله مفعولاً ، وعلى طريقة : أَفْعِل به فاعلاً ، مع أنّ المعنى عندهم واحد ، وإنّما الباب أن يختلف الإعراب إذا اختلف المعنى؟ فالجواب : أن ذلك من قبيل ما اختلف فيه الإعراب ، والمعنى مُتّفق نحو : مازيد قائماً في

اللغة الحجازيّة ، وما زيد قائم في اللغّة التميمية .

الفرْقُ بين الإعراب التّقديرِيّ والإعراب المحلّيّ

قال ابن يعيش : الإعراب يقدّر على الألف المقصورة ، لأن الألف ، لا تحرّك بحركة ، لأنها مدّة في الحَلْق ، وتحريكها يمنعها من الاستطالة والامتداد ، ويُفْضِي بها إلى مَخْرج الحركة ، فكون الإعراب لا يظهر فيها لم يكن ، لأن الكلمة غير معربة بل لِنُبو في محلّ الحركة ، بخلاف ، مَنْ وكم ونحوهما من المبنيّات فإن الإعراب لا يقدّر على حرف الإعراب منها ، لأنه حرف صحيح يمكن تحريكه . فلو كانت الكلمة في نفسها معربةً لظهر الإعراب فيه ، وإنما الكلمة جَمْعاء في موضع كلمة معربة . وكذلك ياء المنقوص لا يَظْهر فيه حركة الرّفع والجر لِثَقل الضّمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها ، فهي نائبة عن تحمل الضّمّة والكسرة .

وقال ابن النّحاس في (التعليقة) : الفرق بين الموضع في المبنىّ والموضع في المعتلّ : أنا إذا قلنا في : قام هؤلاء : إن هؤلاء في موضع رفع لا نعني به أنّ الرّفع مقدّر في الهمزة ، كيف ولا مانع من ظهوره لو كان مقدّراً فيها ، لأن الهمزة حَرْفٌ جَلْد يقبل الحركات ، وإنما نعني به أن هذه الكلمة في موضع كلمة إذا ظهر فيها الإعراب

تكون مرفوعةً بخلاف « العصا » ، فإنا إذا قلنا : إنها في موضع رفع نعني به أن الضّمة مقدرة على الألف نفسها بحيث لولا امتناع الألف من الحركة أو استثقال الضّمة والكسرة في ياء القاضي لظهرت الحركة
[١٧٢/٢] على نفس اللّفظ/.

[الفرق بين أعلى وأحمر]

قال ابن الصائغ في (تذكرته) : الفرق بين أعلى وأحمر من خمسة أشياء : جمع أعلى ، بالواو والنّون ، وعلى أفاعل ، واستعماله بمِن ، وتأنيثه على فُعْلى ، ولزومه أحد الثلاثة أل أو الإضافة أو مِنْ .

وقال المهلّبي :

الفرق في الأعلى والأحمر قد أتى　　في خمسةٍ في الجَمْع والتكسيرِ
ودخول مِن وخلاف تَأْنِيثَيهِما　　ولزوم تعريفٍ بلا تنكير

قال في الشّرح : هذه الأحكام جاريةٌ في الأعْلى وبابه كالأفضل والأرذل ، وفي الأحمر وبابه كالأصفر والأخضر .

ذكر ما افترقَ فيه ضميرُ الشأن وسائر الضّمائر

قال في (البسيط) : ضمير الشأن يفارق الضّمائر من عشرة أوجه :

أنه لا يحتاج إلى ظاهر يعود إليه بخلاف ضمير الغائب فإنّه لا بُدّ له من غائب يعود عليه لفظاً أو تقديراً .

وأنّه لا يُعْطف عليه ولا يُؤكد ولا يُبْدَلُ منه بخلاف غيره من الضّمائر .

وسِرًّ هذه الأوجه أنه يوضّحه والمقصود منه الإبهام .

وأنه لا يجوز تقديمُ خبره عليه ، وغيره من الضّمائر يجوز تقديم خبره عليه .

وأنه لا يشترط عَوْدُ ضمير من الجملة إليه ، وغيره من الضّمائر إذا وقع خبره جملة لا بُدّ فيها من ضمير يعود إليه .

وأنه لا يفسّر إلّا بجملة وغيره من الضمائر يفسر بالمفرد .

وأن الجملة بعده لها محلٌ من الإعراب ، والجُمَل المفسّرات لا يلزم أن يكون لها محلٌ من الإعراب .

وأنه لا يقوم الظّاهر مقامه ، وغيره من الضمائر يجوز إقامة الظاهر مقامه .

وأنه لا يكون إلّا لغائب دون المتكلّم والمخاطب لوجهين :

أحدهما : أن المقصود بوضعه الإبهام ، والغائب هو المبهم ، لأن المتكلّم والمخاطب في نهاية الإيضاح .

والثاني : أنه في المعنى عبارة عن الغائب ، لأنه عبارة عن الجملة التي بعده / وهي موضوعة للغيبة دون الخطاب والتكلّم . [٢/ ١٧٣]

وقال ابن هشام في (المغني) : هذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه :

أحدها : عودهُ على ما بعده لزوماً إذ لا يجوز للجملة المفسّرة له أن تتقدم هي ولا شيءٌ منها عليه .

والثاني : أن مفسّره لا يكون إلا جملةً، ولا يشاركه في هذا ضمير .

والثالث : أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكّد ، ولا يُعْطف عليه ، ولا يُبْدَل منه .

والرابع : أنه لا يعمل فيه إلّا الابتداء أو أحد نواسخه .

والخامس : أنه ملازم للإفراد فلا يُثنّى ولا يجمع وأن فسر بحديثين أو بأحاديث[١] .

---

(١) انظر المغنى ٢/ ٥٤٣ .

ذِكْر ما افْتَرَقَ فيه ضميرُ الفصل والتّأكيد والبدل

قال ابن يعيش : ربّما التبس الفَصْلُ بالتأكيد والبدل .

والفرق بين الفصل والتّأكيد أنّ التأكيد إذا كان ضميراً لا يؤكّد به إلا المُضْمر[1] ، والفصلُ ليس كذلك بل يقع بعد الظّاهر والمضمر ، فقولك كان زيد هو القائم فصلٌ لا تأكيد لوقوعه بعد الظّاهر ، وقولك : كنت أنت القائم يحتملهما .

ومن الفرق بينهما : أنك إذا جعلت الضّمير تأكيداً فهو باقٍ على اسميّته ، ويحكم على موضعه بإعراب ما قبله ، وليس كذلك إذا كان فصلاً .

وأمّا الفرّق بينه وبين البدل فإن البدل تابع للمبدل منه في إعرابه كالتّأكيد ، إلا أن الفرق بينهما أنك إذا أبدلت من منصوب أتيت بضمير المنصوب نحو : ظننتك إياك خيراً من زيد .

فإذا أكدت أو فصلت لا يكون إلا بضمير المرفوع .

ومن الفرْق بين الفصل والتأكيد والبدل : أن لام التأكيد تدخل

(١) ومثاله كما في ابن يعيش ١١٣/٣ : قمت أنت ، ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت .

على الفصل ، ولا تدخل على التّأكيد والبدل[١] ، لأن اللام تفصل بين التـأكيد والمؤكـد والبدل والمبـدل منه وهمـا من تمـام الأوّل[٢] الى البيان[٣] . / . [٢/١٧٤]

ذِكْر ما افترَقَ فيه ضَمِيرُ الفصل وسائر الضمائر

قال الخليل: ضميـر الفصل اسم ولا محـلّ له من الإعـراب وبذلك يفارق سائر الضّمائر .

قال ابن هشام ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال[٤] .

(١) قال ابن يعيش : فتقول في الفصل : « إن كان زيد لهو العاقل » ، وإن كنا لنحن الصالحين .

(٢) في ط فقط : « الأولى » صوابه من النسخ المخطوطة ، وابن يعيش .

(٣) انظر النص في ابن يعيش ٣/١١٣ ، وقد نقله السّيوطيّ بتّصرّف .

(٤) تمام ذلك في المغنى ٢/٥٥٠ : « فيمن يـراها غيـر معمولـة لشيء وأل الموصول » .
هذا ويرى الكوفيون أن له محلًا : ثم قال الكسائي : محله بحسب ما بعده وقال الفراء : يحسب ما قبله ، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب، وبين معمولي كان رفع عند الفراء،ونصب عند الكسائي ، وبين معمولي إنّ بالعكس » .
انظر المغنى في ذلك الموضع .

ذِكْر الفرْق بين عَلَم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس

قال في (البسيط) : علم الجنس كأسامة ، وثعالة .

في تحقيق علميّته أربعة أقوال:

أحدها : لأبي سعيد - وبه قال ابن بابشاذ وابن يعيش - أنه موضوع على الجنس بأسره ، بمنزلة تعريف الجنس باللّام في : « كَثُر الدّينار والدّرهم » ، فإنه إشارة إلى ما ثبت في العقول معرفته ، ويصير وضعه على أشخاص الجنس كوضع زيد،علمان على أشخاصهما، ولذلك يقال ثعالة يفر من أسامة أي أشخاص هذا الجنس تَفِرّ من أشخاص هذا الجنس .

وإنما لم يحتاجوا في هذا النوع إلى تعيين الشّخص بمنزلة الأعلام الشّخصية ، لأن الأعلام الشخصيّة تحتاج إلى تعيين أفرادها ، لأن كل فرد من أفرادها يختصّ بحكم لا يشاركه فيه غيره ، ولا يقوم غيره مقامه فيما يطلب منه من معاملة ، أو استعانة ، أو غير ذلك .

وأما أفراد أنواع الوحوش والحشرات فلا يطلب منها ذلك فلذلك لم يحتج إلى تعيين أفرادها ، ووضع اللفظ عَلَماً على جميع أفراد النوع ، لاشتراكهما في حكم واحد .

قال ابن يعيش: تعريفها لفظيّ، وهي في المعنى نكراتٍ ، لأن اللّفظ وإن أطلق على الجنس فقد يطلق على أفراده ، ولا يختص شخصاً بعينه . وعلى هذا فيخرُجُ عن حَدّ العَلَم .

والقول الثاني لأبن الحاجب : أنها موضوعة للحقائق المتّحدة ، في / الذّهن بمنزلة التّعريف باللاّم للمعهود في الذهن ، [٢/١٧٥] نحو : أكلت الخبز ، وشربت الماء، لبطلان إرادة الجنس؛ وعدم تقدّم المعهود الوجوديّ .

وإذا كانت موضوعة على الحقيقة المعقولة المّتحدة في الذّهن فإذا اطلقت على الواحد في الوجود فلا بدّ من القصد إلى الحقيقة ، وصحّ إطلاقها على الواحد في الوجود لوجود الحقيقة المقصودة، فيكون التّعدّد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع؛ لأنّه يلزم إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود المتعدّد .

فإن قيل : الحقيقة الذهنية مغايرة للوجود ، فإذا اطلق على الواحد في الوجود فقد أطلق على غير ما وضع له .

قلنا : وإن جعلت المغايرة بذلك بين الحقائق إلا أنه بمنزلة المتواطىء الواقع على حقائق مختلفة بمعنى واحد كالحيوان الذي يشترك فيه حقائق التواطؤ المختلفة ، فكذلك ههنا يشترك الذّهنيّ والوجوديّ في الحقيقة ، وإن كان الوجوديّ مغايراً للذّهنيّ .

والفرق بين أسد وأسامة : أن أسداً موضوع لكل فرد من أفراد

النّوع على طريق البدل ، فالتّعدد فيه من أصل الوضع ،

وأمّا أسامة فإنه لزم من اطلاقه على الواحد في الوجود التّعدّد ، فالتّعدّد فيه جاء ضِمْناً لا مقصوداً بالوضع .

والقول الثالث : أنه لما لَمْ يتعلّق بوضعه غرض صحيح ، بل الواحد من جفاة العرب إذا وقع طَرفُهُ على وَحْش عجيب أو طير غريب أطلق عليه اسماً يشتقّه من خِلْقته أو من فِعْله ، ووضَعَهُ عليه ، فإذا وقع بصره مرَّةً أخرى على مثل ذلك الفرد أطلق عليه ذلك الاسم باعتبار شخصه ، ولا يتوقّف على تصوّر أن هذا الموجود هو المُسَمّى أوّلاً أو غيره ، فصارت مختّصات كُلّ نوع مندرجةً تحت الأول بحيث تكون نسبة ذلك اللّفظ إلى جميع الأشخاص تحته مثل نسبة زيد إلى الأشخاص المسمّين به .

وعلى هذا فإذا أطلق على الواحد فقد أطلق على ما وضع له ، وإذا أطلق على الجميع فلاندراج الكُلّ تحت الوضع الأول ، لإطلاق وضع اللّفظ عليه أولاً مرّةً ثانية وثالثة بحسب أشخاصه من غير تصوّر أنّ الثاني / والثالث هو الأول أو غيره . [٢/١٧٦]

والقول الرّابع : قلته : إن لفظ علم الجنس موضوع على القَدْر المشترك بين الحقيقة الذّهنية والوجوديّة ، فإن لفظ أسامة مثلاً يدلّ على الحيوان المفترس ، عريض الأعالي ، فالافتراس وعَرض الأعالي مشتركٌ بين الذّهنيّ ، والوجوديّ فإذا أطلق على الواحد في

الـوجود فقـد أطلق على ما وضـع له؛ لـوجود القـدر المشتـرك وهـو الافتراس ، وعرض الأعالي .

ويَلْزم من إخراجه إلى الوجود التّعدّد فيكون التّعدد من اللّوازم لا مقصوداً بالوضع بخلاف أسد[١] ، فإن تعدّده مقصود بالوضْع .

وإذا تقرّر ذلك فالفرق بين علم الجنس واسم الجنس بأمورٍ .

أحدها : أمتناع دخول اللام على أحدهما ، وجوازه في الآخر ، ولذلك كان ابن لبون[٢] وابن مخاض[٣] اسمَيْ جِنْسٍ لدخول اللّام عليهما ، ولم يكن ابن عِرْس[٤] اسم جنس لامتناع ابن العِرْس .

والثاني : امتناع الصّرف يدل على العلميّة .

والثالث: نصب الحال عنها في الأغلب .

والرابع : نصّ أهل اللغة على ذلك .

وأما الإضافة فلا دليل فيها ، لأن الأعلام جاءت مضافة كـابن

(١) في ط : « بسد » تحريف واضح .
(٢) ابن اللبون : ولد الناقة إذا كان في العام الثاني واستكمله أو إذا دخل في الثالث .
(٣) ابن مخاض : المخاض : الحوامل من النوق . والفصيل إذا لقحت أمه : ابن مخاض ، والأنثى بنت مخاض .
(٤) ابن عِرْس : دويّبة ، وجمعه بنات عِرْس .

عِرس ، وابن مُقَرِّض(١) واسم الجنس جاء مضافاً كابن لَبُون وابن مخاض . انتهى كلام صاحب البسيط .

[الفرق بين الاشتراك الواقع في النّكرات والاشتراك الواقع في المعارف]

(فائدة) : قال صاحب (البسيط) : الفرق بين الاشتراك الواقع في النّكرات والاشتراك الواقع في المعارف : أن اشتراك النّكرات مقصود بوضع الواضع في كُل مُسَمًّى غير معيّن .

وأما اشتراك المعارف فالاشتراك في الأعلام اتفاقِيّ غير مقصود بالوضع ، لأن واضع الاسم على العلم لم يقصد مشاركة غيره له ، إنما المشاركة حصلت بعد الوضع لكثرة المُسَمِّينَ باللفظ الواحد ، فلذلك لم يقدح هذا الاشتراك في تعريفها لكونه اتّفاقيًّا غير مقصود للواضع ، وأما الاشتراك الواقع في المضمرات وأسماء الإشارة ، وما عرف باللّام
[٢/١٧٧] وإن كان / مقصوداً للواضع فإنه اشتراك في المسمّى المعيّن ، فلذلك لم يقدح في التّعريف بخلاف اشتراك النّكرات ، فإنه في كُلّ مسمًّى غير معيّن ، فلذلك افترق الاشتراكان .

(١) في اللسان : « قرض » روى ثعلب عن ابن الأعرابي أنه قال : من أسماء الخنفساء : المندوسة ، والفاسياء ، ويقال لذكرها المقرّض والحوّاز ، والمُدحْرِج ، والجُعَل .

[الفرق بين اللام في « الزيدان » واللام في « الرجلان »]

فائدة : قال الزملكاني[١] في « شرح المفصل » : الفرق بين اللام في : « الزّيدان » واللام في « الرّجلان » : أنّ معنى « الزيدان » : المشتركان في التّسمية ، ومعنى الرّجلان المشتركان في الحقيقة .

قال فخر خوارزم[٢] : ولذلك لو سميّت امرأة بزيد وجمعت بينها وبين رجل يسمّى بزيد لقلت في التّسمية : الزيدان لاشتراكهما في التّسمية مع اختلاف الحقيقتين .

وإنّما أتَوْا باللاّم دون الإضافة ، لأن اللاّم أقوى في إفادة التّعريف من الإضافة ، فكانت أقرب إلى العلميّة ، ولأنها أخصر ، فإن المضاف إليه قد يكون أكثر من حرفيّن وثلاثة ، ولأنّ امتزاج اللام أشدّ ، ولذلك يتخطّاه العامل مع أنه قد تعرض[٣] أعلام لا يعرف لها ملابس ، فتضاف إليه ، والعهدية لا تفتقر إلى ذلك .

---

(١) في ط : « الزمكاني » بإسقاط اللام تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة وزمْلكان بكسر الزاي : بلدة بدمشق .

(٢) فخر خَوارزم هو الزمخشري لأنه كان يتلقب بجار الله ، وفخر خوارزم . انظر البغية ٢ / ٢٧٩ .

(٣) في ط : « تفرض » بالفاء ، تحريف . صوابه من النسخ المخطوطة .

[الفــرق بين ذو التي بمعنى الـذي وبين التي بمعنى صاحب]

فائدة : قال ابن يعيش : الفرق بين ذو التي بمعنى الذي على لغة طيّىء وبين التي بمعنى صاحب من وجوه :

منها أن ذو في الّذي لغة طيّىء توصل بالفعل، ولا يجوز ذلك في ذو التي بمعنى صاحب .

ومنها : أن ذو بمذهب طيّىء لا يوصف بها إلاّ المعرفة. والتي بمعنى صاحب يوصف بها المعرفة والنَّكرة ،إنْ أضفتها إلى نكرة وصَفْت بها النّكرة ، وإن أضفتها إلى معرفة صارت معرفة ، ووصفت بها المعرفة .

وليست التي بمعنى الذي كذلك لأنها معرفة بالصّلة على حدّ تعريف « مَنْ » و « ما » .

ومنها : أن التي في لغة طيّىء لا يجوز فيها « ذي » ولا « ذا » ولا تكون إلاّ بالواو .

وليس كذلك التي بمعنى صاحب .

[الفرق بين الموصول الأسمي والموصول الحرفيّ]

(فائدة) : قال الأندلسي في (شرح المفصل) : : الفرق بين الموصول الاسميّ والموصول الحرفيّ: أن(الذي) يوصل بما هو خبر، و(أن)توصل بالخبر / والأمر، وغير ذلك ، لأن المقصود المصدر ، [١٧٨/٢] والمصدر يَسُوْغ من جميع ذلك .

ذكر ما افترق فيه باب كان وباب إنّ

افترقا في أنه يجوز في باب كان تقديم الخبر على الاسم وعلى كان نحو كان قائماً زيد ، وقائماً كان زيد .

ولا يجوز تقديم الخبر على إن ولا على اسمها إلا أن يكون ظَرْفاً أو مجروراً .

ذكر ما فترق فيه باب كان وسائر الأفعال

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) : كان وأخواتها مخالفة لأصول الأفعال في أربعة أشياء :

أحدها : أن هذه الأفعال إذا أسقطت لم يبق كلام .

الثاني : أن هذه الأفعال لا تؤّكد بالمصدر ، لأنّها لم تدلّ عليه ،

وغَيْرُها من الأفعال يؤكّد بالمصادر ، لأنها تدلّ عليها نحو : قام قياماً ، وزال زوالاً .

الثالث : أنّ الأفعال التي تَرْفعُ وَتَنْصب تُبْنى للمفعول .

وهذه لا تبنى له لا تقول: كِين قائمٌ ، لأن « قائماً » خبر عن المبتدأ فإذا زال المبتدأ زال الخبر ، وإذا وجد المبتدأ وجد الخبر .

الرابع : أن الأفعال كلّها تستقل بالمرفوع دون المنصوب .

ولا تستقل هذه بالمرفوع دون المنصوب لأنه خبر للمبتدأ .

وقال ابن الدّهان في (الغرة) : من الفرق بين هذه الأفعال والأفعال الحقيقية : أن الفاعل في تلك غير المفعول نحو ضرب زيدٌ عَمْراً .

وهذه مرفوعها هو منصوبها .

[الفرق بين ما دام وأخواتها]

(فائدة) : قال ابن النّحاس في (التعليقة) : : ما دام تخالف باقي أخواتها من وجوه وتوافقها من وجه .

أمّا وجه المخالفة فإن « ما » فيها مصدريّة في موضع نَصْب على الظّرف / ولذلك لا يتمّ مع اسمها وخبرها كلام ، ويحتاج إلى شيء [١٧٩/٢]

آخر يكون ظرفاً له كقولك : لا أكلّمك ما دمت مقيماً أي مدة دوام إقامتك و « ما » في باقي أخواتها حرف نفي .

وأمّا وجه الموافقة فهو أن معناهنّ جميعاً : الثّبات والدّوام .

[الفرق بين كان وبين أصبح وأخواتها]

(فائدة) : قال الأعلم في (نكته) : الفرق بين كان وبين أصبح وأخواتها : أنّ كان لِمَا انقطع .

وهذه لِما لم يَنْقطع ، تقول : أصبح زيد غنيّاً فهو غني في وقت إخبارك، غير منقطع غناه . نقله ابن الصّائغ في تذكرته .

[الفرق بين كان التامّة والناقصة]

(فائدة) : قال الإمام فخر الدين : الفرق بين كان التامّة والناقصة : أن التامّة بمعنى حَدَث ووجد الشيء ، والنّاقصة بمعنى : وجد موصوفيّة الشّيء بالشيء في الزّمن الماضي .

وقال ابن القوّاس في (شرح الفيّة ابن معط) : الفرق بينهما : أن التامة يخبر بها عن ذات ، إمّا منقض حدوثُها أو متوقّع .

والنّاقصة يخبر بها عن انقضاء الصّفة الحادثة من الذّات أو عن توّقعها ، والذّات موجودة قبل حدوث الصّفة ، وبعدها .

والتّامة تكتفي بالمرفوع، وتؤكّد بالمصدر، وتعمل في الظّرف، والحال، والمفعول له، ويعلّق بها الجارّ.

والناقصة بخلاف ذلك. كله. انتهى.

وقال الشّيخ تاج الدّين بن مكتوم في (تذكرته): قال الإمام أبو جعفر بن الإمام أبي الحسن بن الباذش[١]. قال أبو القاسم الشنتريني فيما نقلت[٢] من كتاب بعض أصحابه: من زعم، أن كان التي يضمر فيها الأمر والشأن هيَ النّاقصة نفسها فقد أخطأ، وإنما هي غيرها.

والفرق بينهما: أن التي على معنى الأمر والشأن لا يكون اسمها مستتراً فيها.

والناقصة يكون اسمُها مستتراً فيها وغير مستتر.

والتي على معنى الأمر والشأن لا يتقدّم خبرها. والنّاقصة يتقدّم خبرها.

والتي على معى الأمر والشأن لاينعت اسمها، ولا يؤكّد،

(١) في ط والنسخ المخطوطة: «ابن البادش» بالدال صوابه بالذال.
وهو علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطِيّ، الإمام أبو الحسن بن الباذش.
صنف شرح كتاب سيبويه، وشرح المقتضب، وشرح أصول ابن السّراج وشرح الإيضاح، وشرح الجمل، وشرح الكافي للنحاس ولد سنة ٤٤٤ ومات بغرناطة ليلة الاثنين ثالث عشر المحرم سنة ثمان وعشرين وخمسمائة.

(٢) في ط: «يغلب» مكان: نقلت، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة.

ولا يُعْطف عليه ، ولا يبدل منه .

والنّاقصة يجوز في اسمها كلّ هذا .

والتي على معنى الأمر والشأن لا يكـون خبُرُهـا إلّا جملة ،ولا تحتاج الجملة أن يكون فيها عائدٌ يرجع إلى الأول .والناقصة ليست / [٢/ ١٨٠] كذلك ، لا بُدّ من عائد يرجع إلى الأول من خبرها إذا كان جملة .

فقد ثبـت بهذا كلّه : أن كان التي على معنى الأمر والشأن ليست النّاقصة .

قال أبي[١] : والصّحيح أن كان المضمر فيها الأمر والشأن هي كان الناقصة والجملة في موضـع نصب ، يدلّ على ذلـك أن الأمر والشـأن يكون مبتـدأً ومضمراً في إن وأخواتها، وظننت وأخـواتهـا ، والجملة المفسّرة الواقعة موقع خبر هذه الأشياء . وما ثبت أنه خبـر المبتدأ ، ولما ذكر معه ثبـت أنه خبر لكان . انتهى .

[ذكر ما افترق فيه ما النافية وليس]

قال المهلّبيّ : المشابهة بينهما أولاً من ثلاثة أوجه :

دخولهما على المبتدأ والخبر ، وكونهما للنفي ، وكون النّفي

(١) لعله والد السيوطي لأنه كان عالماً نحوياً وكثيراً ما نقل عنه في كتاب همع الهوامع .

نفي حال ، ثم خالفت « ما » « ليس » في عشرة أوجه ·

يبطل عملها بزيادة إنْ ، ودخول إلّا ، وتقديم الخبر ومعموله ، وإذا عطف عليها سببيّ نحو : ما زيد راكباً ولا سائراً أخوه جاز في « سائر » الرّفع والنصب · أو أجنبيّ لم يجز إلا الرفع نحو : ما زيدٌ سائراً ،ولا ذاهب عمروٌ . ولا تحمل الضّمير فلا يقال : زيدٌ ما قائماً ، كما يقال : زيد ليس قائماً ، ولا تفسّر فعلاً لأن الأفعال يفسّر بعضُها بعضاً . وإذا كان بعد الاسم فِعْل فالحمل عليه أولى من الاسم نحو : ما زيداً أضربه ، على تقدير : ما أضرب زيداً أُضربه ، وهو أَوْلى من رفعه. ولا يخبر عنها بفعل ماض ، لا يقال : ما زيد قام ، لأنها لنفي الحال ، ولا يحْسُن تقديم الخبر المجرور نحو : ما بقائم زيد كحسنه في ليس .

قال : فجميع ما جاز في « ما » يجوز في ليس ، ولا يجوز في « ما » جميع ما جاز في ليس لقوة « ليس » في بابها بالفعليّة . والشّيء إذا شابه الشيء فلا يكاد يُشْبهه من جميع وجوهه . وقال نظماً :

تَفَهّم فإن الفرق قد جاء بين ما ... وليس بعشر بيّنت لأُولي الفَهْمِ
زيادة إن من بعدها مبطلٌ لها ... وإلا وأخبار يقدّمن للعلم
ومعمولها يجري كذاك مقدّماً ... ومسألة في العَطْف تَشْهَدُ بالحُكْمِ
ويمتنع الإضمار في ذاتها ولا ... تفسّر فعلاً للذكيّ ولا الفَدْمِ
وإن كان بعد الاسم فعل فَحَمْل ما ... تضمّنه للفعل أولى من الاسم / [٢/١٨١]
ولا تَجْعَل الماضي إذَنْ خبراً لها ... ولا الباء في تَقْدِيمه تحمدن قسمي

[ذكر ما افترق فيه لا وليس]

قال ابن هشام في (المغني) : لا العاملة عمل ليس تخالف ليس من ثلاث جهات :

أحدها : أن عملها قليل حتى ادّعى أنه ليس بموجود .

والثاني : أن ذكر خبرها قليل حتى إن الزّجاج لم يظفر به فادّعى أنها إنما تعمل في الاسم خاصّة وأن خبرها مرفوع .

الثالث : أنها لا تعمل إلا في النكرات .

[ذكر ما افترقت فيه أخوات إنّ

قال ابن هشام في (تذكرته) : لإن وأنّ ولكنّ أحكامٌ خمسة هي فيها فَوْضى[1] دون سائر أخواتها :

أحدها : العطف على الموضع .

والثاني : دخول الفاء في الخبر لتضمّن معنى الشرط .

---

(١) في ط : « ذو نفي » ولا معنى لها . ولعلها تحريف . وفي جميع النسخ المخطوطة : « فَوْضى » بالفاء والواو والضاد والياء ، وقد ضبطت في بعض النسخ بفتح الفاء وسكون الواو ، وفتح الضاد ، ولعل المراد أن هذه الأحكام متساوية وليس هناك حكم أقوى من حكم : وفي القاموس : قوم فَوْضى : متساوون لا رئيس لهم .

والثالث : عدم جواز عملها في حال وظرف ومجرور بخلاف أخواتها الثّلاثة .

والرابع : عدم جواز الإعمال والإهمال إذا قرنت بـ«ما» عند ابن السَّراج والزّجاج محتجّين بأن ذلك جاز في ليت سماعاً ، وفي ، كأنّ ولعل قياساً عليها ، لاشتراكهن في إزالة معنى الابتداء .

والحقّ خلاف قولهما ، لأنه إنّما جاز في ليت لبقاء اختصاصها فلا يحمل عليها غيرها .

الخامس : دخول اللاّم في الخبر لكنّه في إن المكسورة باطّراد وفيهما بندور . وهذا هو الإنصاف ، وأنه لا تأويل في :

٣٦٠= ولكنني من حُبِّها لعميدُ[1] *

ولا في قراءة بعضهم : « إلا أنهم ليأكلون الطعام »[2] . كل

---

(١) صدره كما في ابن عقيل ١/ ١٣٤ :

* يلومونني في حبّ ليلى عواذلي *

من شـواهـد : الإنصـاف ١/ ٢٠٩ ، والمغنى ١/ ١٩٢ ، والخـزانـة ٤/ ٣٤٣ ، والعيني ٢/ ٢٤٧ ، والأشموني ١/ ٢٨٠ ، والهمع والدرر رقم ٥٢٣ .

(٢) الفرقان / ٢٠ : قراءة حفص في المصحف الذي بين أيدينا : إلَّا إنّهم بكسر الهمزة ، وهي قراءة سبعية ، وهناك قراءة أخرى شاذة : « إلَّا أنهم =

ذلك لبقاء معنى الابتداء مَعَهُنّ . انتهى / . [٢/ ١٨٢]

ذكر ما افترق فيه أَنّ الشديدة المفتوحة وأن الخفيفة

قال ابن هشام في (المغني) : شركوا بينهما في جواز حذف الجار ، وسدّهما مَسَدّ جزأي الإسناد في باب ظنّ .

وخصّوا أن الخفيفة وصلتها بسدّها مسدّهما في باب عسى .

وخصّوا الشّديدة بذلك في باب لـو ، تقول : عسى أن تقوم ، ويمتنع عسى أنّك قائم ، ولو أنّك تقوم ،ولا يجوز لو أن تقوم .

وفي (شرح المفصل) : للأندلسي : أنْ الخفيفـة الناصبـة للمضارع أشبهت أنّ الشّديدة العاملة في الأسماء من أربعة أوجه :

أحدها : أن لفظها قريب من لفظها ، وإذا خفّفت صارت مثلها في اللفظ .

الثاني : أنها وما عملت فيه مصدر مثل أنّ الثقيلة .

= بفتح الهمزة ، وقد نسبت إلى سعيد بن جبير . انظر شرح الرضي ٢/ ٣٥٦ ، ومغنى اللبيب ١/ ٢٥٧ ، وانظر معجم القراءات قراءة رقم ٦٠٠١.

الثالث : أن لها ولما عملت فيه موضعاً من الإعراب كالثقيلة .

الرابع : أن كلّ واحدة منهما تدخل على الجملة . انتهى .

وقال ابن النحاس في (التعليقـة) : إنّ الشديـدة للحال وأنّ الخفيفة تصلح للماضي والمستقبل .

ذكر ما افترق فيه لا وإنّ

قال ابن هشام : تخالف (لا) (إنّ) من سبعة أوجه :

أحدها : أن « لا » لا تعمل إلا في النّكرات .

الثاني : أن أسمها إذا لم يكن عاملاً بني .

الثالث : أنّ ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رَجل قائم بما كان مرفوعاً به قبل دخولها لا بها . وهذا قول سيبويه . وخالفه الأخفش والأكثرون ،ولا خلاف أن ارتفاعه بها إذا كان اسمها عاملاً .

الرابع : أن خبرها لا يتقـدّم على اسمها ، ولـو كان ظـرفاً أو مجروراً .

الخامس : أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده / فيجوز رفع النّعت والمعطوف من نحو : لا رَجُلٌ ظريفٌ فيها ، [١٨٣/١] ولا رجلٌ ولا امرأةٌ فيها .

السادس : أنه يجوز إلغاؤها إذا تكرّرت .

السابع : أنه يكثر حذف خبرها إذا عُلِم .

ذكر الفرق بين الإلغاء والتعليق

قال ابن إياز : معنى التّعليق في باب ظن : أن يتصدّر على الاسمين حرفٌ يكون حامياً للفعل عن العمل في لفظ الاسمين دون العمل في موضعهما . وهذا حُكْمٌ بين حُكْم الإلغاء، وهو إبطال العمل بالكليّة وبين حكم كمال العمل ، فسمّى ذلك تعليقاً تشبيهاً بالمعلّقة ، وهي التي ليست ممسكةً ولا مطلّقة .

قال ابن الخشاب : ولقد أجاد أهل الصناعة في وضع اللّقب لهذا المعنى واستعارته له كلّ الإجادة .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) : التّعليق ضَرْبٌ من الإلغاء ، لأنه ابطال عمل العامل لفظاً لا محلاًّ ، والإلغاء إبطال عمله بالكليّة ، فكلّ تعليق إلغاء، وليس كل إلغاء تعليقاً .

قال ابن النحاس : في ادّعائه بين التّعليق والإلغاء عموماً وخصوصاً نظر ، فإنه لا عموم ولا خصوص بينهما .

وفي (تذكرة) ابن هشام : قال ابن أبي الربيع : لا يجوز الإلغاء إلّا بشروط : التوّسط أو التّأخير ، وأن لا يتعدىّ إلى مصدره، وأن يكون

قلبيًّا ، قال : فأمّا التعليق فيكـون في هذه الأفعـال وفي أشباههـا . انتهى .

ذكر الفرق بين حذف المفعول أختصاراً وبين حذفه اقتصاراً

قال ابن هشام : جرت عادة النّحـويين أن يقولـوا : يحذف المفعول اختصاراً أو اقتصاراً ، ويريدون بالاختصار الحذف بـدليـل وبالاقتصار الحذف بغير دليل ، ويمثّلونه بنحو: ﴿كلوا واشربوا﴾(١) أي
[٢/١٨٤] أوقعوا هذين الفعلين ، وقول العرب / فيما يتعدّى إلى اثنين : « مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ »(٢) أي يكن منه خيلة .

والتّحقيق أن يقال : إنه تارة يتعلّق الغرض بالإعلام بمجرّد وقوع الفعل من غير تعيين مِمّن أوقعه ، وممن وقع عليه ، فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون عام(٣) فيقال : حَصل حريقٌ أو نَهْبٌ .

وتـارةً يتعلّق بالأعـلام بمجرّد إيقـاع الفاعـل للفـعـل فيقتصر

(١) البقرة / ٦٠ .

(٢) هذا مثل . والمعني : من يسمع خيراً يحدث له ظن . ومن قال : معناه : يخل مسموعه صادقاً ، فقد جعله من الحذف الاقتصاري انظر التصـريح ١/٢٥٩ .

(٣) في ط فقط « تمام » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

عليهما ، ولا يذكر المفعول ، ولا يُنْوي ، إذْ المنويّ كالثّابت ، ولا يُسمّى محذوفاً ، لأن الفعل ينزّل بهذا القصد منزلة ما لا مفعول له .

ومنه : ﴿ **رَبِّي الّذي يُحْيِ ويميت** ﴾(١) و ﴿ **هَلْ يَسْتوي الَّذِين يَعْلمون والذين لا يعلمون** ﴾(٢) ، و ﴿ **كلوا واشربوا ولا تسرفوا** ﴾(٣) ، ﴿ **وإذا رَأَيْتَ ثَمّ** ﴾(٤) ، إذ المعنى : ربّي الذي يفعل الإحياء والإماتة ، وهل يستوي من يتّصف بالعلم ، ومن ينتفي عنه العلم ، وأوقعوا الأكل والشرب ، وذروا الإسراف ، وإذا حصلت منك رؤية هنالك .

وتارةً يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكرن(٥) نحو ﴿ **لا تأكلوا الرّبا** ﴾(٦) ﴿ **ولا تَقْربوا الزّنى** ﴾(٧) وقولك ، ما أحسن زيداً .

وهذا النّوع إذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو : ﴿ **ما وَدَّعَكَ ربُّك وما قلى** ﴾(٨) وقد يكون في اللّفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم

---

(١) البقرة /٢٥٨ .
(٢) الزمر /٩ .
(٣) الأعراف / ٣١ .
(٤) الإنسان / ٢٠ .
(٥) في ط : « فيذكرون » والمراد : يذكرون أي المفاعيل .
(٦) آل عمران / ١٣٠ .
(٧) الإسراء / ٣٢ .
(٨) الضحى / ٣ .

بوجوب تقديره نحو ﴿ **أهَذا الّذي بعث اللهُ رسولاً** ﴾[(١)] ﴿ **وكُلًّا وَعَدَ الله الحُسنى** ﴾[(٢)] .

٣٦١= * وما شيءٌ حَمَيْتَ بمستباح [(٣)] *

ذكر ما افترق فيه باب ظنّ وباب أعلم

قال ابن إياز : لا يجوز في باب أعلم الإلغاء ولا التّعليق كما صرح به الورّاق في (علله) لأنك لو قلت : أعلمتُ لَزَيدٌ وعمروٌ قائمٌ لم ينعقد من الكلام مبتدأ وخبر ، وكان غير مفيد ، لأن قولك عمرو قائم لا يستقيم جعله خبراً عن زيد .

وكذا الحُكْم في الإلغاء . ولا يجوز في هذا الباب الاقتصار على المفعول الثاني دون الثّالث، ولا على الثالث دون الثاني . وفي الاقتصار على المفعول الأوّل خلاف / . [٢/١٨٥]

(١) الفرقان / ٤١ .

(٢) النساء / ٩٥.

(٣) لجرير ديوانه / ٧٦ . من قصيدة مشهورة مطلعها :

أتصحو بل فؤادك غير صاح ... عشيّة همّ صَحْبُك بالرّواح

وصدره الشاهد :

* أَبْحَتَ حِمَى تِهامةَ بعد نَجْدٍ *

من شواهد : سيبويه ١/٤٥ ، ٦٦ ، وابن الشجري ١/٧٨ ، ٣٢٦ ، والمغنى ٢/٥٥٦ ، ٦٧٨ ، ٧٠٤ ، والعيني ٤/٧٥ ، والتصريح ٢/١١٢ .

ذكر ما افترقت فيه المفاعيل

قال ابن يعيش : المصدر هو المفعول الحقيقيّ ، لأن الفاعل يحدثه ،ويخرجه من العدَم إلى الوجود ، وصيغة الفعل تدلّ عليه . والأفعال كلها متعدّية إليه سواء كان يتعدّى أو لم يتعدّ نحو : ضربت زيداًضَرْباً ،وقام زيد قياماً ، وليس كذلك غيره من المفعولين ، ألا ترى أن زيداً من قولك : ضربت زيداً ، ليس مفعولاً لك على الحقيقة ، إنما هو مفعول لله تعالى . وإنما قيل له مفعولٌ على معنى أنّ فِعْلك وقع به .

ذكر الفرْق بين المصدر واسم المصدر

قال الشيخ بهاء الدين بن النّحاس : الفرق بينهما أن المصدر في الحقيقة هو الفعل الصّادر عن الإنسان وغيره كقولنا : إن ضَرْباً مصدر في قولنا : يعجبني ضرْبُ زيدٍ عَمْراً ، فيكون مدلوله مَعْنًى . وسمّوا ما يعبّر به عنه مصدراً مجازاً نحو (ض ر ب) في قولنا : إنّ ضَرْباً مصدر منصوب إذا قلت : ضربت ضرباً ، فيكون مسّماه لفظاً . واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره كسبحان المسمّى به التّسبيح الذي هو صادر عن المسبّح لا لفظ (ت س ب ي ح)، بل المعنى المعبّر عنه بهذه الحروف، ومعناه: البراءة، والتنزيه . انتهى .

وقال ابن الحاجب في (أماليه) : الفرق بين قول النّحويين ، مصدر واسم مصدر : أن المصدر الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق، واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجري عليه كالقَهْقَرى ، فإنه لنوع الرجوع، ولا فعل له يجري عليه من لفظه .

وقد يقولون : مصدر • واسم مصدر في الشيئين المتغايـرين لفظاً ، أحدهما للفعل ، والآخر للآلة التي يستعمل بها الفعل كالطُّهور والطَّهور،والأَكْل والأُكَل فالطُّهور المصدر، والطَّهور اسم ما يتطهر به
[٢/١٨٦] والأَكْل المصدر ، والأُكُل كل ما يؤكل . انتهى / .

ذكر الفرق بين عند ولديَ ولَدُن

قال ابن هشام : يفترقن من ستة أَوجه :

لا تكون عنـد ولَدُن إلا إذا كان المحل ابتداء غاية نحو : ﴿ آتيناهُ رَحْمةً من عِنْدِنا وعلّمناه من لَدُنّا عِلْماً ﴾[1] ، بخلاف لدي .

ولا تكون لَدُن فضلة بخلافهما .

وجرّ لدن بـ « من » أكثر من نصبها .

وجرّ عند كثيرٌ وجرّ لدى ممتنع .

(١) الكهف / ٦٥.

وهي مبنّية ، وهما معربان .

وهي قد تضاف للجملة كقوله :

٣٦٢= * لدن شَبّ حتى شاب سُودُ الذّوائِبِ[1] *

وقد لا تضاف أصلاً ، فإنهم حَكَـوْا في « غدوة » الواقعة بعدها الجرّ بالإضافة، والنّصب على التمييز، والرّفع بإضمار « كان » تامة .

ثم إن « عند » أمكن من « لدى » من وجهين :

أحدهما : أنها تكون ظَرْفاً للأعيان والمعاني نحو : عند فلان علم ، ويمتنـع ذلك في لـدى . ذكره ابن الشّجـري في (أمـاليـه) ومَبْرمان في (حواشيه) .

والثّانية : أنك تقول عندي مال وإن كان غائباً ، ولا تقول : لدي مال إلا إذا كان حاضراً . قـاله الحـريري وأبـو هلال العسكـريّ وابن الشّجري .

وزعم المعرّيّ : أنه لا فرق بين « لدى » و « عند » . وقول غيره

(١) للقطامي ديوانه / ٤٤ . وصدره :

* صريع غوانٍ راقَهُنّ وَرَقْنَهُ *

من شـواهد : المغنى ١/١٦٩ ، والخـزانة ٣/١٨٨، والعيني ٣/٤٢٧، والتصـريح ٢/٤٦، والأشمـوني ٢/٢٦٣، وحاشيـة الأمير علي المغني ١/٣٦، والهمع والدرر رقم ٨٥٠.

أولى . انتهى .

ذكر ما افترق فيه إذْ وإذا وحيث

قال ابن هشام في (تذكرته) : اعلم أن إذ ، وإذا ، وحيث ، اشتركن في أمور وافترقن في أمور .

فاشتركْن في الظرفيّة ، ولزومها ، والإضافة ولزومها ، وكونها للجمل ، والبناء ولزومه ، وأنها لمعنًى ، وقد تخرج عنه . فهذه ثمانية قد قيلت .

وتشترك إذْ وإذا في أنهما للزّمان ، ولا يكونان للمكان ، وأنهما يكفّان بـ « ما » عن الإضافة مفيدين معنى الشرط ، جازمين قياساً مطرداً ، وأنهما يضافان للجملة الفعليّة .

وانفردت إذا بإفادتها معنى الشّرط دون ما ، وأنها لا تضاف إلا إلى الجمل الفعليّة .

وانفردت حيث بأنها تكون للمكان والزّمان . والغالب كونها للمكان . انتهى . / . [١٨٧/٢]

ذكر الفرق بين وسْط بالسكون وبين وَسَط بالفتح

قال الجمال السّرمري :

فَرْقُ ما بين قولهم وسط الشيء ووسط تحريكاً او تسكينا
موضعُ صالحُ لِبَيْن فسكّن ولفي حرّكا تَراهُ مبِينا
كجَلْسنا وَسْط الجماعة إذْ هم وَسَطُ الدّار كُلّهم جالسينَا

قال الفارسِيّ في (العصريات) : إذا قلت : حفرتُ وَسْط الدّار بئراً بالسّكون ، فوسْط ظرف ، وبئر مفعول به .

وإذا قلت : حفرت وَسَط الدار بئراً بالتّحريك فوسط مفعول به وبئراً حال .

ذكر الفْرق بين واو المفعول معه وواو العطف

قال ابن يعيش : فإن قيل : نحن متى عطفنا اسماً على اسم بالواو دخل فيه الأوّل ، واشتركا في المعنى ، فكانت الواو بمعنى مع ، فَلِم اختصصتم باب المفعول معه بمعنى مع؟

قيل : الفرْق بين العطف بالواو وهذا الباب : أن التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل ، وليس كذلك الواو التي بمعنى مع ، إنما توجب المصاحبة . فإذا عَطَفْت بالواو شيئاً على شيء دخل في معناه ، ولا يوجب بين المعطوف والمعطوف عليه ملابسة ومقاربة كقولك : قام زيد وعمرو ، فليس أحدهما ملابساً للآخر ولا مصاحباً له .

وإذا قلت : ما صنعت وأباك ، فإنما يراد ما صنعت مع أبيك ، وإذا قلت : استوى الماء والخشبة ، وما زلت أسير والنِّيلَ يفهم منه المصاحبة والمقارنة .

وقال الأبّذي : الفرْق بين واو المفعول معه وواو العطف : أنك إذا قلت قام زيد وعمرو ليس أحدهما ملابساً للآخر ، ولا فرق بينهما في وقوع الفعل من كل منهما على حدة ، فإذا قلت : ما صنعت
[١٨٨/٢] وأباك ، وما أنت والفخر ، فإنما تريد ما صنعت / مع أبيك ، وأين بلغت في فعلك به ، وما أنت مع الفخر في افتخارك وتحقّقك به .

باب الاستثناء

قال ابن يعيش : الفرْق بين البدل والنصب في قولك : ما قام أحد إلّا زيد : أنك إذا نصبت جَعَلْت معتمد الكلام النّفي وصار المستثنى فضلةً، فتنصبه كما تنصب المفعول .

وإذا أبدلته منه كان معتمد الكلام إيجاب القيام لزيد ، وكان ذكر الأول كالتّوطئة كما ترفع الخبر ، لأنه معتمد الكلام ، وتنصب الحال ، لأنه تبع للمعتمد في نحو : زيد في الدار قائمٌ وقائماً . انتهى .

[في الفرق بين غير الوصفية وغير الاستثنائية]

قال ابن يعيش : الفرق بين غير إذا كانت صفةً وبينها إذا كانت استثناءً : أنها إذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئاً ، ولم تنفه عنه ، لأنها مذكورة على سبيل التعريف . فإذا قلت : جاءني غير زيد فقد وصفته بالمغايرة له ، وعدم المماثلة ، ولم تَنْفِ عن زيد المجيء ، فإنما هو بمنزلة قولك : جاءني رجل ليس بزيد . وأما إذا كانت استثناءً فإنه إذا كان قبلها إيجاب فما بعدها نفي ، وإذا كان قبلها نفيٌ فما بعدها إيجاب ، لأنها هنا محمولة على إلّا فكان حكمها كحكمها .

ذكر ما افترق فيه إلّا وغير

قال أبو الحسن الأبذي في (شرح الجزولية) :أفترقت (إلّا) (وغير) في ثلاثة أشياء :

أحدها : أن « غيراً» يوصف بها حيث لا يتصوّر الاستثناء، وإلّا

ليست كذلك، فتقول : عندي درهم غير جيد . ولو قلت عندي درهم إلّا جيد لم يجز .

والثاني : أن إلّا إذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف، وإقامة الصّفة مقامه، فتقول : قام القوم إلّا زيد . ولو قلت : قام إلّا زيد لم يجز بخلاف « غيرُ » إذ تقول قام القوم غير زيد ، وقام غير زيد .

وسبب ذلك أن « إلّا » حرفٌ لم تتمكّن في الوصفيّة فلا [٢/١٨٩] تكون صفة إلّا تابعاً كما أن اجمعين لا تستعمل في التأكيد إلّا تابعاً / .

الثالث : أنك إذا عطفت على الاسم الواقع بعد إلّا كان إعراب المعطوف على حسب المعطوف عليه . وإذا عطفت على الاسم الواقع بعد « غير » جاز الجرّ ، والحمْل على المعنى .

ذكر ما افترق فيه الحال والتمييز

قال ابن هشام في (المغني) : اعلم أنهما اجتمعا في خمسة أمور، وافترقا في سبعة :

فأوجه الاتّفاق : أنهما اسمان ، نكرتان ، فضلتان ، منصوبان ، واقعان للإبهام .

وأمّا أوجه الافتراق :

فأحدها : أن الحال تكـون جملة وظرفـاً وجارّاً أو مجـروراً . والتمييز لا يكون إلّا اسماً .

والثاني : أن الحال قد يتوقّف معنى الكلام عليها نحو : ﴿ **ولا تَمْشِ في الأرض مَـرَحـاً** ﴾[1] ، ﴿ **لَا تَقْـربـوا الصّـلاة وأنتم سكارى** ﴾[2] ، بخلاف التّمييز .

والثالث : أن الحال مبيّنة للهيئات ، والتّمييز مبيّن للذّوات .

والرابع : أن الحال تتعدّد بخلاف التمييز .

والخامس : أن الحال تتقدّم على عاملها ، إذا كان فعلاً متصرّفاً أو وصفاً يشبهه . وولا يجوز ذلك في التّمييز على الصّحيح .

السادس : أن حقّ الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان .

السابع: أن الحال تكون مؤكّدة لعاملها، ولا يقع التمييز كذلك . انتهى

قلت : وبقيت فروق أخرى تتبعتها ، ولم أر من عدّها.

---

(١) لقمان / ١٨ .

(٢) النساء / ٤٣ .

الأول : وبيض[1] لها .

ذكر ما افترق فيه الحال والمفعول

قال ابن يعيش : الحال تشبه المفعول من حيث إنها تجيء بعد تمام الكلام،واستغناء الفعل بفاعله، وأن في الفعل دليلاً عليه كما كان فيه دليلاً على المفعول ، ولهذا الشّبه استحقّت أن تكون منصوبة مثله .

[٢/١٩٠] وتفارقه في أنها هي / الفاعل في المعنى ، وليست غيره ، فالرّاكب في : جاء زيد راكباً هو زيد، وليس المفعول كذلك، بل لا يكون إلّا غير الفاعل أو في حكمه نحو ضرب زيدٌ عمراً ، ولذلك امتنع ضربتني وضربتك لاتحاد الفاعل والمفعول . فأما قولهم : ضربت نفسي فالنّفس في حكم الأجنبي ، ولذلك يخاطبها ربها[2] فيقول : يا نفسي أقلعي مخاطبة الأجنبيّ .

ويعمل فيها الفعل اللازم، وليس المفعول كذلك ، ولا تكون إلّا نكرة، والمفعول يكون نكرة ومعرفة .

---

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة غير أنه في النسخ المخطوطة ينتهي الكلام عند قوله : « وعدّها » بدون ذكر « الأول » الذي انفردت به ط ، وذكر بعده : « وبيض لها ». ومعنى ذلك أن السّيوطيّ لم يذكر هذه الفروق الباقية في هذا الموضع .

(٢) أي صاحبها.

ولها شَبَهٌ خاص بالمفعول فيه، وخصوصاً ظرف الزّمان، وذلك لأنها تقدّر بفي ، كما يقدر الظّرف بفي ، فإذا قلت : جاء زيد راكباً فتقديره : في حال الركوب ، كما أن جاء زيدٌ اليوم تقديره : في اليوم .

وخُصّ الشّبه بظرف الزمان، لأن الحال لا تبقى ، بل تنتقل إلى حال أخرى ، كما أنّ الزّمان مُنْقَضٍ لا يبقى ، ويخلفه غيره .

وقال الزمخشريّ في (المفصل) : يجوز إخلاء الجملة الحاليّة المقترنة بالواو عن الرّاجع إلى ذي الحال إجراءً لها مُجرى الظّرف لانعقاد الشبه بينها وبينه .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) : الحال تشبه الظرف في أنها مقدّرة بفي . وتفارقها في أن «في» تدخل على لفظٍ الظرف، وفي الحال تدخل على حال مضافة إلى مصدرها ، نحو: جاء زيد قائماً أي في حال قيامه .

وقال السخاويّ في (شرح المفصل): الحال تشبه المفعول به ، وظرف الزمان ، والصّفة ، والتمييز ، والخبر .

أما شَبهها بالمفعول به ، فلأن في الفعل دلالةً على كل واحد منهما ، فإذا قلت : ضربت دَلّ ذلك على مضروب وعلى حال ، ولأن كل واحد من الحال والمفعول اسم جاء بعد استقلال الفعل بالفاعل .

وأمّا شبهها بالظّرف فمن قِبَل أنها مفعول فيها ، وأنها تنتقل كانتقال الزّمان وانقضائه ، ويحسن فيها دخول « في » .

وأمّا شبهها بالصّفة ؛ فإن الصّفة أصل الحال والحال منقولة من
[٢/١٩١] الصفة / إلى الظرفيّة ، ولهذا لا يكون الحال في الغالب إلا اسم فاعل أو مفعول، وأسماء الفاعل والمفعول إنما كانت فيه ، ليوصف بها لا لتكون مفعولاً فيها .

وأمّا شَبهها بالتّمييز ، فلأنها لا تكون إلا نكرةً ، ولأنها تبيّن الهيئة التي وقع عليها الفعل كما يبيّن التّمييز النوع .

وأما شبهها بالخبر فلأنها نكرة جاءت لتفيد، وكذلك الخبر . والتنكير فيه هو الأصل .

والفرق بينها وبين المفعول به : أنها يعمل فيها المتعدّي وغير المتعدّي والمعاني .

والمفعول به يكون ظاهراً ومضمراً ومعرّفاً ومنكّراً ومشتقًّا وغير مشتق، والحال لا تكون إلا اسماً ظاهراً نكرة مشتقة .

والفرق بينها وبين الظرف : أن الحال هيئة الفاعل أو المفعول فهي في المعنى صاحب الحال بخلاف الظرف ، وأيضاً ، فإن الظرف يعمل فيه معنى الفعل متأخّراً ومتقدّماً، وأما الحال فلا يعمل فيها معنى الفعل إلا متقدّماً عليها .

وقال ابن الشّجري في (أماليه) : الحال تفارق المفعول به من أربعة أوجه :

الأول: لزومها التّنكير، والمفعول يكون معرفة ونكرة .

والثاني : أن الحال في الأغلب هي ذو الحال وان المفعول هو غير الفاعل .

والثالث: أن الحال يعمل فيها الفعل ومعنى الفعل، والمفعول لا يعمل فيه المعنى .

والرابع: أن المفعول يبني له الفعل فيرتفع رفع الفاعل، والحال لا يبنى لها الفعل .

ذكر الفرق بين الجملة الحالية والمعترضة

قال ابن هشام : كثيراً ما تشتبه المعترضة بالحاليّة ويميزها منها أمور:

أحدها : أن المعترضة تكون غير خبرية كـالأمريـة والدّعـائية والقَسَميّة/ والتنزّيهية . [١٩٢/٢]

والثاني : أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال كـ « لن » والسين ، وسوف، والشّرط .

الثالث : أنه يجوز اقترانها بالفاء

الرابع : أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت .

ذكر الفرق بين الإضافة بمعنى اللام وبينها بمعنى مِنْ

قال الأندلسي : في (شرح المفصل) : الفرق بينهما من وجوه :

أحدها : أن الثاني غير الأول في الإضافة التي بمعنى اللام، سواء وافقه في اسمه أو لم يوافقه ، فإنه يتّفق أن يكون اسم الغلام والمالك واحداً، فالمغايرة حاصلة، وإن اتحّد اللّفظ، وأما التي بمعنى مِنْ فالأول فيها بعض الثاني .

الثاني: أن التي بمعنى اللاّم لا يصحّ أن يوصف الأول بالثاني ، والتي بمعنى مِنْ يصح ذلك فيها .

الثالث : أن التي بمعنى اللام لا يصحّ فيها أن يكون الثّاني خبراً عن الأول، والتي بمعنى مِنْ يصحّ فيها ذلك .

قال ابن برهان : إذا صحّ أن يكون الثاني خبراً عن الأول فالإضافة بمعنى مِنْ ، فإن امتنع ذلك فهي بمعنى اللاّم .

الرّابع : أن التي بمعنى اللاّم لا يصحّ انتصاب المضاف إليه

فيها على التّمييز ، ويصحّ في التي بمعنى مِنْ .

ذِكْر الفرْق بين حتّى الجارة وإلى

قال السّخاويّ في (تنوير الدياجي) : حتّى إذا كانت جارّة وافقت إلى في أنها غاية ، وخالفتها في ثلاثة أشياء :

أحدها : أنهالا تدخل على المضمر فلا يقال : حتاه كما يقال إليه . / . [١٩٣/٢]

الثاني : أنّ فيها معنى الاستثناء ، وليس ذلك في إلى .

الثالث : أن إلى تقع خبراً للمبتدأ كقوله تعالى : ﴿ **والأمر إليك** ﴾[١] ، وحتى لا تكون كذلك .

وقال ابن القوّاس في (شرح ألفيّة ابن معط) : حتّى وإن شاركت إلى في الغاية تخالفها في أوجه :

أحدها : أن المجرور بها يجب أن يكون آخر جزءٍ مِمّا قبلها أو ملاق الآخر ، تقول : أكلت السمكة حتى رأسها ، ولا تقول : حتى نصفِها أو ثلثِها كما تقول : إلى نصفِها أو إلى ثلثِها .

الثاني : أنّ ما بعد حتى لا يكون إلّا من جنس ما قبلها فلا تقول : ركبت الخيل حتى الحمار ، ولا يلزم ذلك في إلى ، تقول :

(١) النمل / ٣٣.

ذهب الناس إلى السوق .

والثالث : أن حتّى لا تقع مع مجرورها خبر المبتدأ بخلاف إلى .

والرابع : أنها مختّصة بالظّاهر بخلاف إلى .

ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل

قال ابن السّراج في (الأصول) : الفرق بين المصدر وبين اسم الفاعل : أن المصدر يجوز أن يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول ، تقول : عجبت من ضرب زيدٍ عمراً ، فيكون زيدٌ هو الفاعل في المعنى ، ومِن ضَرْب زيدٍ عمروٌ ، فيكون زيد هو المفعول في المعنى ، ولا يجوز هذا في اسم الفاعل ، كما لا يجوز أن يقال : عجبت من ضارب زيدٍ ، وزيد فاعل .

وقال المهلّبي : الفرق بينهما من ستة أوجه :

أن اسم الفاعل يتحمل الضّمير بخلاف المصدر .

وأن الألف واللّام فيه تفيد شيئين التّعريف والموصوليّة ، وفي المصدر تفيد التعريف فقط .

وأنه يجوز تقديم معمول عليه نحو : هذا زيداً ضاربٌ بخلاف المصدر .

وأنه يعمل بشَبَه الفعل ، والمصدر قائم بنفسه لا يعمل بشبه شيء لأنه الأصل .

وأنه لا يعمل إلّا في الحال والاستقبال ، والمصدر يعمل في الأزمنة الثلاثة :

والسادس : ما ذكره ابن السّراج ، من الإضافة . وقال نظماً : / [٢/١٩٤

يُنافي مصدر الافعال اسم لفاعلها بواحدة وخَمْس
ضميرٌ بعده ألفٌ ولام وتقديم لمعمول بنكس
وتحذوها الإضافة ثم وزنٌ وأزمنة تجلّت غير حَدْس

وقال ابن الشجري في (أماليه) : ومن الفرق بينهما : أن المصدر يعمل معتمداً وغير معتمد ، واسم الفاعل لا يعمل إلّا معتمداً على موصوف أو ذي خبر أو حال .

ذكر ما افترق فيه المصدر والفعل

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) : يحذف الفاعل من المصدر نحو:﴿ **أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً** ﴾[1] بخلاف الفعل ، فإنه لا يحذف معه ، لأن في ذلك نقضاً للغرض ، لأنه بُني للإخبار عنه ، والمصدر لم يُبْنَ لفاعل ولا مفعول ، وإنما يطلبهما من جهة المعنى ، فكما يحذف معه المفعولُ يحذف الفاعلُ لأن بِنْية المصدر لهما سواء .

(١) البلد / ١٤، ١٥.

ذكر ما افترق فيه المصدر وأنّ وأن وصلتهما

افترقا في أمور :

الأول والثاني قال ابن مالك في (شرح العمدة) : إذا لم يشارك المصدر ، المعلّل في الفاعل والزمان معاً فلا بدّ من حرف التعِليل نحو : جئتك لرغبتك فيّ أو جئتك الساعة لوعدي إيّاك أمسِ . فلو كان المصدر أَنْ وصلتها أو أَنّ وصلتها لم يجب حرف التعليل، فيجوز أن يقال : جِئتك أَنْ رَغِبْتَ فِيّ ، وجئتك الساعة أَن وعدتَك أمسِ . وكذا : أنّك رغبت في ، لأن أَنْ وَأَنّ قد اطُّرد فيهما جواز الاستغناء عن حروف الجرّ في هذا الباب وغيره[1] . انتهى .

يشير بقوله وغيره إلى قوله في « الألفية » في باب التعدّي واللزوم :

[١٩٥/٢] والحذف مع أَنّ وأَنْ يَطَّرِدُ مع أمن لَبْس كعجبت أن يَدُوا /

فيقال : عجبت أن قمت ، وعجبت من قيامك بإظهار الجار مع المصدر وجوباً، وحذفه مع أنّ أو أَنْ وصلتها .

---

(١) انظر النص في العمدة / ٣٩٦، ٣٩٧، وقد نقله السّيوطّيّ بتصرّف .

الثالث : قال أبو حيّان : زعم ابن الطّراوة : أنه لا يجـوز أن يضاف إلى أنْ ومعمولها ، قال : لأن (أنْ) معناها التراخي ، فما بعدها في جهة إلا مكان وليس بثابت ، والنيّة في المضاف إثبات عينه بثبوت عين ما أضيف إليه ، فإذا كان ما أضيف إليه غير ثابت في نفسه فأن يثبت غيره محال .

قال أبو حيان : وهو مردود بالسّمـاع فقد حكـاها الثقـات عن العرب في قولهم : مخافة أن تثقل ، ويقال : أجيء بعد أَن تقوم ، وقبل أن تخرج .

الرابع : قـال ابن يعيش : قالـوا في التّحذيـر ، إيّاي وأَنْ يَحْذِف أَحَدُكُم الأرنب »[1] يعني يرميه بسيف أو نحوه ، فأن في موضع نصب ، كأنه قال : إيّاي وحذف أحدكم الأرنب . ولو حذفت الواو لجاز مع أن ، فيقال : إيّاي أن يحذف أحدكم الأرنب . ولو صرّح

(١) استشهـد بهذا القـول السّيوطي في الهمـع على أن التحذيـر قـد يكـون للمتكلم ، وفسّره بقوله : أي إيايّ نحّ عن حذف الأرنب ، ونحّ حذف الأرنب عن حضرتي » انظر ٣/٢٦ .

وفي التصريح ٢/١٩٤ : في رأي الزجاج أن أصله : إياي وحذف الأرنب وإياكم وحذف الأرنب ، فحذف من كل جملة ما أثبت في الأخرى.

وفي رأي الجمهور أصله : إياي بـاعدوا عن حـذف الأرنب ، وباعـدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب ، ثم حذف من الأول المحذور ، وهو حذف الأرنب، وحذف من الثاني المحذر ، وهو : باعدوا أنفسكم .

وهناك آراء أخرى ساقها صاحب التصريح وناقشها ، وردّ عليها .

بالمصدر لم يَجُز حذف « الواو » ولا « مِنْ ». والفرق بينهما أنّ « أ ن » وما بعدها من الفعل ، وما يعمل فيه مصدر ، فلمّا طال جوّزوا فيه من الحَذْف ما لم يَجُز في المصدر الصّريح .

الخامس : قال أبو حيّان في إعرابه : نصّوا على أن أَنْ المصدريّة لا يُنْعت المصدرُ المنسبك منها ومن الفعل فلا يوجد في كلامهم : يُعْجِبني أن قُمْتَ السّرَيعَ، تريد قيامَكَ السّريع ، ولا عجبت من أن تخرجَ السّريع : أي من خروجك السّريع .

قال : وحكم باقي الحروف المصدريّة حُكْم أَنْ فلا يُوجَد في كلامهم وصف المصدر المنسبك من « أَن » ولا مِنْ (ما) ، ولا مِنْ « كي » بخلاف صريح المصدر ، فإنه يجوز أن ينعت .

وليس لكلّ مصدر حُكم المنطوق به وإنّما يتبع في ذلك ما تكلّمت به العرب .

وقال ابن هشام في (المغني) : اعلم أنهم حَكَمُوا لأنْ وأَنّ [٢/١٩٦] المقدرتين / بمصدر معرّف بحكم الضمير، لأنه لا يوصف ، كما أنّ الضمير كذلك .

السادس والسابع والثامن : قال ابن هشام في (المغني) : : لا يُعْطي المصدر حكم أَنْ وأَنّ وصلتهما في جواز حذف الجار، ولا في سدّهما مسدّ جَزْئي الإسناد في باب ظَنّ وعسى ، ولا في النيابة عن ظرف الزّمان ، تقول : عجبت أن تقوم أو أنك قائم ، ولا يجوز عجبتُ

قيامِكَ . وتقول : حسبت أن تقوم أو أنّك قائم ولا تقول : حسبت قيامك حتى تذكر الخبر . وتقول : عسى أن تقوم . ولا يجوز عسى قيامك . وتقول : جئتك صلاة العصر ، ولا يجوز جئتك أن تصلي العصر ، خلافاً لابن جنيّ والزّمخشريّ .

وقال ابن إياز : يجوز حذف حرف الجرّ مع أَنْ وأَنّ كثيراً ، ولا يجوز مع المصدر ، لا تقول : رغبت لقاءك ، يريد : في لقائك؛ إذ المسوّغ للحذف معهما طول الكلام بصلتهما ، ولا طول هنا .

وقال ابن القواس : يجوز في باب التّحذير مع أَنْ من حذف حرف الجر ، وحذف حرف العطف ما لا يجوز في غيرها مصدراً كان أو غيره .

التاسع : قال ابن يعيش في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أنكم ﴾[1] .

وقول الشاعر :

٣٦٣= * لم يَمنع الشُّرب منها غَيْر أَنْ نَطَقَتْ[2] *

---

(١) الذاريات / ٢٣ .

(٢) تمامه :

* حمامةٌ في غصون ذات أوقالِ *

من شواهد : سيبويه ١/٣٦٩ ، ونسبه لرجل من كنانة ، وابن الشجري ١/٢٦ ، ٢/٦٤ ، وروايته : « غير أن هتفت » والخزانة ٢/٤٥ ،=

بُنِيَتْ ، (مِثْلَ) ، و (غير) على الفتْح لإضافتهما إلى غير متمكّن

فإن قيل : فأَنْ والفعل في تأويل المصدر ، وكذلك أَنّ المشدّدة مع ما بعدها ، والمصدر اسم متمكّن فحينئذٍ « مثـل » و « غير » قـد أضيفا إلى متمكّن ، فَلِم وجب البناء ؟ :

قيل : كون أَنْ مع الفعل في تقـدير الصْـدْر شيء تقديـري ، والاسم غير ملفوظ به ، وإنّما الملفوظ به حَرْفٌ وَفِعْلٌ، فلمّا أضيفا إلى ما ذكرنا مع لزومهما الإضافة بُنِيا معها، لأن الإضافة بابها أن تقع على لأسماء المفردة ، فلما خرجت هنا عن بابها بُنِي الاسم .

العاشر : يقال : ضربت زيداً ضَرْباً ، ولا يقال ضربت زَيداً أَن ضربت على إيقاع أن والفعل موقع المصدر . وأجازه الأخفش .

= ٣/١٤٤ ، ١٥٢ ، وشرح شواهد المغنى للسّيوطي /٤٥٨ ، ونسبه لقيس بن رفاعة ، والتصـريح ١/١٥ ، واللسـان : « وقل » ، والهمـع والدرر رقم ٨٧٠ .

والضمير في « منها » راجع للوجناء ، وهي الناقة الشديدة .

وأراد بنطقت : صوّتت مجازاً ، و « في » بمعنى : « على »

والأوقال : جمع وقْل ، وهو ثمر الدّوم اليابس ، فإن كان ثمره طريّاً فاسمه البهش .

يقول : لم يمنعها أن تشرب الماء غير ما سمعت من صوت حمامة فنفرت ، يريد أنها حديدة النفس ، يخامرها فزع وذعر لحـدّة نفسها وهـو محمود فيها . انظر الشرح في الدرر .

وحجة الجمهور أنّ أَنْ تخلص / الفعل للاستقبال ، والتّأكيد [٢/١٩٧] إنما يكون بالمصدر المبهم .

وعلّله بعضهم : بأَنّ أن تفعل يعطي محاولة الفعل ، ومحاولة المصدر ليست بالمصدر ، فكذلك لم يسغ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر .

قال صاحب البديع : اجاز الأخفش مسألة لا يجيزها غيره : « ضربت زيداً أن ضربت » ، ويقول : هو في تقدير المصدر .

الحادي عشر : قد ينوب المصدر عن الظرف نحو : جئتك قُدومَ الحاجّ ، وانتظرتكَ حَلب ناقة . ولا ينوب في ذلك المصدر المؤول وهو أن والفعل نحو: ﴿ وَتَرْغَبونَ أنَ تَنْكَحوُهن ﴾[١] إذا قدّر بـ « في » خلافاً للزمخشريّ .

الثاني عشر : قال ابن مجاشع في كتاب (معاني الحروف) : الفرْق بين كَرِهْتُ خُروجك ، وكرهتُ أن تخرج : أن الأول مصدر مؤقت، لأنه بيّن فيه الوقت .

وقال الأندلسي في (شرح المفصل) : الفرق بين ذِكْر أن مع الفعل بمعنى المصدر وبين الإفصاح بذكر المصدر من وجهين :

أحدهما : ذكره علي بن عيسى : أن ذكر المصدر بمنزلة المُجْمَل ، لأنه يحتمل الفعل الذي نُسِب إلى فاعله ، والفعل الذي

(١) النساء / ١٢٧ .

فَعَلَ، والفعل الذي فعله. وإذا ذكرت أن مع الفعل فقد أفصحت بالمعنى الذي أردت من ذلك، مثال ذلك: أعجبني ضرب زيد، وأن ضرب زيد، وأَن تضرب، وأن يضرب زيد.

والآخر: إن ذُكِر المصدر لا يدلّ على زمان بعينه، وذكر أَن مع الفعل يدلّ على أَنّ الفعل وقع من فاعله، فيما مضى، أو يقع فيما يأتي.

وفرق ثالث: وهو أنّ أن وصلتها له شبه بالمضمر في أنه لا يوصف، ولذلك اختار الجرمي في « البرّ » من قوله تعالى: ﴿ ليس البِرَّ أَنْ تُولوا ﴾[1] النّصب، لأنه إذا اجتمع مُضْمَرٌ ومُظْهَرٌ، فالوَجْهُ أن يكون المضمرُ الاسم، لأنه أذهب في الاختصاص. انتهى.

وفي (تذكرة) ابن مكتوم عن تعاليق ابن جنّي مَنْ قال:

٣٦٤= * فإنما هي إقبالٌ وإدبار[2] *

لم يَقُل: فإنما هي أن تقبل وأن تدبر، وإن كان هذا بمعنى

---

(١) البقرة /١٧٧. وقراءة الرفع قراءة سبعية، فقد قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، والكسائي. انظر قراءة رقم ٥٠٠ في معجم القراءات.

(٢) صدره:

* ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكَرت *

هذا الشاهد سبق ذكره. انظر رقم ٢٥٤.

المصدر وذلك ، لأن / قوله : إقبال مصدر ، دالّ على الأزمنة الثّلاثة [٢/ ١٩٨]
دلالة مبهمةً غير مخصوصَةٍ فهو عام ، وقولك : أن تقبل خاصّ ، لأن « أَنْ » تخصص الاستقبال . فلمّا كانوا توسّعوا في الأول وهو المصدر لم يتوسّعوا في هذا الثاني ، وإن كان معناه المصدر للمخالفة التي بينهما . انتهى .

ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل

في (تذكرة) : ابن الصائغ : قال : نقلت من مجموع بخط ابن الرّماح : يفارق المصدر اسم الفاعل في عمله مطلقاً ، وعدم تقديم معموله ، وإضافته للفاعل وتعريفه بأل العهديّة والجنسية غير الموصولة، وعدم الجمع بين أل والإضافة، وعدم الاعتماد والعمل غير مفرد إلّا في :

٣٦٥= * مواعيد عرقوب أخاه(١) *

(١) قطفه من بيت هو بتمامه :

وعدت وكان الخلف منك سجية　　مواعيد عرقوب أخاه بيثربِ

وصدره في المقرب :

* وقد وعَدَتْك موعداً لو وفَتْ به *

من شواهد : سيبويه ١/ ١٣٧ ، وقطر الندى ٣٦٧ ، وابن يعيش ١/ ١١٣ ، والمقرّب ١/ ١٣١ ، والهمع والدرر رقم ١٤٥٧. وقد نسبه في الدرر إلى امرىء القيس ، ونسبه في اللسان : « عرقب » إلى الأشجعيّ .

و « تركته بملاحسِ البقرِ أولادَها [١] »

ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل والفعل

قال في (البسيط) : أعلم أن اسم الفاعل ينقص عن الفعل ويفارقه بستة أشياء :

أحـدها : لا يعمـل عند البصـريين إلاّ في الحال والاستقبـال والفعل يعمل مطلقاً .

الثاني : اشتراط اعتماده عند البصريّين .

الثالث : أنه إذا جـرى على غير من هـو له بـرز ضميره عنـد البصريين بخلاف الفعل .

الرابع : أنه يجوز تعديته بحرف الجر ، وإن امتنع ذلك في فعله نحو : « فَعّال لما يُرِيد » [٢] .

وقال الشاعر :

٣٦٦= ونحن التّاركون لما سَخِطْنـــا   ونحن الآخذون لِمَا رَضِينا[٣]

---

(١) أي بمواضع تلحس فيها البقر أولادها . ويروى بملحس البقر أولادَها ولا شاهد فيه . انظر القاموس .
(٢) هود/١٠٧ ، والبروج/ ١٦
(٣) لعمرو بن كلثوم من معلقته المشهورة .
من شواهد ابن يعيش ٦/٧٨ .

الخامس : أن اسم الفاعل مع فاعله يُعَدّ من المفردات بخلاف الفعل مع / فاعله ، ولذلك يُعرب بخلاف الفعل مع فاعله عند التّسمية به . [٢/١٩٩]

السادس : أن الألف والواو في ضاربان وضاربون حرفان يدلّان على التّثنية والجمع ، وهما في : يضربان ويضربون اسمان يدلّان على الفاعل المثني والمجموع .

وقال في موضع آخر : اعلم أنّ الألف والياء والواو اللاحقة لاسم المفعول واسم الفاعل حروف دالّة على التّثنية والجمع ، والفاعل فيها ضمير لا يبرز بخلاف الفعل ، فإنها فيه ضمائر دالّة على المثنّى والمجموع والفاعلة المخاطبة عند سيبويه .

وإنّما حكمنا بأنها حُروف وليست بضمائر لتغيّرها بدخول العامل والضّمائر في الفعل لا تتغير بدخوله .

وإنّما لم يبرز ضمير الفاعل في الصّفات في تثنية ولا جمع لثلاثة أوجه :

أحدها : لِتَنْحَطّ رتبتُها عن رُتبة الفعل الَّذي هو أصلها في العمل ، فإنه يبرز فيه ضمير التّثنية والجمع .

والثاني : أنه لو برز لكان بصورة الضّمير الدالّ على التثنية والجمع في الفعل ، وحينئذٍ فيؤدّي إلى اجتماع ألفين في

التثنية ، أحدهما : ضمير ، والثاني : علامة التّثنية ، واجْتماع واوين في الجَمْع ، إحداهما : ضمير ، والثانية : علامة الجمع ، ولا يجوز الجمع بينهما ، لأنهما ساكنان فلا بُدّ من حذف أحدهما .

وإذا كان لا بُدّ من الحذف حَكَمْنا بـاستتار الضّميـر خيفةً من الحذف ، لأن الموجود علامة التثنية والجمع ، وليس بضمير بدليل تغيّره ، والضمير لا يتغيّر .

والثالث : أن الصّفَة لمّا كانت تُثَنّى وتجمع بحكم الاسميّة ، استغني عن بُروز ضميرها بدليل علامة التّثنية والجمع عليه ، بخلاف الفعل ، فإنّه لا يثنىّ ولا يجمع ، فلذلك برز ضميره ، ليدُلّ على تثنية الفاعل وجمعه .

وذكر الأندلسي بدل الوجه الرّابع في الفرق : أنّ اسم الفاعل إذا ثنّى أو جمع واتّصل به ضمير وجب حذفُ نونه ؛ لاتّصال الضّمير على المشهور ، وذلك لا يجب في الفعـل ، بل يتّصـل الضّمير به ، وقال المهلبّي :

مراتب سِتّ لم تكن لاسم فاعل   تنـزّل عنها واستبـدّ بها الفِـعْـل
يحــلّ إذا لم يعتمــد في محلّه   ولا بُدّ من إبـراز مضمـره يتلو/ [٢٠٠/٢]
وإن كـان معناه المضيّ فمبـطلٌ   وتسقط نـونـاه إذا مُضْمَــرٌ يَخْلُو
وتقــديــره فــرد أو جعلك واوه   وأختاً لها في الجمع حَرْفاً بها يَعْلُو

ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول

من ذلك : أن اسم الفاعل يبنى من اللازم كما يبنى من المتعدّي كقائم وذاهب .

واسم المفعول إنما يُبْنى من فعل متعدٍّ ، لأنه جارٍ على فعل ما لم يُسَمّ فاعله ، فكما أنه لا يُبْنى إلّا من المتعدّي ، كذلك اسم المفعول . ذكره في (البسيط) : قال : فإن عدّي اللّازم بحرف جرّ أو ظرف جاز بناء اسم المفعول منه نحو : ﴿ غير المغضوبِ عليهم ﴾[1] و « زيد منطلقٌ به » .

ومن ذلك، قال ابن مالك في (شرح الكافية) : انفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى نحو : الوَرِعُ محمودُ المقاصِد، وزيدٌ مكسو العَبْدِ ثوباً .

وقال الأندلسي : في (شرح المفصل) : الفرق بين اسم الفاعل المراد به الماضي وبين اسم الفاعل المراد به الحال أو الاستقبال من وجوه :

أحدها : أن الأول لا يعمل إلّا إذا كان فيه اللّام بمعنى الذي ، والثاني يعمل مطلقاً .

---

(١) الفاتحة / ٧.

ثانيها : أن الأول يتعرّف بالإضافة بخلاف الثاني .

ثالثها : أن الأول إذا ثُنّي أو جمع لا يجوز فيه إلا حذف النّون والجرّ. والثاني : يجوز فيه وجهان : هذا ، وبقاء النّون والنصب .

ذكر ما افترق فيه الصفة المشبهة واسم الفاعل

قال ابن القوّاس في (شرح الكافية) : الصّفة المشبهة تشبه اسم الفاعل من وجوه ، وتفارقه من وجوه :

أما وجوه الشبه فأربعة : التّذكير ، والتأنيث ، والتثنية ، والجمع .

وأما وجوه المفارقة فسبعة :

أحدها : أنها لا تعمل إلاّ في السّبَبِيّ دون الأجنبي نحو زيد حسنٌ [٢٠١/٢] وجهَهُ / ولا يجوز حسنٌ وجهُ عمرٍو، كما يجوز ضاربٌ وجه عمرو لنقصانها عن مرتبة اسم الفاعل .

والثّاني : لا يتقدّم معمولها عليها ، فلا يقال : زيدٌ وجَهْاً حسنٌ كما يقال : زيدٌ عمراً ضاربٌ .

والثالث : عدم شبه الفعل ، ولذلك احتاجت في العمل إلى شبه اسم الفاعل .

الرابع : أنها لا توجد إلا ثابتة في الحال سواء كانت موجودة قبله أو بعده ، فإنها لا تتعرّض لذلك بخلاف اسم الفاعل ، فإنه يدلّ على ما يدلّ عليه الفعل ، ويستعمل في الأزمنة الثّلاثة ، ويعمل منها في الحال والاستقبال، ولذلك إذا قصدنا بالصّفة معنى الحدوث أتى بها على زنة اسم الفاعل ، فيقال في حسن : حاسن ، فحسن ، هو الذي ثبت له الحسن مطلقاً ، وحاسن الذي ثبت له الآن أو غداً . وفي التّنزيل : ﴿ وضائقٌ به صَدْرُكَ ﴾[1] فعدل عن ضَيّق إلى ضائق ، ليدل على عُروض « ضَيّق » وكونه غير ثابت في الحال .

لا يقال : فإذا دلّت على معنى ثابت كانت مأخوذةً من الماضي لكونه قد ثبت ، وحينئذٍ فيلزم أن لا تعمل لكون اسم الفاعل المشبهّة به للماضي وهو لا يعمل .

لأنا تقول : إنما يلزم ذلك أن لو كان دلالتها على الثبوت وتعلّقها بالماضي يخرجها عن شبه اسم الفاعل للحال مطلقاً وهو ممنوع ، بل معنى الحال موجود فيها ، فإنك إذا قلت مررت برجل حسن الوجه دل على أن الصفة موجودة ، لاتّصال زمانها من إخبارك ، لا أنها وجدت ثم عدمت .

الخامس : أنها لا تؤخذ إلا من فعل لازم .

(١) هود / ١٢ .

السادس : أنها إذا دخل عليها « أل » وعلى معمولها كان الأجود في معمولها الجرّ بخلاف اسم الفاعل ، فإن النصب في أجود .

السابع : أنه لا يجوز أن يعطف على المجرور بها بالنّصب فلا
[٢/٢٠٢] يقال: زيد/ كثير المال والعبيدَ بنصب (العبيد) كما يقال زيدٌ ضاربُ عمروٍ وبكراً، لأنه إنما يعطف على الموضع بالنّصب إذا كان المعطوف عليه منصوباً في المعنى، وليس معمولها كذلك ، بل هـو مرفـوع في المعنى ، لأن الأصل في كثير المال: كثيرٌ ماله .

وذكر ابن السّرّاج في الأصول فرقاً ثامناً وهو : أنّ اسم الفاعل يجوز إضافته إلى الفاعل ، لا يجوز أن تقول : عجبت من ضارب زيدٍ وزيد فاعل ، ويجوز في الصّفة المشبهة إضافتها إلى الفاعل؛ لأنها إضافة غير حقيقية نحو :الحسن الوجه، والشّديد اليد ، فالحسن للوجه والشّدة لليد،والمعنى : حسن وَجْهُهُ .

وزاد ابن هشام في (المغني) فروقاً أخرى .

أحدها : أن أسم الفاعل لا يكون إلاّ مجارياً للمضارع في حركاته وسكناته، وهي تكون مجارية له كمنطلق اللسان ، ومطمئن النّفس، وطاهر العِرْض ، وغير مجارية له وهو الغالب .

والثاني: أنه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه، فإنها تنصب مع قصور فعلها .

والثالث : أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره ، نحو : مررت بقاتل أبيه ، ويقبح مررت بحسن وجهه .

والرابع : أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدّار أبوه عمراً، ويمتنع عند الجمهور: زيد حسنٌ في الحرب وجهه، رفعت أو نصبت .

والخامس : أنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ، ولا يتبع معمولها بصفة. قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة .

والسادس : أنه يجوز حذفه وإبقاء معموله وهي لا تعمل محذوفةً .

وقال الأندلسي في (شرح المفصل): الأمور التي ضارعت بها الصفة المشبهة اسم الفاعل ستة: الاشتقاق ، واتحاد المعنى ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث .

وأما الفرق بينها وبين اسم الفاعل فمن وجوه :

أحدها : أن هذه الصّفات لا توجد إلا حالاً واسم الفاعل يصلح
[٢٠٣/٢] للأزمنة / الثلاثة .

ثانيها : أنها لا تعمل إلّا فيما كان من سبب موصوفها أعني الأسم الّذي تجري عليه إعراباً .

ثالثها : لا يتقدّم معمولها عليها .

رابعها : أن المنصوب بها ليس مفعولاً به صريحاً .

خامسها : أن الألف واللام متى كانت فيها وفي معمولها كان الأصل الجرّ .

سادسها : أنه لا يعطف على المجرور بها نصباً .

سابعها : أنها تعمل مطلقاً من غير تقييد بزمان أو ألف ولام .

ثامنها: أنها يقبح أن يضمر فيها الموصوف، ويضاف معمولها إلى مضمره .

تاسعها : أنها لا تكون علاجاً واسم الفاعل قد يكون وقد لا يكون .

عاشرها : انها لا توافق الفعل عدّة وحركةً وسكوناً .

قال ابن برهان :(ضارب) يعمل عمل فعله الّذي أخذ منه ، و(حسن) يعمل ما يعمل فعله، لأنه ينصب تشبيهاً له بضارب ، وبينهما فرق من طريق المعنى وذلك أن الفاعل في : زيد ضارب عمراً غير المنتصب والفاعل في المعنى في زيد حسن الوجه هو المنتصب .

فإن قيل : ما العلّة في حمل حسن الوجه على ضارب ؟ قلنا لأنهما صفتان .

قال الأندلسي : هذا الذي ذكر فرق آخر أيضاً ، وهو أن

المنصوب بها فاعل في المعنى ، وذلك أنك إذا قلت : زيد ضاربٌ عمراً فقد أخبرت بوصول الضّرب من زيد إلى عمرو ، وأمّا زيد حسن الوجه فلا يخبر أن الأول فعل بالوجْه شيئاً، بل الوجه هو الفاعل في الحقيقة إذ الأصل زيد حسن وجهه . ويشترط فيها الاعتماد كما اشترط في اسم الفاعل/. [٢/٢٠٤]

ذكر ما افْترق فيه أفعل في التّعجّب وأفعل التّفضيل

قال صاحب (البسيط) : التّعجب والتّفضيل يشتركان في اللّفظ والمعنى .

أما اللّفظ فلتّركبهما من ثلاثة أحرف أصول وهمزة .

وأما المعنى فلأنّ ما أَعْلَم زيداً ! وزيد أعلم من عمرو .

يشتركان في زيادة العِلْم .

ويفترقان في أن أفعل في التّعجب ينصب المفعول به نحو : ما أحسن زيداً ، وأفعل التّفضيل لا ينصب المفعول به على أشهر القولين ، والثاني أنه ينصبه للسماع والقياس ، أمّا السماع فقوله :

٣٦٧= أكرّ وأحمي لِلْحقيقة مِنْهُم وأَضْرب مِنّا بالسُّيوف القوانسا[1]

(١) سبق ذكره رقم ٩٩.

وأمّا القياس فإنه اسم مأخوذ من فعل ، فوجب أن يعمل عمل أصله قياساً على سائر الأسماء العاملة .

والجواب عن البيت أن القوانس منصوبٌ بفعل دلّ عليه أضرب أي نضرب القوانسا ، وعن القياس أنه مدفوعٌ بالفارق من وجهين :

أحدهما : أن الاسماء العاملة لها أفعال بمعناها ، فلذلك عملت نظراً إلى الفعل الذي بمعناها ، وأفعل التفضيل ليس له فعل بمعناه في الزّيادة حتى يعمل نظراً إلى فعله .

والثاني : أن أصل العمل للفعل ، ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ، ثم لما شبّه بهما من طريق التّثنية والجمع والتذكير والتّأنيث وهي الصّفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ؛ إذ صحبته « مِنْ » امتنعت منه هذه الأحكام ، فَبَعُد لذلك عن شبه الفعل ، فلذلك لم يعمل في الظاهر . ذكره صاحب (البسيط) .

ذكر ما افترق فيه نعم وبئس وحبذا

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : : حبّذا كَنِعْم وبئس في المبالغة في المدح والذّم إلا أن بينهما فرقاً ، وهو أن «حَبّذا» مع كونها
[٢٠٥/٢] للمبالغة في المدْح تتضمّن تقريب الممدوح من القَلْب ، وكذلك في الذّم تتضمّن بُعد المذموم من القلب / وليس في نِعْم وبئس تعرّض لشيء من ذلك .

قال : وممّا افترقا فيه أنه يجوز في « حبذا» الجمع بين الفاعل والظاهر والتّمييز من غير خلاف نحو : حبّذا رجلاً زيد .

وجرى في نعم وبئس خلاف فمنعه جماعةٌ ،وجوّزه آخرون ،منهم الفارسي والزمخشرّيّ .

وفصلّ جماعـة منهم ابن عصفور ، فقـالوا : إن اختلف لفظ الفـاعل الـظاهر والتمييـز ، وأفاد التّمييـز معنى زائداً ، جـاز الجمع بينهما ، وإلا لم يَجُز ، قال : وإنما جرى الخلاف في نعم وبئس ، ولم يَجز في حبذا ، لأن بينهما فَرْقاً وهو أن الفاعل في« حَبذا » وهو اسم الإشـارة مبهم فله مرتبـة من مَـرْتَبَتَيْ فـاعلي نعم ، وهمـا المـظهـر والمضمر ، فليس اسم الإشارة واضحاً كوضوح فاعل نعم المظهر، فلا يحتاج إلى تمييز ولا مبهماً كإبهام المضمر في نعم ، فيلزم تمييزه ، بل لمّا كان فيه إبهام فارقَ به الفاعل المظهر في نعم جاز أن يجمع بين الفاعل والتّمييز في حبذا . ولمّا قلّ إبهامه عن إبهام المضمر في نعم جَوّزنا عدم التمييز في حبذا ظاهراً ومقدّراً . ولم نُجِزه مع المضمر في نعم . انتهى .

ذكر ما افترقت فيه التوابع

قال في (البسيط) : الفرق بين الصّفة والتأكيـد من خمسة أوجه :

أحدها : أنه لا يصحّ حذف المؤكّد ، ويصحّ حذف الموصوف . وسرّه أن التّأكيد فيس فيه زيادة على المؤكّد ، بل هو هو بلفظه أو بمعناه ، فلو حُذِف لبطل سرّ التّأكيد .

وأمّا الصّفة ففيها معنى زائد على الموصوف ، فإذا عُلِم الموصوف جاز حذفه وإبقاؤها ، لإفادتها المعنى الزّائد على الموصوف ، لأنها بمنزلة المستقل بالنّظر إلى المعنى الزائد .

والوجه الثاني : أن التوكيد المتعدّد لا يعطف بعضه على بعض ، والصفات المتعدّدة يجوز عطف بعضها على بعض . وسرّه أن ألفاظ التوكيد متّحدة المعاني . وألفاظ الصفات متعدّدة المعاني .

والوجه الثالث : أن الفاظ التأكيد لا يجوز قطعها عن إعراب متبوعها ، والصفات يجوز قطعها عن إعرابه . وسرّه أن القطع إنما يكون لمعنى مدح أو ذم / وهو موجود في الصّفات ، فلذلك جاز [٢/٢٠٦]
قطعها ، وأمّا التّأكيد فلا يستفاد منه مدح ولا ذم ، فلذلك لم يجز قطعه .

والوجه الرّابع : أن التأكيد يكون بالضّمائر دون الصّفات . وسرّه أن التأكيد يقوّي المعنى في نفس السّامع بالنسبة إلى رفع مجاز الحكم ، وإن كان المحكوم عليه في نهاية الإيضاح ، فلذلك احتيج إليه ، وأمّا الصّفة فلأن المقصود منها إيضاح المحكوم عليه ، وهو في نهاية الإيضاح ،فلا يحتاج إلى إيضاح ، لأنه ان كان لِمُتَكَلِّمٍ أو مخاطب

فقرينة التّكلّم أو الخطاب توضّحهما ، وإن كان لغائب فالقرينة الظاهرة نوضحه، فلا يحتاج إلى إيضاح .

والوجه الخامس : أن النّكرات تؤكد بتكرير ألفاظها دون معاني ألفاظها، وتوصف. وسرّه أن معاني ألفاظها معارف، ولا تؤكّد النّكرات بالمعارف ، وأمّا الوصف فإنها توصف بما يوافقها في التّنكير .

وقال الأندلسيّ في (شرح المفصل) : النّعت يفارق التوكيد من أوجه :

الأول : أن التأكيد إن كان معنويًّا فألفاظه محصورة ، وألفاظ الصّفات ليست كذلك ، وإن كان لفظيًّا فإنه يجري في الكلم بأسرها مفردةً ومركّبةً ، والنعت ليس كذلك .

الثاني : أن النّعت يتبع المعرفة والنكرة ، والتأكيد لا يتبع إلا المعارف أعني التأكيد المعنوي .

الثالث : أن الصّفة يشترط فيها أن تكون مشتقّة ، ولا كذلك في التأكيد .

[عطف البيانِ والصّفة]

قال وعطف البيان يجامع الصّفة من حيث إنه يبيّن ويوضّح كما تفعل الصفة في الجملة .

ثم إنهما يفترقان في غير ذلك ، فالصّفة مشتّقة أبداً من معنى في الموصوف أو في شبيه استحقّ أن يوضع له اسم منه نحو : طويل مُشْتَقّ من الطول . فإذا قلت: رجل طويل، فالرجل استحقّ أن يكون طويلاً اسماً له وواقعاً عليه بطريق وجود الطّول فيه . وأمّا عطف البيان فلا يكون مشتقًّا .

وفرق ثانٍ : وهو أن عطف البيان على الانفراد يدل على المقصود فإذا / قلت: زيد أبو عبد الله دَلّ(أبو عبد الله) لو انفرد على [٢/٢٠٧]
الرجل المخصوص الذي قصد به زيد ، وأمّا الصّفة فليست كذلك ، لأنك إذا قلت: رجل طويل، ثم أفردت الطويل، ولم تقدّر جريه على رجل لم يدل عليه ، وإنما يدلّ على شيء من صفته الطّول على الجملة .

وفرق ثالث : أن عطف البيان لا يكون إلاّ بالمعارف والصّفة تكون بالمعرفة والنكرة .

وفرق رابع : أن النّعت يكون للشيء وكيفيّته ، وعطف البيان لا يكون فيه ذلك .

وفرق خامس : أن النعت قد يكون جملة ، وعطف البيان ليس كذلك .

والنّعت منه ما يكون للمدح ولا كذلك في عطف البيان .

وأيضاً فالصفة تتحمل الضمير، وعطف البيان لا يتحمّله . وغير ذلك من الفروق . انتهى .

وقال ابن يعيش وصاحب (البسيط) : عطف البيان يشبه الصّفة من أربعة أوجه ، ويفارقها من أربعة أوجه ، أما أوجه الشّبه :

فأحدها : أن يبيّن المتبوع كبيان الصفة .

والثاني : أن حكمه حكم الصّفة في انسحاب العامل عليها .

والثالث : أنه يطابق متبوعه في التّعريف كالصفة .

والرابع : أنه لا يجري على مضمر كالصفة .

وأما أوجه المفارقة :

فأحدها : أن الصّفة بالمشتق غالباً وهو بالجوامد .

والثاني : أن عطف البيان يختص بالمعارف ، والصفة تكون في المعارف والنّكرات . وذكر بعضهم أنه يكون في النّكرات أيضاً .

والثالث : أن حكم الصّفة أن تكون أعمّ من الموصوف أو مساوية ، ولا تكون أخصّ منه ؛ لأنها تستمد من الفعل بدليل تحمّلها للضمير ، فلذلك انحطّت رتبتها لنظرها إلى ما أصله التّنكير . ولا يشرتط ذلك في عطف البيان / نحو : مررت بأخيك زيد ، فإن زيداً [٢٠٨/٢] أخص من الأخ .

الرّابع : أن الصّفة يجوز فيهـا القطع إلى النّصب والـرّفع ولا يجوز ذلك في عطف البيان، لعدم المدح والذّم المقتضى للقطع .

[عطف البيان والبدل]

قالا : ويشبه البدل أيضاً من أربعة أوجه ، ويفارقه من أربعة أوجه :

أما أوجه الشّبه :

فأحدها : أنه عبارة عن الأوّل كالبدل .

والثاني : أنه يكون بالجوامد كالبدل .

والثالث : أنهُ قد يكون أخصّ من متبوعه وأعم منه كالبدل .

والرابع : أنه قد يكون بلفظ الأول على جهة التأكيد كقول[1] القائل

٣٦٨= * يا نصرُ نصرٌ نَصْرا[2] *

---

(١) في ط : كقوله لقائل : تحريف واضح .

(٢) رجز هو بتمامه :

إنـي وأسـطار سُـطِرْن سـطراً لـقائـل يـا نصـرُ نصـرٌ نَصْـرا

وهو لرؤبة، ديوانه / ١٧٤ ، وروايته :

* يا نصر نَصْرَاً نصراً * بنصب « نصراً الثانية .

من شواهد : سيبويه ١ / ٣٠٤ ، والخزانة ١ / ٣٢٥ ، وشرح شواهد المغنى للسّيوطي / ٨١٢ ، والمغنى ٢ / ٤٣٤ ، ٧٤٢، ٥١٠ .
والهمع والدرر رقم ٩٥٧، ١٥٤٨ .

كالبدل .

وأما وأجه المفارقة :

فأحدها : أنّ عطف البيان في تقدير جملة على الأصح ، والبدل في تقدير جملتين على الأصح .

والثاني : أن عطف البيان يشترط مطابقته لما قبله في التّعريف بخلاف البدل ، فإنه تبدل النّكرة من المعرفة وبالعكس .

والثالث : أن عطف البيان لا يجري على المضمر كالوصف بخلاف البدل .

والرابع : أن البدل قد يكون غير الأوّل في بدل البعض والاشتمال والغلط بخلاف عطف البيان .

وقال ابن جنّي في (الخصائص) : حدثنا أبو علي أن الزّيادي سأل أبا الحسن عن قولهم : مررت برجل قائم زيدٌ أبوه بدلٌ أم صفة ؟ فقال أبو الحسن : لا أبالي بأيّهما أجبت ؟ قال ابن جنّي : وهذا يدلّ على تداخل الوصف والبدل، وعلى ضعف العامل المقدّر مع البدل .

وقال ابن يعيش : قد اجتمع في البدل ما افترق في الصّفة والتأكيد ، لأن فيه إيضاحاً للبدَل ورفعَ لَبْسٍ ، كما كان ذلك في الصّفة وفيه رفعٌ للمجاز،وإبطال التوسّع الذي كان يجوز في المبدل منه ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاءني أخوك / جاز أن تريد كتابه أو [٢٠٩/٢]

رسوله ، فإذا قلت : زيد زال دلك الاحتمال ، كما لو قلت : نفسه أو عينه ، فقد حصل باجتماع البدل والمبدل منه ما يحصل من التّأكيد بالنّفس والعين ، ومن البيان ما يحصل بالنّعت غير أن البيان في البدل مقدّم ، وفي النعت والتأكيد مؤخر .

وقال ابن هشام في (المغني) : افترق عطف البيان والبدل في ثمانية أمور، فذكر من هذه الأربعة التي ذكرها ابن يعيش وصاحب (البسيط) ثلاثة :

الرابع والخامس والسادس : أن عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعاً لجملة، ولا فعلاً تابعاً لفعل بخلاف البدل .

والسابع : أنه لا يكون بلفظ الأول ، ويجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب : ﴿ **وَتَرَى كُلّ أُمة جاثية كُلَّ أُمة تُدْعى إلى كتابها** ﴾[1] بنصب كُلّ الثانية .

والثامن : أنه ليس في نيّة إحلاله محلّ الأول بخلاف البدل ، ولهذا امتنع البدل، وتعين البيان في نحو: يا زيدُ الحارثُ ، ويا سعيد كرزٌ ، وفي نحو : أنا الضارب الرّجلِ زيدٍ ، وفي نحو : زيدٌ أفضل النّاس الرجالِ والنساءِ، أو النّساءِ والرجالِ ، وفي نحو : يأيّها الرّجلُ غلامَ زيد ، وفي نحو أيُّ الرّجلين زيد وعمرو جاءك ؟ وفي نحو :

---

(١) الجاثية /٢٨ . وفي النشر ٢/٣٧٢ : قرأ يعقوب بنصب اللام ، وقرأ الباقون برفعها .

جاءني كلا أخويك زيد وعمرو[1] .

وعبارة[2] ابن السّراج : الفرق بين عطف البيان وبين البدل : أن عطف البيان تقديره تقدير النّعت التابع للاسم ، والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول . قال : والفرق بين العطف وبين النعت والبدل : أن الثاني في العطف غير الأول ، والنّعت والبدل هما الأول .

قال ابن يعيش : ويتبيّن الفرق بينهما بياناً شافياً في موضعين :

أحدهما : النّداء / نحو : يا أخانا زيداً. [٢/ ٢١٠]

والثاني : نحو أنا الضّاربُ الرّجلِ زيدٍ ، فإنه يتعين فيهما جعل زيدٌ عطف بيان ، ولا يجوز جعله بدلاً ، لأنه يوجب ضم زيدّ في الأول[3] وامتناع الإضافة في الثّاني[4] .

---

(١) انظر نص ابن هشام في المغنى ٢/ ٥٠٧ تحت عنوان : « ما افترق فيه عطف البيان والبدل » وقد وضح أمور الافتراق بأمثلة وشواهد عديدة .

(٢) في ط فقط : « وقال ابن هشام في المغنى : وعبارة ابن السّراج » الخ بزيادة « وقال ابن هشام » وهي زيادة ليست في النسخ المخطوطة مما يدلّ على أنها وهم ، وقد تتبعت هذه العبارة في المغنى في هذا الموضع فلم أعثر عليها .

(٣) أي في الموضع الأول الذي مثّل له بمثال : يا أخانا زيداً . ويترتب على جعله بدلاً أن تقول : يا أخانا زيدُ بالضم ، ولم يجز نصبه ولا تنوينه لأنه من جملة أخرى غير الأول كأنك قلت : يا أخانا يا زيد .

(٤) فسّره ابن يعيش في الموضع نفسه ٣/ ٧٣ بقوله : « إن جعلت زيداً عطف بيان جازت المسألة ، وإن جعلته بدلاً لم تجز ، لأن حدّ عطف البيان أن =

قال ابن يعيش : ومن الفصل بين البـدل وعطف البيـان : ان المقصود بالحديث في عطف البيان هو الأول ، والثّاني بيان كالنعت المستغنى عنه . والمقصود بالحديث في البدل[1] هو الثـاني ، لأن البدل والمبدل منه اسمان بإزاء مسمًّى مترادفان عليه ، والثّاني منهما أشهر عند المخاطب فوقع الاعتماد عليه، وصار الأول كالتّوطئة والبساط لذكر الثّاني . وعلى هذا لو قلت : زوجتك بنتي فاطمة وكانت عائشة ، فإن أردت عطف البيان صَحّ النّكـاح ، لأن الغلط وقع في البيـان ، والمقصود لا غلط فيه . وإذا جعلته بدلاً لا يصحّ النكاح لأن الغلط وقع فيما هو معتمد الحديث وهو الثّاني[2] .

وذكر صاحب (البسيط) مثله قال : وينبغي للفقيه أن يتبع هذا التّحقيق ولا ينكره .

وكتب الزّركشي على الحاشية هنا : ما ذكره حسنٌ وبه يستدرك على أصحابنا حيث حَكَـوْا وجهين في مثل هـذه الصورة وصحّحـوا الصّحة .

= تجري الأسماء الصريحة مجرى الصفات فيعمل فيه العامل، وهو في موضعه بواسطة المتبوع، والبدل يعمل فيه العامل على تقدير تنحية الأول ، ووضعه موضعه مباشراً للعامل » .

(١) في ط فقط : « الأول » مكان : « البدل »تحريف،صوابه من المخطوطات وابن يعيش ٣ / ٧٤ .

(٢) أنظر ابن يعيش ٣ / ٧٤ .

وفي (شرح التسهيل) لأبي حيّان : باب العطف أوسع من باب البدل، لأن لنا عطفاً على اللّفظ وعلى الموضع، وعلى التّوهّم ، والبدل يكون على اللفظ، وعلى الموضع ولايكون على التوهم. وفيه الفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوّهم: أن العطف على الموضع عامله موجود وأثره مفقود ، والعطف على التّوهم أثره موجود وعامله مفقود .

وقال السّخاوي في (سفر السعادة) : قال شيخنا أبو اليُمْن الكنديّ[1] : ينبغي أن يعلم أن كثيراً من النّحويين لا يكادون يعرفون عطف البيان على حقيقته ، وإنما ذكره سيبويه عارضاً في مواضع ، وأكثر ما يجيء تابعاً للأسماء المبهمة كقولك : يا هذا زيدُ ، ألا ترى أنه ينون زيد ، فدلّ على أنه ليس ببدل .

وعلى هذا تقول : يأيها الرجل زيدٌ فزيدٌ لا يكون بدلاً من الرجل لأن أي / لا توصف بما لا « لام »[2] فيه ، وإنما يكون بدلاً من [٢/٢١١]

---

(١) هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن ، الإمام تاج الدين أبو اليُمن الكنديّ ولد ببغداد سنة ٥٢٠ . وكان أعلى مَنْ على الأرض إسناداً في القراءات ، وله خزانة كتب في الجامع الأموي ، فيها كل نفيس . وتوفي يوم الاثنين سادس شوال سنة ٦١٣ .

وفيه يقول تلميذه الشيخ علم الدين السخاويّ ، وكان يبالغ في وصفه :

لم يكن في عصر عمروٍ مثلُهُ ... وكذا الكندي في آخر عَصْر
وهما زيد وعمرو إنما ... بُني النحو على زيدٍ وعمرو

انظر البغية ١/٥٧١ .

(٢) في ط فقط : « إلَّا بما لا لام فيه » بزيادة إلَّا تحريف يفسد الأسلوب .

أي ، فلذلك كان مبنيّاً على الضّم غير منوّن . وهذا المكان من أوضح فروقه ، وهو من المواضع التي لا يقع فيها البدل .

وللبدل مواضع يخالف لفظه فيها لفظ عطف البيان فيعلم بذلك أن عطف البيان من قبل التّوابع قائم بنفسه على خفائه ، وأحكامه في التكرير ، والعطف ، والإعراب ، في التّقديم والتأخير . والعامل فيه أحكام الصفة فلذلك أدخله سيبويه في جملتها ولم يُفْرد له باباً .

قال ومن الفرق بين الصفة وعطف البيان : أن الصفة لا بُدّ من تقديرها ثانياً وإلاّ بطل كونها صفةً ، وعطف البيان علمه لا بد من تقديره غير ثانٍ بل أولاً ،وإلا فسد كونه علماً، فلذلك لا يصحّ أن يجري مجرى الصّفة من كل وجه . انتهى .

وقال ابن هشام في (تذكرته) : عطف البيان ، والنّعت ، وبدل الكُلّ من الكل ، والتأكيد فيها بيان لمتبوعها .

وتفترق من أوجه : فيفارق عطف البيان النعت من وجهين :

أحدهما : من حيث أن النّعت بالمشتق أو بالمؤول به وهو ليس كذلك .

والثاني من حيث أن النعت يرفع الضمير والسببيّ ، والبيان ليس كذلك .

وهذا الوجه ناشيء عن الأول فينبغي أن يهذب فيقال : يكون في

الحقيقة لغير الأول نحو : رجلٌ[١] قائم أبوه ، والبيان لا يكون إلّا للأول .

ويفارق التأكيد من وجهين :

أحدهما : أن التأكيد بألفاظ محصورة . وهذا ليس كذلك .

الثاني : أن التأكيد يرفع المجاز . وهذا إنما يرفع الاشتراك .

ووجه ثالث على رأي الكوفيين : أنهما يتخالفان في التعريف والتنكير في نحو : صمت شهراً كُلّه ، ولا يجوز ذلك في البيان خلافاً للزمخشريّ .

ويفارق البدل من وجهين :

أحدهما : أن متبوعه هو المقصود بالنسبة وليس كذلك البدل ، فالمقصود التابع لا المتبوع . وإنما ذكر الأول كالتوطئة / . [٢/٢١٢]

والثاني : أن البيان من جملة الأول . والبدل من جملة أخرى . انتهى .

وقال الأندلسيّ في (شرح المفصل) : امتاز البدل عن بقية التوابع الأربعة بخواصّ لا توجد فيها .

وأما امتيازه عن الصفة فبوجوه :

(١) في ط فقط : « برجل » بزيادة الباء ، تحريف

أحدها: أن الصفة تكون بالمشتّق أو ما هو في حكمه. ولا كذلك البدل، فإن حقه أن يكون بالاسماء الجامدة أو المصادر .

الثاني : أن الصفة تطابق الموصوف تعريفاً وتنكيراً. والبدل لا يلزم فيه ذلك .

الثالث : أنه يجري في المظهر والمضمر. والصّفة ليست كذلك .

الرابع : أن البدل ينقسم إلى بدل بعض وكل واشتمال ، والصفة لا تنقسم هذه القسمة .

الخامس : أن البدل منه ما يجري مجرى الغلط . وليس ذلك في الصفة .

السادس : أن البدل لا يكون للمدح والذمّ كما تكون الصفة .

السابع : أن البدل يجري مجرى جملة أخرى ولا كذلك الصفة .

الثامن : أن الصفة تكون جملة تجري على المفرد. في البدل لا يكون كذلك ، فلا تبدل الجملة من المفرد .

التاسع : أن الوصف يكون بمعنى في شيء من أسباب الموصوف. والبدل لا يكون كذلك، لو قلت : سلب زيد ثوب أخيه لما جاز .

العاشر : أن البدل موضوع على مسمّى المبدل منه بالخصوصيّة

من غير زيادة ولا نقصان ، والوصف ليس موضوعا على مُسَمّى الموصوف بالوضع بل بالالتزام .

وأمّا امتيازه عن عطف البيان فمن وجوه :

أحدها : أنه يجري في المعرفة والنكرة . وعطف البيان لا يكون إلّا معرفة على ما قيل(١) / . [٢/٢١٣]

الثاني : أن عطف البيان هو المعطوف لا غير ، والبدل قد لا يكون المبدل بل بعضه، أو مشتملاً عليه، أولا واحداً منهما، وهو بدل الغلط .

الثالث : أن البدل يقدّر معه العامل ، ولا كذلك في عطف البيان .

الرابع : أن في البدل ما يجري مجرى الغلط ، وليس هذا في عطف البيان .

وأما امتيازه عن التأكيد فلأن ألفاظ التأكيد المعنوي محصورة .

وأمّا اللّفظيّ فهو إعادة اللفظ الأول ، والبدل ليس كذلك ، ولأن التأكيد قد يكون المراد منه الإحاطة والشّمول ، وليس هذا في البدل .

وأما امتيازه عن عطف النسق فظاهر .

وقال ابن الدّهّان في (الغُرّة) : : المناسبة بين التوكيد والبدل : أنهما تكريران يلحقان الأول في أحد أقسام البدل ، وأن كُلّ واحد منهما لا يتقدّم على صاحبه، وأن إعرابهما كإعراب ما يجريان

(١) في ط : « ما قبل ذلك » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

عليه ، وأنك في التّوكيد مسدّدٌ لمعنى المؤكّد ، وكذلك في البدل يُعني بالأول فتبدل منه .

ومن المقاربة التي بين الوصف والبدل : أن الصفة موضحة كما أن البدل موضّح .

والمباينة بينهما : أن الصّفة لا تكون إلا بمشتقّ ، والبدل لا يلزم ذلك فيه . وفي البدل ما يلزم فيه ضمير ظاهر إلى اللّفظ،وذلك البعض والاشتمال، وليس كذلك الصّفة إذا كانت للأول، بل يكون مستتراً غير ظاهر الى اللفظ . وفي البدل ما لا يتحمّل[1] ضمير البتّة . وليس كذلك الصّفة .

والبدل يخالف متبوعه في التعريف والتنكير ، والصّفة ليست كذلك .

ومن الفرق بين الصفة والبدل : أن الفعل يبدل منه ولا يوصف .

ذكر ما افترق فيه الصّفة والحال

قال ابن القوّاس: الحال لها شبه بالصّفة من حيث أنّ كل واحد منهما / لبيان هيئة مُفيدة . [٢/٢١٤]

وقال في (البسيط) : الفرق بينهما من عشرة أوجه :

(١) في ط : « ما لا يتحمل عليه ضمير » بزيادة « عليه » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

أحدها : أنّ الصّفة لازمة للموصوف ، والحال غير لازمة ، ولذلك إذا قلت : جاء زيد الضّاحك كانت الصفة ثابتة له قبل مجيئه . وإذا قلت : جاء زيد ضاحكاً كانت صفة الضّحك له في حال مجيئه فحسب .

الثاني : أن الصفة لا تكون لموصوفين مختلفَيْ الإعراب، بخلاف الحال فإنها قد تكون من الفاعل والمفعول .

الثالث : أن الصفة تتبع الموصوف في إعرابه بخلاف الحال .

الرابع: أن الحال تلازم التنكير. والصفة على وفق موصوفها .

الخامس : أن الحال تتقدم على صاحبها وعلى عاملها القويّ عند البصريين. بخلاف الصّفة، فإنها لا تتقدّم على موصوفها .

السادس : أن الحال تكون مع المضمر. بخلاف الصّفة .

السابع : أن الحال ليس في عاملها خلاف. وفي عامل الصفة خلاف .

الثامن : أن الحال يغني عن عائدها الواو. بخلاف الصفة .

التاسع : أن الصفة أدخل من الحال في باب الاشتقاق .

العاشر : أن الصّفات المتعددة لموصوف واحد جائزة ، وفي الأحوال المتعدّدة كلام . انتهى .

ذكر ما افترقت فيه أم المتصلة والمنقطعة

قال ابن الصائغ في (تذكرته) : نقلت من مجموع بخط ابن الرّماح : الفرق بين أم المتصلة والمنقطة من سبعة أوجه :

فالمُتصلة تقدّر بأي[1] .

ولا تقع إلّا بعد استفهام .

والجواب فيها اسم مُعيّن ، لا « نعم » أو « لا » .

ويقدّر الكلام بها واحداً .

والإضراب فيها ، وما بعدها معطوف على ما قبلها لا لازم الرفّع بإضمار مبتدأ .

وتقتضي المعادلة وهي أن يكون حرف الاستفهام يلي الاسم وأم كذلك . والفعل بينهما كأزيداً ضربته أم عمراً، فزيدٌ وعمروٌ مستفهم عنهما .

---

(١) في النسخ المخطوطة : « إلى » مكان « أي » تحريف صوابه من ط ومن قول المرادي في الجنى الداني /٢٠٥ عند الحديث عن أم : « أم المتصلة وهي المعادلة لهمزة التسوية نحو : ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾ (البقرة /٦) أو لهمزة الاستفهام التي يطلب بها لـ « أم » ما يطلب بـ « أي » نحو : أقام زيد أم قعد»؟ .

وأوليتْ كـ « لا » حرف الاستفهام »/. [٢/٢١٥]

والذي لا تسأل عنه بينهما .

ولو سألت عن الفعل قلت: أضربت زيداً أم قتلته ؟

وقال المهلّبي :

الفرق في أم إذا جاءتـك مُتّصله ... من أوجـه سبعة لِلْقَـطْع معتـزلـه
وقـوعها بعـد الاستفهام عـاريـة ... قَطْع الإضراب في الأسماء معتدلهْ
كالفعل والفصل لا يحتل بينهما ... جـواب سـائلهـا التّعيين للمَسَلهْ
من بعـد تقديـر أي ثم مفـردهـا ... من بعدها داخلٌ في حُكْمِ ما عدَلَهْ
وكون ما بعـدها من جِنْس أولـه ... وعكسُ ذلـك يقتضيـه لِمُنْفَصلَهْ

ذكر ما افترق فيه أم واو

قال ابن العطّار في (تقييد الجمل) : أم وأو يشتبهان من وجوه، ويفترقان من وجوه :

فوجوه المشـابهة ثـلاثة : الحـرفيّة ، والعطفيّة، وأنهمـا لأحد الشيئين أو الأشياء .

ووجوه المخالفة خمسة :

وقال في (البسيط) : الفرق بينهما من أربعة أوجه:

أحدها : أن أم تفيد الاستفهام دون أو .

الثاني : أن أو مع الهمزة لا تقدر[1] بـأحد ، وأم مـع الهمزة المعادلة تقدّر بأي .

الثالث : أن جواب الاستفهام مع أو بـ « لا » أو نعم . وجوابه مع أم المعادلة بالتعّيين.

الـرابع : أن الاستفهـام مع أو سـابقٌ على الاستفهـام مـع أم المعادلة ، لأن طلب التّعيين إنما يكون بعد معرفـة الأحديّة، وحكم الأحديّة .

قال : وأمّا الفـرق بين موقعهمـا ، فإذا كـان الاستفهام بـاسم كقولك : أيهم يقوم أو يقعد، ومَنْ يقوم أو يقعد، كان العطف بـ«أو»دون (أمْ) ، لأن التّعيين يستفاد من الاستفهام بالاسم ، فلا حاجة إلى أم في ذلك، لدلالة الاسم على معناهـا ، وهو التّعين.

وأما أفعل التّفضيل كقولك : زيد أفضل أم عمرو فلا يعطف معه إلّا بأم دون أو ، لأن أفعل التفضيل موضوع لما قد ثبت فلا يطلب معه إلا التّعيين دون الأحديّة .

وإذا وقع سواء قبل همزة الاستفهام كان العطف بأم سواء كان ما بعدها / اسماً أم فعلًا كقولك : سواء عليّ أزيد في الدار أم عمرو ؟ [٢/٢١٦]
وسواء عليّ أقمت أم قعدت ؟ .

(١) في ط فقط : « لا تقدر » بزيادة : « لا »تحريف،صوابه من المخطوطات والأسلوب .

وإنّما كان كذلك ، لأن الهمزة تطلب ما بعد أم لمعادلة المساواة، ولذلك لا يصح الوقف على ما قبل أم .

وإذا لم يقع بعد سواء همزة استفهام فلا يخلو إمّا أن يقع بعده اسمان أو فعلان ، فان وقع بعده اسمان كان العطف بالواو كقولك : سواء على زيد وعمرو . وفي التنزيل ﴿ **سواءٌ محياهُم ومماتُهم** ﴾[1] لأن التّسوية تقتضي التعديل بين شيئين .

وإن وقع بعده فعلان من غير استفهام كقولك : سواءٌ عليّ قمت أو قعدت كان العطف بأو ، لأنه يصير بمعنى الجزاء .

وإذا وقع بعد (أبالي) همزة الاستفهام كان العطف بأم كقولك: ما أبالي أزيداً ضربت أم عمراً ؟ لأن الهمزة تقتضي ما بعد أم لتحقيق المعادلة والمجموع في موضع مفعول أبالي ، ولذلك لا يصحّ السّكوت على ما قبل أم .

وأما إذا لم يقع بعده همزة الاستفهام كقولك : ما أبالي ضربت زيداً أو عمراً ، فإن العطف بأو لعدم الاستفهام الذي يقتضي ما بعدها ، ولذلك يحسن السّكوت على ما قبل أو ، تقول : ما أبالي ضربت زيداً .

والأجود في نحو قولك : ما أدري أزيد في الدّار أم عمرو ، وما أدري أقمت أم قعدت ، وليت شعري أقمت أم قعدت، العطف بأم ، لأنها بمنزلة : « علمت » ، فتكون الهمزة ما بعد أم لتحقيق المعادلة ،

(١) الجاثية / ٢١ .

والفعل المعلّق في المعنى بمجموعهما على معنى: أيّهما .

وقد ذكروا جواز « أو » وهو ضعيف لوجهين :

أحدهما : أنه لا يصح السّكوت على ما قبل «أو». والضابط الكُلِّيّ في الفرق بينهما : أنه يحسن السكوت على ما قبل « أو » فإن لم يحسن فهو من مواضع أم .

والثاني : أنه يصير المعنى : ما أدري أحد الفعلين فعل ، ولا معنى له ، إنما المعنى يتقضي ما أُدري أي الفعلين فعل . وأما قوله :

٣٦٩=إذا ما انْتهى عِلْمي تَنَاهَيْتُ عنده   أطال فَأَمْلى أو تَنَاهى فَأَقصرا[١]

فالّذي حَسّـن العطف فيه بأو وإن تقدّمت الهمزة : أن الجملتين فضلة في موضع الحال أي تناهيت عنده في حال طُوله في إملائه أو في حال تناهيه وقصره . انتهى / . [٢/٢١٧]

ذكر الفرق بين أو وإمّا

قال ابن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) : الفرق بين أو وإمّا من جهة اللفظ من وجهين :

---

(١) نسب في سيبويه ١/ ٤٩٠ لزيادة بن زيد العذريّ
من شواهد : سيبويه ، والمقتضب ٣/٣٠٢، والخزانة ٤/٤٦٩ .

أحدهما : أن إمّا لا تستعمل إلا مكررة. وأو لا تكرر .

الثاني : أن إما تلازم حرف العطف . وأو لا يدخل عليها حرف العطف .

ذكر الفرق بين حتى العاطفة والواو

قال ابن هشام في (المغني) : تكون حتى عاطفة بمنزلة الواو ، إلاّ أن بينهما فرقاً من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط .

أن يكون ظاهراً لا مضمراً كما أن ذلك شرط مجرورها . ذكره ابن هشام الخضراوي ، ولم أقف عليه لغيره .

وأن تكون إمّا بعضاً من جمع قبلها كقَدِم الحجاج حتى المشاة ، أو جزءاً من كل كأكلت السّمكة حتى رأسها ، أو كجزء كأعجبتني الجارية حتى حديثها .

والذي يضبط ذلك : أنها تدخل حيث يصحّ دخول الاستثناء ، وتمتنع حيث يمتنع ، وأن يكون غاية لما قبلها ، إمّا في عُلُو أو ضده .

الثاني : أنها لا تعطف الجُمل .

الثالث : أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الجارّ فرقاً بينها وبين الجارّة نحو : مررت بالقوم حتى بزيد . ذكر ذلك ابن الخبّاز ، وأطلقه .

وقيّده ابن مالك بأن لا يتعيّن كونهما للعطف نحو : عجبت من القوم حتى بَنِيهم .

قال ابن هشام : وهو حسن ، قال : ويظهر لي أن الذي لحظه ابن مالك أن الموضع الذي يصلح أن تحل فيه (إلى) محلّ (حتى) العاطفة فهي فيه محتملة للجارّة، فيحتاج حينئذٍ إلى اعادة الجار عند قصد العطف نحو : اعتكفت في الشّهر حتى في آخره .

وزعم ابن عصفور : أن إعادة الجار مع حتى أحسن ولم يجعلها
[٢/٢١٨] واجبة / .

ذكر ما افترقت فيه النّون الخفيفة والتّنوين

قال ابن السّراج في الأصول : النّون الخفيفة في الفعل نظير التّنوين في الاسم، فلا يجوز الوقف عليها كما لا يوقف على التّنوين ، وقد فرّقوا بينهما بأن النّون الخفيفة لا تحرّك لالتقاء السّاكنين ، والتنوين يحرك لالتقاء السّاكنين ، فمتى لقي النون الخفيفة ساكن سقطت كأنهم فضّلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل ، وفصلوا بينهما .

وقال ابن النّحاس في (التعليقة) : إنما حذفت النون الخفيفة ولم تحرّك حطًّا لها عن درجة التّنوين حيث كان التّنوين يحرّك لالتقاء

الساكنين غالباً[١]؛ لأن الأفعال أضعف من الأسماء فما يدخلها أضعف مما يدخل الأسماء مع أن نون التوكيد ليست ملازمة للفعل إلّا مع المستقبل في القسم ، والتّنوين لازم لكلّ اسم منصرف عُرّي عن الألف واللام والإضافة، فلما انحطت النّون من التنوين، وانحطّ ما تلحقه عما يلحقه التّنوين ألزموها الحذف عند التقاء السّاكنين .

قال أبو عليّ : لَمَا يدخل الاسم على ما يدخُلُ الفعل مزيّة، يعني تفضيلهم التّنوين بتحريكه؛ لالتقاء السّاكنين على النّون بحذفها لالتقاء الساكنين .

ذكر ما افترق فيه تنوين المقابلة والنون المقابل له

قال ابن القوّاس في (شرح الدرة) : اعلم أنّ تنوين[٢] المقابلة يفارق النون المقابل له في أنّ التّنوين لا يثبت مع اللّام ولا في الوقف، بخلاف النّون، وأن النّون تجعل حرف الإعْراب بخلاف التّنوين .

ذكر ما افترقت فيه السين وسوف

قال ابن هشام في (المغني) : تنفرد سوف عن السين بدخول

(١) في ط : « عاليا » بالعين ، تحريف .

(٢) في ط فقط : « أن التنوين » بزيادة « أل » .

اللّام عليها نحو : ﴿ ولَسَوْف يُعْطيك رَبُّك فترضى ﴾[١]، وبأنها قد تفصل بالفعل الملغى كقوله

٣٧٠= * وما أدري وسوف إخال أدري[٢] *

[٢/٢١٩] وذهب البصريّون : إلى أن مدّة الاستقبال / معها أوسع من السّين . .

قال ابن هشام : وكأنّهم نظروا إلى أن كثرة الحروف تدلّ على كثرة المعنى ، وليس ذلك بمطرد .

وقال ابن إياز في (شرح الفصول) : الفرق بين السين وسوف من وجهين :

الأول : التّراخي في سوف أشدّ منه في السّين بدليل استقراء كلامهم، قال تعالى: ﴿ وسوف تسألون ﴾[٣]، وطال الأمد والزّمان ،

---

(١) الضحى / ٥.

(٢) تمامه :

* أقومٌ آلُ حصنٍ أم نساءُ *

وهو لزهير بن أبي سلمى .

من شواهد : ابن الشجريّ ٢/٣٣٤، والمغنى ١/٤٠، ١٢٣، ٢/٥٣، وحاشية يس ١/٢٥٣ ، والهمع والدرر رقم ٥٩٩، ٩٦٣، ١٣٤٧.

(٣) الزخرف / ٤٤.

وقال تعالى : ﴿ سيقول السفهاء من الناس ما ولّاهم ﴾[1] . فتعجّل القول .

والثاني : أنه يجوز دخول اللّام على « سوف » ولا تكاد تدخل على السّين .

وقال ابن الخشّاب : سوف أشبه بالأسماء من السّين ؛ لكونها على ثلاثة أحرف ، والسّين أقعد في شبه الحروف ؛ لكونها على حرف واحد ، فاختصّت سوف بجواز دخول اللّام عليها بخلاف السين .

ذكر ما افترقت فيه الفاظ الإغراء والأمر

قال الأندلسيّ : الفرق بين هذه الأسماء : عليك ودونك ونحوها في الإغراء وبين الأمر المأخوذ من الفعل من وجوه :

منها : أن الإغراء يكون مع المخاطب فلا يجوز / عليه زيداً :

ومنها : أل لا يتقدم معمولها عليها ، لا تقول : زيداً عليك .

ومنها : أن الفاعل فيها مستتر لا يظهر أصلاً في تثنية ولا جمع .

ومنها : أنّ حروف الجرّ هنا لا تتعلق بشيء ولا يعمل فيها عامل عند بصريّ إلا المازنيّ كقوله تعالى : ﴿ ارْجعوا وراءكم ﴾[2] ،

(١) البقرة / ١٤٢ .

(٢) الحديد / ١٣ .

فليس « وراءكم » معمولاً لارجعوا ، لأنه اسم فعل ، بل ذكر تأكيداً .

ومنها : أن الإغراء لا يجاب بالفاء، لا يقال : دونك زيداً فيكرمك .

ومنها: أن المفعول به إذا كان مضمراً كان منفصلاً، ولم يجز أن
[٢/٢٢٠] يكون متصلاً نحو : عليك إياي ، ولا يقال: عليكني كما يقال : ألزمني ، لأن هذه لم تتمكن / تمكّن الأفعال .

ذكر ما افترقت فيه لام كي ولام الجحود

قال أبو حيّان : افترقا في أشياء :

أحدها : أن إضمار أنْ في لام الجحود على جهة الوجوب ، وفي لام كي على جهة الجواز في موضع ، والامتناع في موضع ، فالجواز حيث لم يقترن الفعل بـ « لا » نحو، جئت لتكرمني ، ويجوز لأن تكرمني ، والامتناع حيث اقترن بـ «لا»، فإن الإظهار حينئذٍ يتعيّن نحو ﴿ **لِئَلّا يَعْلم أهل الكتاب** ﴾[١] فراراً من توالي المتماثلين .

الثاني : أن فاعل لام الجحود لا يكوْن غير مرفوع كان نحو : ما كان زيد ليذهب ، بخلاف لام كي نحو: قام زيد ليذهب .

الثالث : أنه لا يقع قبلها فعل مستقبل ، فلا تقول : لن يكون

---

(١) الحديد / ٢٩ .

زيد ليفعل ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو : سأتوب لِيغفر الله لي .

الرابع : أن الفعل المنفِيّ قبلها لا يكون مقيَّداً بظرف، فلا يجوز ما كان زيد أمس ليضرب عمراً، ويوم كذا ليفعل . ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو: جاء زيد أمس ليضرب عمراً .

الخامس : أنه لا يؤخر الفعل معها فلا يجوز ما كان زيدٌ إلا ليضرب عمراً ، ويجوز ذلك مع لام كي نحو: ما جاء زيدٌ إلّا ليضرب عمراً .

السادس : أنه يقع موقعها كي، لا تقول: ما كان زيد كي يضرب عمراً. ويجوز ذلك في لام كي نحو : جاء زيد كي يضرب عمراً .

السابع : أن المنصوب بعدها لا يكون سبباً لما قبلها وهو كذلك بعد لام كي .

الثامن : أن النفي متسلّط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذي يتعلّق به اللام، فيلزم من نفيه نفي ما بعد اللام ، وفي لام كي يتسلّط على ما بعدها نحو : ما جاء زيد ليضربك ، فينتفي الضّرب خاصة، ولا ينتفي المجيء إلا بقرينة تدل على انتفائه .

التاسع : أن لام الجحود لا تتعلّق إلّا بمعنى الفعل الواجب حذفه ، فإذا قلت / ما كان زيد ليقوم ، فكأنك قلت : ما كان زيد [٢/٢٢١]

مستعداً للقيام ، يقدّر في كل موضع مـا يليق به على حسب مسـاق الكـلام ففي نحـو قـولـه تعـالى : ﴿ **ومـا كـان الله لِيُطْلِعكم على الغَيْب** ﴾[1] يقدّر : مريداً لاطلاعكم على الغيب .

وأما لام كي ، فإنها متعلّقة بالفعل الظّاهر الذي هو معلول للفعل الذي دخلت عليه اللام .

العاشر : أن لام الجحود تقع بعد ما لا يستقلّ أن يكون[2] كلاماً دونها ، ولام كي لا تقع إلا بعد ما يستقلّ كلاماً ، ولذلك كان الأحسن في تأويل قوله :

٣٧١= فمـا جَمْعٌ ليغلِبَ جَمْع قَوْمِي   مـقاومـةً ولا فَرْدٌ لِـفَرْدِ[3]

أنه على إضمار « كان » لدلالة المعنى عليه أي فما كان جمع ليغلب ، لتكون اللاّم فيه لام الجحود ، لا لام كي ، لأن ما قبلها وهو « فما جمع » لا يستقل كلاماً .

ذكر ما افترقت فيه الفاء والواو اللّذان ينصب المضارع بعدهما

قال أبو حيّان : لا أحفظ النّصب جاء بعد الواو ، بعد الدّعاء

(١) آل عمران / ١٧٩ .

(٢) في ط : « يكرن » بالراء ، تحريف واضح .

(٢) من شواهد : المغنى ١/٢٣٣ ، والأشموني ٣/٢٩٣ ، وقائله مجهول .

والعَرْض والتحضيض والرّجاء . قال : فينبغي أن لا يقدم على ذلك إلاّ بسماع .

قال : وكذلك مع التشبيه الواقع موقع النّفي ، ومع المنفيّ بها فإن عموم قول التّسهيل في « مواضع الفاء »[1] يدل على الجواز معهما . ويحتاج ذلك إلى السمّاع من العرب .

وانفردت الفاء بأن ما بعدها في غير النّفي يجزم عند سقوطها نحو : ﴿ **قُلْ لِعبادِي يقولوا الّتي هي أَحْسَنُ** ﴾[2] ويرفع مقصوداً به الوصف أو الاستئناف .

وأجاز الزجاجيّ الجزم في النّفي أيضاً ، فأجاز : ما تأتينا تحدثنا . وعلى هذا قال بعضهم : كلّ ما تنصب فيه الفاء تجزم ، ولم يستثن شيئاً[3] .

ذكر ما افترقت فيه أن المصدرية وأن التفسيرية

قال أبو حيان : من الفْرق بين أَنْ المصدريّة والمفسّرة : أنّ المصدريّة ، يجوز أن تتقدم على الفعل ، لأنها معموله ، وإذا كانت

(١) انظر التسهيل /٢٣٢ .

(٢) الإسراء /٥٣ .

(٣) انظر هذا البحث بالتفصيل في همع الهوامع ٤/١١٨ إلى ١٣٩ .

[٢/٢٢٢] مفسّرة لم يجز أن تتقدمه ، لأن / المفسّر لا يتقدّم المفسر .

ذكر ما افترق فيه لمْ ولمّا

قال ابن هشام في (المغني) : افترقتا في خمسة أمور :

أحدها : أن « لمّا » لا تقترن بأداة شرط لا يقال : « إنْ لما تقم ، و(لمْ) تقترن به نحو « وإنْ لم تفعل »(١) .

الثاني : أن منفيّ لمّا يتصل بالحال كقوله :

٣٧٢= فإن كنتُ مأكولاً فكن خَيْر آكلٍ   وإلاَ فَأَدْرِكْني ولمّا أمزّق(٢)

ومنفيّ لَمْ يحتمل الاتصال نحو : ﴿ ولم أكن بدعائك رَبّ شقيًا﴾(٣) .

والانقطاع مثل : « لم يَكُن شيئاً مَذْكوراً ﴾(٤) ، . ولهذا جاز :

---

(١) المائدة /٦٧ .

(٢) للمزّق العبديّ .

من شواهد : ابن الشجري ١/١٣٥ ، والمغنى ١/٣٠٩ ، والأشموني ٤/٥ .

قال ابن الشجري : أي إن كنت مظلوماً فتولّ ظلمي ، فظلمك لي أحب إليّ من أن يظلمني غيرك .

(٣) مريم / ٣ .

(٤) الدهر / ١ .

لم يكن ثم كان ، ولم يجز لمّا يكن ثم كان .

ولامتداد النفي بعد لمّا لم يجز اقترانها بحرف التّعقيب بخلاف « لم » تقول : قمت فلم تقم ، لأن معناه وما قمت عقب قيامي ، ولا يجوز: قمت فلمّا تَقُم ، لأن معناه : وما قمت إلى الآن .

الثالث : أن منفيّ لمّا لا يكون إلّا قريباً من الحال ولا يشترط ذلك في منفيّ «لَمْ»، تقول : لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً ، ولا يجوز : لمّا يكن .

الرّابع : أن منفيّ لمّا متوقع ثبوته بخلاف منفيّ « لم » ، ألا ترى أن معنى :﴿ **بل لمّا يَذوقوا عذاب** ﴾[1] . أنهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأن ذوقهم له متوقّع .

وقال الزّمّخشري في قوله تعالى : ﴿ **ولمّا يَدْخُلِ الإيمان في قُلوبِكم** ﴾[2] ما في لمّا من معنى التّوقع دالٌّ على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد .

الخامس أنّ مَنفيّ لمّا جائز الحذف لديل كقوله :

٣٧٣= فجِئْتُ قُبورهم بَدْءاً ولمّا   فناديتُ القُبورَ فلَمْ يُجِبْنه[3]

(١) صٓ / ٨.
(٢) الحجرات / ١٤ .
(٣) نسب لذي الرّمة ، وليس في ديوانه .
من شواهد المغنى ١ / ٣١٠، والهمع والدرر رقم ١٢٨٧ .

أيْ ولمّا أكن قبل ذلك بَدْءاً أي سيِّداً . ولا يجوز وصلت إلى بغداد ولمْ ، تريد : ولم أدخلها . فأما قوله :

٣٧٤ = احفظ وديعتك التي استُودعتها يوم الأعازب إن وَصَلْت وإن لَمِ[1]

فضرورة . وعِلّة هذه الأحكام كلها أنّ « لم » لنفي فَعَل ، ولمّا لنفي قد فَعَل[2] / . [٢٢٣/٢]

وقال ابن القوّاس في (شرح الدّرة) : لمّا تشارك لَمْ في النّفي والقَلْب، وتفارقها من أربعة أوجه :

أحدها : أنّ « لم » لنفي الماضي مطلقاً أي بغير قد ، ولمّا لنفي الماضي المقترن بقد.

والثاني : أنّ لم مفردة ، ولمّا مركبة .

والثالث : أن لمّا قذ يحذف الفعل بعدها ، ولا يحذف بعد لَمْ إلاّ في الضرورة .

والرابع : أن لَمّا تفيد اتّصال النّفي إلى زمن الإخبار بخلاف لم ، فإن النفي بها منقطع .

---

(١) لإبراهيم بن هَرْمَة ، وانظر شعر إبراهيم بن هرمة ١/١٩ . من شواهد : الخزانة ٣/٣٢٨، والعيني ٤/٤٤٣، والتصريح ٢/٢٤٧، والأشموني ٤/٦، والمغنى ١/٣١٠، والهمع والدرر رقم ١٢٨٥ .

(٢) انظر النص في المغنى ١/٣٠٩، ٣١٠.

[فائدة] مُهمّة
في تخريج قراءة « وإن كلاًّ لمّا لَيُوَفِّيَنَّهُم »

اضطرب النّحويّون في تخرج قوله تعالى : ﴿ وإنّ كلاًّ لَمّا لَيُوَفِّيَنَّهم ﴾[١] في قراءة من شدّد ميم « لمّا » وشدّد إنّ أو خفّفها .

فنقل صاحب (كتاب اللاّمات) عن المبرّد أنه قال : هذا لَحْنٌ لا تقول العرب : إنْ زيداً لمّا خارج .

وقال المازني : لا أدري ما وجه هذه القراءة ؟

وقال الفرّاء : التّقدير : « لمن ما » فلما كثرت الميمات حذف منهن واحدة . فعلى هذا هي لام توكيد . ويعني بكثرة الميمات أن نون « مَنْ » حين أدغمت في ميم « ما » انقلبت ميماً بالإدغام فصارت ميمات[٢] ، وقال المازني أيضاً : «إنْ» بمعنى «ما» ثم تثقّل كما أن المؤكّدة تخفف ، ومعناها الثقيلة . انتهى .

قال أبو حيّان : وارتباك[٣] النحويّين في هذه القراءة وتلحين بعضهم لقارئها يدلّ على صعوبة المدرك فيها ، وتخريجها على

---

(١) هود/١١١ ، وفي هذه الآية ثماني قراءات ذكرت في معجم القراءات قراءة رقم ٣٦٩٤ . وقراءة حفص في المصحف بتشديد إنّ ، وتشديد لمّا .

(٢) في ط فقط : « ثلاث » ميمات بزيادة : « ثلاث »

(٣) في ط فقط : « وارتكاب » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

القواعد النّحوية .

وأمّا التلحين فلا سبيل إليه البتّة ، لأنها منقولة نقل التواتر في السّبعة .

وأمّا من قال : لا أدري ما وجْهُهَـا ؟ فمعذور لخفاء إدراك ذلك عليه .

وأما تأويل أن المثقلة بأنها المخففّة التي هي نافية ففي غاية من الخطأ ، لأنها لو كانت نافية لم ينتصب بعدها « كُلّ » بل كان يرتفع . وأيضاً فإنه لا يحفظ من كلامهم أن تكون أن المثقلة نافية .

وأما تأويل الفرّاء فـأيضاً في غـاية الضعف ، إذ لا يحفظ من كلامهم « لمّا » في معنى : لِمَنْ ما .

[٢/٢٢٤] قال: وقد كنت من قديم فكرت في تخريج هذه الآية فظهر لي / تخريجها على القـواعد النّحـوية من غيـر شذوذ، وهـو أن لمّا هي الجازمة ، وحذف الفعل المعمـول لها لـدلالة معنى الكـلام عليه . والمعنى : وإن كلًّا لما يبخس أو ينقص عملُهُ ، أو ما كان من هـذا المعنى ، فحذف الفعل لدلالة قوله :«ليوفينهم ربك أعمالهم» عليه .

قـال : فعلى هذا استقـرّ تخـريـج الآية على أحسن مـا يمكن وأجمله ، ولم يهتد أحد من النّحويين في هذه الآية إليه على وضوحه واتّجاهه في علم العربيّة . والعلوم كنوز تحت مفاتيح الفهوم .

قال : ثم وجدت شيخنا أبا عبد الله بن النقيب قد حكى في تفسيره عن أبي عمرو بن الحاجب: أنّ لمّا هنا هي الجازمة ، وحذف الفعل بعدها . انتهى

[حمل لو على لولا]

(فائدة) : قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) : اعلم أن العرب حملت لو على لولا في موطن واحد أوقعت بعدها « أنّ » فقالت : لو أَنّ زيداً قائم كما قالت : لولا أن زيداً قائم .

وفعلت هذا هنا لِقُرب « لو » من « لولا »ولشبه أنّ بالفعل، فكأن (أَنّ) إذا وقعت بعد(لو) قد وقع بعدها الفعل .

ذكر ما افترقت فيه مدة الإنكار ومدة التذكار

قال في (التّسهيل) : لا تلي زيادة التذكّر هاء السكت بخلاف زيادة الإنكار .

قال أبو حيّان : وسبب ذلك أن المنكرّ قاصد للوقف ، والمتذكّر ليس بقاصد للوقف،وإنما عرض له ما أوجب قطع كلامه وهو طالب لتذكّر ما بعد الذي انقطع كلامه فيه، فلذلك لم تَلْحَقه .

ذكر الفرق بين هل وهمزة الاستفهام

قال ابن هشام : تفترق « هَلْ » من الهمزة من عشرة أوجه : اختصاصها بالتصديق ، وبالإيجاب ، وتخصيصها المضارع بالاستقبال ، ولا تدخل على الشرط، ولا تدخل على إنّ،ولا على اسم بعده فعل في الاختيار ، وتقع بعد العاطف لا قبله ، وبعد أم ، ويراد
[٢/٢٢٥] بالاستفهام بها النّفي ، وتأتي بمعنى قد / .

ذكر ما افترقت فيه إذا ومتى

قال الزّمخشري في (المفصل) : الفصل بين متى وإذا : أنّ متى للوقت المبهم، وإذا للمعيّن .

وقال الخوارزمي[١] : الفرق بينهما : أن « إذا » للأمور الواجبة الوجود ، وما جرى ذلك المجرى، ممّا علم أنه كائن. « ومتى » لِما لم يترجح بين أن يكون وبين أن لا يكون . تقول : إذا طلعت الشمس خرجت ، ولا يصح فيه « متى » . وتقول : متى تخرج أخرج لمن لم يتيقن أنه خارج .

وقال في (البسيط) : تفارق متى الشّرطية إذا من وجهين .

أحدها : أن إذا تقع شرطاً في الأشياء المحقّقة الوقوع ؛ ولذلك

(١) محمد بن العباس أبو بكر الخوارزميّ ابن أخت محمد بن جرير الطبري المفسر المشهور ولد سنة ٣٢٣ هـ ، ومات في رمضان سنة ٣٨٣هـ. انظر البغية ١/١٢٥ .

وردت شروط القرآن بها ، والشرط بمتى يحتمل الوجود والعدم .

الثاني : أن العامل في متى شرطها على مذهب الجمهور ، لكونها غير مضافة إليه بخلاف إذا لإضافتها إليه ، إذْ كانت للوقت المعيّن ، و « متى » للوقت المبهم .

ذكر ما افترقت فيه أيّان ومتى

قال ابن يعيش : أيان ظرف من ظروف الزّمان مبهم بمعنى متى ، والفرق بينها وبين متى أن متى لكثرة استعمالها صارت أظهر من أيان في الزّمان .

ووجه آخر من الفرق: أن متى تستعمل في كلّ زمان ، وأيان لا تستعمل إلا فيما يراد تفخيم أمره وتعظيمه .

وقال صاحب (البسيط) : أيّان بمعنى متى في الاستفهام .

وتفارق متى من وجهين :

أحدهما : أن متى أكثر استعمالاً منه .

والثاني : أن أيان يستفهم به في الأشياء المعظمة المفخمة .

وكتب الجمهور ساكتة عن كونها شرطاً .

وذكر بعض المتأخرين: أنها تقع شرطاً، لأنها بمنزلة متى ، ومتى مشتركة بين الشّرط والاستفهام، فكذلك أيّان .

وتوجيه منع الشّرط عدم السماع ، وأن متى أكثر استعمالاً منها، فاختُصّت لكثرة استعمالها / بحكمٍ لا تُشاركها فيه أيّان . انتهى . [٢٢٦/٢]

قلت : فهذا فرق ثالث .

ذكر ما افترق فيه جواب لو وجواب لولا

قال أبو حيّان : ليس عندي ما يختلفان فيه إلا أن جواب لولا وجدناه في لسان العرب قد يقرن بقد كقوله :

٣٧٥=لولا الأمير ولولا حقُّ طاعَتِـهِ   لَقَدْ شَرِبْتُ دَماً أَحْلى من العَسَلِ

ولا أحفظ في « لو » ذلك ، لا أحفظ من كلامهم : لو جئتني لقد أحسنت إليك. وليس ببعيد أن يسمع ذلك فيها .

وقياس لو على لولا في ذلك عند من يرى القياس سائغٌ .

وجواب « لو » إذا كان ماضياً مثبتاً جاء في القرآن باللام كثيراً وبدونها في مواضع .

ولم يجيء جـواب « لولا » ، في القـرآن محـذوف الـلام من الماضي المثبت ولا في موضع واحد .

وقد اختلف فيه قول ابن عصفور ، فتارة جعله ضرورةً ، وتارة جعله جائزاً في قليل من الكلام .

ذكر ما افترق فيه كم الاستفهامية وكم الخبريّة

قال في (البسيط) : أما مشابهتهما : فإنهما اسمان ، وأنهما مبنيّان ، وأنهما مفتقران إلى مبيّن ، وأنهما لازمان للتّصدر ، وأنّهما اسمان للعدد ، وأنهما لا يتقدّم عليهما عامل لفظيّ إلا المضاف وحرف الجر .

وأما مخالفتهما : فإن الاستفهاميّة بمنزلة عدد منّون ، والخبرية بمنزلة عدد حذف منه التّنوين .

وأن الاستفهاميّة تُبَيَّنُ بالمفرد ، والخبريّة تُبيّن بالمفرد والجمع .

وأن ممّيز الاستفهاميّة منصوب ، ومميز الخبرية مجرور .

وان الاستفهاميّة يحسن حذف مميّزها ، والخبرية لا يحسن حذف مميزها .

وأن الاستفهاميّة يفصل بينها وبين / مميزها ولا يحسن ذلك في [٢/٢٢٧] الخبرية إلا في الشعر .

وأن الاستفهاميّة إذا أبدل منها جيء مع البدل بالهمزة نحو : كم مالك أعشرون أم ثلاثون ؟ وكم درهماً أخذت أثلاثين أم أربعين ؟ ولا

يفعل ذلك مع الخبريّة، لعدم دلالتها على الاستفهام،نحو: كم غلمانٍ عندي، ثلاثون وأربعون وخمسون .

وأن الخبريّة يعطف عليها بـ « لا » فيقال كم مالك لامائة ولامائتان، وكم دِرْهمٍ عندي لادرهم ولا درهمان ، لأن المعنى كثير من المال وكثيرٍ من الدّراهم ، لا هذَا المقدار ، بل أكثر منه .

ولايجوز في الاستفهامية كم درهماً عندك لاثلاثةً ولاأربعةً؟لأن « لا » لا يعطف بها إلّا بعد موجب ، لأنها تَنْفي عن الثاني ما ثبت للأول . ولم يَثْبُتْ شيء في الاستفهام .

وأنَّ « إلّا » إذا وقعت بعد الاستفهاميّة كان إعراب ما بعدها على حدّ إعراب « كم » مِنْ رفع أو نَصْب أو جرٍّ ، لأنـه بدل منهـا ، لأن الاستفهام يبدل منه .

ويستفاد من « إلّا » معنى التحقير والتقليل نحو : كم عطاؤك إلّا ألفان ، وكم أعطيتني إلّا ألفين ، وبكم أخذت ثوبك إلا درهم ، وكم مالك درهماً إلّا عشرون .

ولا يجوز أن يكون ما بعد إلّا بدلاً من خَبَر (كم) ولا من مفسّرها لبيانهما ، بل يبدل من كَمْ لإبهامها لإرادة إيضاحها بالبدل .

ولإفادته معنى التّعليل كان الاستفهام بمنزلة النّفي كقولك : هل الدنيا إلّا شيءٌ فانٍ ، أي ما الدّنيا .

وأما الخبريّة فإن المستثني بعدها منصـوبٌ ، لأنه استثنـاء من

مُوجَبٍ، ولا يجوز البدل في الموجب، فيقال : كم غلمانٍ جاؤني إلا زيداً .

وقال ابن هشام في المغني : يفترقان في خمسة أمور :

أحدها : أن الكلام مع الخبريّة محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية .

الثاني : أن المتكلّم بالخبريّة لا يستدعي من مخاطبه جواباً ، لأنه مخبر، والمتكلّم بالاستفهامية يستدعي ذلك، لأنه مستخبر، ثم ذكر ثلاثة مما تقدم : وهي عدم اقتران المبدل من الخبريّة بالهمزة وتمييزها ، بمفرد ، ومجموع ، ووجوب خفضه بخلاف الاستفهامية فتحصّلنا من ذلك على عشرة فروق[1] .

وبها صرّح المهلبي فقال :

الفرْق في كم فيالاستفهام والخبر	من عشر استوضحت كالأنجم الزهر / [٢/٢٢٨]
نصب المفسر مع إفراده أبداً	وحذفه تارة والفصل في نظر
وتقتضيك جواباً في السؤال بها	ومبدلاً تقتضيك الحرف في الأثر
وليس من خيمها[2] التكثير ثمّت لا	عطف عليها بلا في سائر الزّبر[3]

(١) انظر هذه الفروق في المغنى ١/٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢ .

(٢) الخيم بالكسر : الطبيعة والسجيّة.

(٣) الزبر ـ كما في القاموس : الكلام ، والكتابة .

ولا تضاف إلى ما بعدها شبها   وقد ترى بعدها إلا بمستطر
وكل هذا فالاستفهام يحكمه   وضدّه في كَمْ الأخرى على الخَبَر

ذكر ما افترق فيه كم وكأيّن

قال ابن هشام في (المغني) : توافق « كأيّن » كم في خمسة أمور : الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وإفادة التكثيرتارة،وهو الغالب ،والاستفهام أخرى ، وهو نادر .

ولم يثبته إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك .

وتخالفها في خمسة أمور :

أحدها : أنها مركّبة وكم بسيطة على الصحيح .

الثّاني : أن مميّزها مجرور بمن غالباً حتى زعم ابن عصفور لزومه .

الثالث : أنها لا تقع استفهاميّة عند الجمهور .

الرابع : أنها مجرورة .

والخامس : أن خبرها لا يقع مفرداً .

ذكر ما افترق فيه كأيّن وكذا

قال ابن هشام : توافق كذا كأيّن في أربعة أمور : الترّكيب ،

والبناء ، والإبهام والافتقار إلى التمييز .

وتخالفها في ثلاثة أمور :

أحدها : أنها ليس لها الصدر .

الثاني : أن تمييزها واجب النصب .

الثالث : أنها لا تستعمل غالباً إلّا معطوفاً عليها .

ذكر ما افترق فيه أيّ ومَنْ

قال في (البسيط) : افترقا من ستة أوجه/: [٢/٢٢٩]

أحدها : أن أيًّا معربة تقبل الحركات ، ولذلك لا يشترط في حكايتها الوقف بل تلحقها الزّيادة في الوصْل والوقف .

ومَنْ مبنيّة ولا تلحقها الزّيادة إلا في الوقف .

الثاني : أنّ مَنْ لمن يعقل ، وأيّ لمن يعقل ولمن لا يعقل ، بحسب ما تضاف إليه، لأنها بعضُ من كل .

الثالث : أن العَلَم يحكي بعد مَنْ ولا يحكي بعد أي .

الرابع : أن رُبّ قد تدخل على مَنْ دون أي .

الخامس : أن أيّا قد يوصف بها بخلاف مَنْ .

السادس: أن مَنْ يدخلها الألف واللام، وياء النسبة في الحكاية بخلاف أيّ .

ذكر ما افترقت فيه تاء التأنيث وألف التأنيث

قال ابن يعيش : ألف التأنيث تزيد على تاء التأنيث قوّةً ، لأنها تبنى مع الاسم وتصير كبعض حروفه ، ويتغيّر الاسم معها عن هيئة التذكير نحو : سكران وسَكْرى ، وأحمر وحمراء ، فَبِنْية كُلّ واحد من المؤنث هنا غير بنية المذكّر .

وليست التاء كذلك ، إنما تدخل الاسم المذكّر من غير تغيير بنيته دلالةً على التأنيث نحو : قائم وقائمة . ويزيد ذلك عندك وضوحاً : أن ألف التأنيث إذا كانت رابعةً ثبتت في التكسير نحو : حُبْلى وحَبالى ، وسَكْرى وسكارى .

وليست التاء كذلك بل تحذف في التكسير نحو : طلحة وطلاح، وجَفْنة وجِفان. فلمّا كانت الألف مختلطةً بالاسم كان لها مزيّة على التاء، فصارت مشاركتها في التأنيث عِلّة ، ومزيّتها عليه علة أخرى كأنه تأنيثان ، فلذلك منعت الصرّف وحدها ، ولم تمنع التاء إلاّ مع سبب آخر .

وقال في باب الترخيم : دخول تاء التأنيث في الكلام أكثر من

دخول ألفي التأنيث ، لأنها قد تدخل في الأفعال الماضية للتأنيث نحو : قامت هند. وتدخل المذكّر توكيداً ومبالغةً نحو : علاّمة ، ونسّابة ، فلذلك ساغ حذفها في الترّخيم وإن لم يكن ما فيه عَلَماً . / [٢ / ٢٣٠]

ذكر ما افترقت فيه التثنية والجمع السالم

قال ابن السّراجّ في الأصول : التثنية يستوي فيها من يعقل ومَنْ لا يعقل بخلاف الجمع ، فإنه مخصوص بمَنْ يعقل، لا يجوز : أن يقال في جَمَلَ : جَمَلُون، ولا في جبل جَبَلون . ومتى جاء ذلك فيما لا يعقل فهو شاذّ، ولشذوذه عن القياس عِلّة .

قال ابن السرّاج : والمذّكر والمؤنث في التثنية سواء ، وفي الجمع مختلف، فإذا جمعت المؤنث على حد التثّنية زدت ألفاً وتاء ، وحذفت الهاء إن كانت في الاسم ، وضَمَمْت التّاء في الرفع ، وألحقتها التّنوين، فالضمة في جمع المؤنث السالم نظيرة الواو في جمع المذكر ، والتّنوين نظير النّون ، والكسرة في جمع المؤنث في الخفض والنصب نظيرة الياء في المذكّرين ، والتّنوين نظير النون .

ذكر ما افترق فيه جمع التكسير واسم الجمع

قال أبو حيّان : يفارق اسم الجمع جمع التّكسير من وجوه :

أحدها : عدم استمرار البِنْيَة في جمع التكسير .

الثاني : الإشارة إليه بهذا .

الثالث : إعادة ضمير المفرد إليه .

الرابع : أن يكون خبراً عن هو .

الخامس : أن يصغر بنفسه ولا يرد إلى مفرده .

ذكر ما افترق فيه التكسير والتصغير

قال في (البسيط) : افترقا في أن بناء التّصغير لا يختلف [٢/٢٣١] كاختلاف أبنية / الجمع ، وفي أن الأجود أن يقال في تصغير أسود وأعور ، وقسور ، وجدول : أُسَيّد ، وأُعَيِّر ، وقُسَيّر ، وجُدَيّل ، بالإدغام .

ولا يجوز ذلك في التكسير ، ويقال في مقام ومقال : مُقَيّم ، ومُقَيّل بالإدغام ، وفي التكسير : مقاوم ومقاول بالإظهار .

قال : ولا يقدح ذلك في قولهم : إنهما من واد واحد ، لأنه لا يلزم من مشابهة الشيء للشيء أن يشابهه من جميع الوجوه .

وقال ابن الصائغ في تذكرته : سُئِلْت عن السّبب في إن كان النّسب إلى الجمع في ماله واحد إلى الواحد ، فإن لم يكن له واحد نسب إلى الجمع .وكان التّصغير للجمع فيما له واحد إلى الواحد،وفيما لم يكن له واحد إلى واحده المقدّر ، وهلا اتّحد البابان ؟ .

فقلت : النّسب إلى الواحد لم يكن إلا قصد الخِفّة حيث المنسوب إلى الجمع هو المنسوب إلى الواحد ، وتصغير الواحد في الجمع إنما كان لتنافر التصغير مع الجمع الكثير ، فافترق البابان .

القسم الثاني

باب الإعراب والبناء

مسألة

[في مشابهة الاسم للحرف ، ومشابهته للفعل]

يكفي في بناء الاسم شَبَهُهُ بالحَرْف من وجه واحد اتّفاقاً ، ولا يكفي في منع الصرف مشابهته للفعل من وجه واحد اتّفاقاً ، بـل لا بُدّ من مشابهته له من وجهين :

قال في (البسيط) : : والفرق أن مشابهة الحرف تُخْرِجه إلى ما يقتضيه الحرف من البناء ، وعِلّة البناء قوية ، فلذلك جذبته العلّة الواحدة .

وأما مشابهة الفعل ، فـإنها لا تخـرجه عن الإعـراب ، وإنما تحدث فيه ثِقَلاً ، ولا يتحقّق الثقل بالسّبب الواحد ،لأنّ خِفّة الاسم

تقاومه فلا يقدر على جذْبها ، عن الأصالة إلى الفرعيّة ، فلذلك احتيج إلى سببين ، لتحقّق الثّقل بتعاضدهما ، وغلبتَهما بِقُوَّة ثِقَلِهِما[١] خِفَّةَ الاسم ، وجَذْبه إلى شَبه الفِعْل . / . [٢٣٢/٢]

قال ابن الحاجب في (أماليه) : إن قيل : لِمَ بني الاسم لشبه واحد ، وامتنع من الصرّف لِشَبهين ، وكلا الأمرين خروج عن أصله ؟ .

فالجواب : أن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسميّة ، ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة إلا في الجنس الأعمّ ، وهو كونه كلمة . وشَبَه الفِعْل وإن كان نوعاً آخر إلاّ أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف ، ألا ترى أنك إذا قسمت الكلمة خرج الحرف أوَّلاً ؛ لأنه أحد القسمين ، ويبقى الاسم والفعل مشتركين ، فيفرّق بينهما بوصف أخص من وصفهما بالنسبة إلى الحرف ، فوزان الحرف من الاسم كالجماد بالنسبة إلى الآدمي . ووزان الفعل من الاسم كالحيوان من الآدمي فشَبَهُ الآدمي بالجماد ليس كشبهه بالحَيوان . فقد علمت بهذا أن المناسبة الواحدة بين الشيء وبين ما هو أبعد لا يقاوم مناسبات متعدّدة بينه وبين ما هو قريب منه .

قال ابن النحاس في (التعليقة) : فإن قيل : فَلِم بنيتم الاسم لشبهه بالحرف من وجه واحد .

---

(١) في ط فقط : « بنقلهما » بالنون تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

فالجواب: أن الاسم بعيد من الحرف، فشبهه به يكاد يخرجه عن حقيقته،فلولا قُوّته لم يظهر ذلك فيه ، فلا جَرَم اعتبرناه قولاً واحداً.

مسألة

[في بناء الاسم وإعرابه]

قال ابن الدّهان في (الغرة) : قال بعض المتقدّمين : فإن قيل : لِمَ لمّا شابه الفعل الاسم أعطيتموه بعض الإعراب ، ولمّا أشبه الاسم الحرف أعطيتموه كُلّ البناء ؟

فالجواب: أن الإعراب لما كان يتبعّض أعطى الفرع فيه دون ما للإصل. ولمّا كان البناء لا يتبعَض تساوي الأصل والفرع فيه .

مسـألة

[في الفرق بين غد وأمس]

قال بعضهم : الفرق بين غد وبين أمس حيث أعرب (غد) على كل اللّغات بخلاف أمس : أنّ « أمسِ » ، استبهم استبهام الحروف فأشبه الفعل الماضيّ ،« وغد » ، لكونه / منتظراً أشبه الفعل المستقبل [٢/٢٣٣] فأعرب . نقله الأندلسيّ .

باب المنصرف وغيره

مسألة

[في الخلاف في صرف جُمَع وأُخَر إذا سمّيا بهما]

إذا سمّى بجُمع وأُخر لم ينصرفا عند سيبويه للتّعريف والعدل في الأصل ، وانصرفا عند الأخفش لزوال معنى العدْل عنهما بالتّسمية قياساً على المسمّى بالمعدول عن العَدَد .

قال في (البسيط) : والفرق على الأول أنه لا يمكن مراعاة العدل في العدَد بعد التّسمية لمنافاة التّسمية للعدد .

وأما عدل جُمَع فلا ينافي التّسمية للموافقة في التّعريف ، وكذلك عدل أُخر عن اللّام على الصحيح لا ينافي التعريف كما لم ينافه العدل في سحر .

مسألة

[في ياء معديكرب]

الجمهور على أن الياء في « معديكرب » ساكنة سواء أضيف أو ركّب .

وقال بعضهم : تحرّك بالفتح قياساً على المنقوص .

وقال في (البسيط) : والفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أنه طال بالتّركيب . والسّكُون على حرف العلة أخفُّ من الحركة ، فناسب ثِقَلُ التّركيب حَذْفَ الحركة بخلاف المنقوص .

والثاني : أنها صارت وسطاً في الكلمة بالتـركيب ، فأشبهت الأصليّة كياء دردبيس[1] ، ولأن حركة التركيب لازمة وحركة المنقوص عارضة ، واللّازم أثقل من العارض .

مســـألة

[هـل اللام والإضـافة كحـروف الجر في المنـع على الدخول على الفعل ؟]

قال ابن إياز : فإن قيل : إن حروف الجر تمنع من الدخول على الفعل ومع هذا إذا دخلت على ما لا ينصرف لا تجرّ في موضع
[٢/٢٣٤] الجَرّ، فهلا كانت اللام والإضافة كذلك ؟ / .

قيل : الفرق من وجهين :

أحدهما : أن الـلّام والإضافـة يتغيّر بهمـا معنى الاسم ، ألا تراهما ينقلان من التّنكير إلى التّعريف ، وحروف الجر لا تغيّر معناه .

(١) الدردبيس ـ كما في القاموس ـ : الداهية ، والشيخ ، والعجوز الفانية .

والثاني : أن حروف الجرّ تجري مما بعدها مجرى الأسماء التي تجرّ ما بعدها ، والأفعال قد تقع في موضع الجرّ بإضافة ظروف الزّمان إليها ، فصار وقوع الاسماء بعد حروف الجرّ كأنه غير مختصّ بها ، إذْ كان مثل ذلك يقع في الأفعال ، فلذلك لم يعتدّ به ، انتهى .

وقد ذكر السّيرافِيّ هذين الوجهين ، وزاد فروقاً أخرى .

منها : أن الألف واللام والإضافة أبعدا الاسم الذي لا ينصرف عن شبه الفعل وأخرجاه منه . فلما دَخل عليه بعد ذلك العاملُ صادفه غير مشبه للفعل ، فعمل فيه .

وأما إذا دخل قبل دخول اللّام أو الإضافة فإنه يصادفه ثقيلاً فلا ينفذ فيه .

ومنها : أن الألف واللام والإضافة قاما مقام التّنوين ، فكأن الاسم منوّن . والتّنوين هو الصرف ، وعلامة التمكّن ، وليس العامل كذلك .

ومنها : أنا لو اعتبرنا العوامل بطل أصل ما لا ينصرف ، لأن التي تدخل على الاسم غير داخلة على الفعل ، فلو كان ينتقل بدخول العوامل لكان كل عامل يدخل عليه يُوجِب صَرْفه ، ويبطل الفَرْقُ بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف .

مسـألة

[في تنوين الأسماء غير المنصرفة للضرورة وعدم تنوين الأسماء المبنية]

الأسماء غير المنصرفة تنون للضرورة .

وقال ابن الحاجب في (أماليه) : الأسماء المبنيّة لا تُنوّن للضرورة ، لأن التّنوين فرع الإعراب ، وهي لا يدخلها الإعراب فلا يدخلها التنوين .

بـاب النّكرة والمعرفة

مسـألة

[في نون الوقاية]

إذا اتّصل بالفعل ياء المتكلّم لزمه نون الوقاية حذراً من كسر
[٢/٢٣٥] الفعل / لأنها تطلب كسر ما قبلها .

قال في (البسيط) : فإن قيل : فقد كسر الفعل لالتقاء الساكنين ، فهلاّ كسر مع ضمير المتكلّم ، والجامع بينهما عدم اللّزوم ، لأن ضمير المفعول غير لازم ؛ولذلك هو في تقدير المنفصل .

قلنا : الفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أنّ ياء المتكلم تقدّر بكسرتين ، وقبلها كسرة فتصير كاجتماع ثلاث كسرات في التّقدير ، ولا يحتمل ذلك في الفعـل ، فلذلك احتيج إلى نون الوقاية بخلاف التقاء السّاكنين ؛ إذْ ليس معه إلا كسرة واحدة ، ولا يلزم من احتمال كسرة واحدة عارضة احتمال ثلاث كسرات .

والثاني : أن ياء المتكلّم تمتزج بالكلمة لشدّة اتّصالها ، فتصير الكسرة قبلها كاللاّزمة بخلال التقاء الساكنين ، فإن الثّاني لا يمتزج بالأول لكونه منفصلاً عنه ، فلا يشبه حركته الحركة اللاّزمة .

بـــاب الإشـــــارة

مســـــألة

[في الإشارة إلى البعيد]

قـالوا في البعيـد للمذكّـر : « ذلك » فلم يحـذفوا الألـف ، وكسروا اللاّم لالتقاء السّاكنين .

وقالوا للمؤنث : « تلِكْ » وأصله : « تي » فحذفوا الياء وسكّنوا اللام .

والفرق : أنه لو أبقيت الياء كما أبقيت الألف في ذلك ، وقيل : « تيلك » كان يؤدي إلى نهاية الثقل ، وهي وقوع الياء بين كسرتين ،

ولا كذلك المذكرِ ، فإنه لا ثقل فيه مع تحريك اللاّم ، وإن ثقل التأنيث والكسرة ناسب الحذف ، بخلاف فَتْح الذّال وخفّة التّذكير ، فإنـه لا يقتضي الحذف .

ذكر ذلك في (البسيط) : قال : وقد جاء « تالك » في البعيد فلم تحذف ألف « تا » كما لم تحذف ألف « ذا » . ولما كان استعمالها [٢/٢٣٦] أقلّ من تلك جعلوا كثرة استعمال تلك عِوضاً عن استعمال « تالك »/.

بـاب الموصـــول

مســـألة

[في استعمـال ذا موصـولـة والاعتمـاد على « مـا » أو « من »]

جوّز الكوفيّون استعمال « ذا موصولاً » دون « ما » كما لو كانت مع « ما » أو مَنْ. ومنعه البصريّون .

وفـرّقوا بـأن « مـا » الاستفهـاميّـة إذا انضمّت إلى ذا أكسبته معناها ، فخرج من التّخصيص إلى إبهام الذي .

قال في (البسيط) : ولا قياس مع الفارق .

مسـألة

[في جواز وصل أنْ بالأمر]

قال ابن الدّهان في (الغرة) : يجوز أن توصل أَنْ بالأمر نحو : كتبت اليه بأن قم ، ولم يجز أن يوصل الّذي بالأمر ، لأنّ الّذي اسم يفتقر إلى تخصيص مِنْ صلة ، وليس كذلك أنْ ؛ لأنّها حرف .

بـاب الابتـداء

مسـألة

[في الفرق بين : زيد أخوك ، وأخوك زيد]

قال ابن الخّباز : إن قلت : ما الفرق بين زيد أخوك وأخوك زيد ؟ قلت : من وجهين :

أحدهما : أن « زيد أخوك » تعريف للقرابة ، وأخوك زيد تعريف للاسم .

والثاني : « أنّ « زيد أخوك » لا ينفي أن يكون له أخ غيره ، لأنك أخبرت بالعام عن الخاص ، وأخوك زيد ينفي أن يكون له أخ غيره ،لأنك أخبرت بالخاص عن العام ، وهذا ما يشير إليه الفقهاء في قولهم : زيد صديقي ، وصديقي زيد . نقله ابن هشام في (تذكرته) :

مســـألة

[في لزوم الضمير في : زيد أمامك]

قال الشّلوبين : فإن قلت : إذا قلت : زيد أمامك لزم فيه ضمير يعود على المبتدأ ، لأنه قام مقام المشتّق وهو كائن ، فتضمّن الضّمير الذي كان يتضمّنه / وإذا قلت : زيد الأسد ، وأبو يوسف أبو [٢/٢٣٧] حنيفة ، وزيد زهير فلا ضمير فيه مع أنه قد قام مقام ما هو المبتدأ في المعنى وهو مشتقّ ، ألا ترى أن الخبر قد قام في ذلك مقام مِثْل ، وهو مشتق فَلِمَ لَمْ يتحمّل هذا القائم من الضّمير هنا ما كان فيما قام مقامه ، وتحمّله هناك ؟

فالجواب : أن الفرق بين الموضعين : أن الذي قام مقام الخبر هناك قام مقامه على معناه من غير زيادة ،فتحمّل من الضمير ما كا ن يتحمّله . والذي قام مقامه في هذا الأخير قام مقامه على معناه ، ولكن بزيادة أنه أريد به أنه هو على جهة المبالغة بتغيير المعنى ، وجعْل الثاني كأنه الأول لا مثله ، فلمّا قام مقامه على غير معناه لم يَحْمِل من الضمير ما كان يحمله .

هذا إذا قلنا : إن قولنا : أبو يوسف أبو حنيفة بزيادة معنى أنه هو هو مبالغة . وإن لم نقل ذلك ، وقلنا : إنه بمعنى أصله الذي حذف منه تحمّل من الضّمير ما كان يتحمّله ، فلك إذاً فيه وجهان .

مسألة

[في الإِخبار كالظرف الناقص إذا تمّ بالحال]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : أجاز الكوفيون الإِخبار بالظّرف الناقص إذا تمّ بالحال ، وجعلوا « له » من قوله تعالى : ﴿ **ولم يَكُن له كُفواً أحد** ﴾[1] خبَر يكن ، وكفواً حال من الضمير المستكنّ في «له» . وقاسوه على جواز الإِخبار بالخبر الذي لا يِتّم إلا بالصّفة كقوله تعالى : ﴿ **بل أنتم قومٌ تَجْهَلون** ﴾[2] ونحوه .

وفرّق البصريّون فأجازوا الإِخبار بما لا يَتِمّ إلا بالصفة ، ومنعوا الإِخبار بما لا يتمّ إلا بـالحال ، لأن الصفـة من تمام المـوصوف ، والحال فضلة ، فلا يلزم من جواز ما هو من تمام جواز ما هو فضلة .

بـــاب ما وأخواتها

مســألة

[في زيادة الباء في خبر ما وعدم زيادتها في خبر إنَّ]

قال الأندلسي في (شرح المفصّل) : فـإن قلت : ما لهم حكموا بأن الباء في قولك : ما زيد بقائم مزيدة مع أنها لتأكيد النّفي ،

(١) الإِخلاص / ٤ .
(٢) النمل / ٥٥ .

واللّام في قولك : إن زيداً لقائم غير مزيدة مع أنها لتأكيد معنى الابتداء ؟ / [٢/٢٣٨]

قلت : فيه حرفان : الحرف الأول : أن الباء أبداً تقع في الطّيّ ، فلا يلتفت اليها لتمام المعنى بدونها بخلاف اللاّم ، فإنها تقع في الصّدر في نحو : لزيدٌمنطلقٌ،و ﴿ **لأنتم أشدُّ رهبةً** ﴾(١) ، وأما إنّ زيداً لقائم فبدخول إنّ .

الحرف الثاني : وعليه الاعتماد أن خبر (ما) لا يكون إلاّ على أصله وهو النصب حتى تكون الباء زائدة بخلاف اللاّم ، فإن خبر المبتدأ على أصله،وإن لم تكن اللاّم زائدة . انتهى .

مســـألة

[في منع تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافية]

قال ابن عصفور في (شرح المقرب) :

فإن قيل : لأي شيّء امتنع تقديم معمول الفعل الواقع بعد « ما » النّافية أوْ « لا » في جواب القسم عليها ، ولم يمتنع ذلك في : لَنْ ولَمْ ولمّا مع أنها حروف نفي كما أن « ما » و « لا » كذلك ؟

فالجواب : أن الفرق : أنّ لن لنفي مستقبل فهي في مقابلة

(١) الحشر / ١٣ .

السّين في سيفعل ،فأجروها لذلك مجراها في جواز التقّديم ، فيقال : زيداً لن أضرب، كما يقال: زيداً سأضرب. و(لمْ) و (لمّا) لمّا صارتا ملازمتين للفعل، أشبهتا ما جعل كالجزء منه وهو السّين وسوف، فجاز التّقديم فيهما ولم يجز « في » «ما»؛ لأنها لا تلازم الفعل الذي نفي بها كما تلازم لَمْ ولمّا، و(لا)، جُعِلت في مقابلة ما هو كالجزء من الفعل .

قال وزعم الشّلوبين : أن العرب إنما أجازت تقديم الفعل الواقع بعد لمْ ولمّا عليهما حملاً على نقيضه ، وهو الواجب فكما يجوز ذلك في الواجب ، فكذلك يجوز في نقيضه وهذا غير صحيح ، لأنه يلزم عليه تقديم معمول الفعل الواقع بعد « ما » النافية عليها ، فيقال : زيداً ما ضربتُ حملاً على نقيضه وهو : زيداً ضربت . والعرب لا تقوله، فدلّ على أن السّبب خلاف ما ذكره .

بـــاب كاد وأخواتهــا

مســـألة

[في امتناع إضمار ضمير الشأن في عسى]

قال ابن إياز : فإن قيل : لم امتنع أن يضمر في عسى ضمير الشأن وهلا / جاز فيها كما جاز في كاد ؟ . [٢/٢٣٩]

قيل : فرق الرّماني بينهما : بأن خبر كاد لا يكون إلا جملةً ، وخبر عسى مفرد. وقد عرف أن ضمير الشأن لا يكون خبره إلا جملة.

بـــاب إنّ وأخواتهـــا

مســـألة

[في تقديم المنصوب على المرفوع في هذا الباب]

قـال ابن يعيش : إنما قـدّم المنصوب في هـذا الباب على المرفوع فرقاً بينها وبين الفعل ، فـالفعل من حيث كـان الأصل في العمل جرى على سَنَن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب ، إذ كان رتبة الفاعل مقدمة على المفعول .

وهذه الحروف لمّا كانت فروعاً على الأفعال ومحمولة عليها جعلت بينهما بأن قدم المنصوب فيهـا على المرفـوع حطًّا لهـا ع عن درجة الأفعال ، إذ تقديم المفعول على الفاعل فرع ، وتقديم الفاعل أصل .

مســـألة

[في جواز الجمع بين المكسورتين في التأكيد]

قال الأندلسي : فإن قلت كيف يجوز الجمع بين المكسورتين في التأكيد مع اتّحاد اللفظ والمعنى، ولا يجوز في المكسورة والمفتوحة مع أن بيّنهما مغايرة ما ؟ .

قلت : الفرق : أن إحدى الكلمتين هناك زائدة أو كالزّائدة،وهنا بخلافه بدليل أن كُلّ واحد من الحرفين لا بُدّ له من اسم وخبر . ونظيره

قولهم على ما نقله سيبويه : إنّ زيداً لما ينطلقن .

مسألة

[في كسر إنّ وفتحها بعد إذا الفجائية]

قال الأندلسيّ : قال السّيرافي : يجوز بعد إذا التي للمفاجأة : كسر « إنّ » وفتحها بخلاف « حتى » فإنّ المفتوحة لا تقع بعدها .

والفرق أن ما بعد إذا لا يلزم أن يكون ما قبلها ولا بعضاً ، ويجوز أن يكون مصدراً وغير مصدر كقولك : خرجت فإذا أَن زيداً صائح ،فهنا تفتح أنّ ؛ لأن التّقدير : خرجت فإذا صياح زيد .

وتكسر إذا أردت فإذا زيد صائحٌ .

وأما حتّى فإن ما بعدها يكون جزءاً مما قبلها ، لأنها هنا هي العاطفة / وليست التي للغاية . [٢/٢٤٠]

بـاب ظن وأخواتها

مسألة

[في الفرق بين علمت وعرفت]

قال ابن جنّي في (الخاطريّات) : قلت لأبي علي : قال

سيبويه : إذا كانت علمت بمعنى عرفت عدّيت إلى مفعول واحد ، وإذا كانت بمعنى العلم عدّيت إلى مفعولين فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى ؟ .

فقال : لا أعلم لأصحابنا في ذلك فرقاً محصّلاً .

والّذي عندي في ذلك أن عرفت معناها العلم الموصول إليه من جهة المشاعر والحواس بمنزلة أدْركت .

وعلمت معناها العلم من غير جهة المشاعر والحواس ، يدُلّك على ذلك في عرفت قوله تعالى : ﴿ **يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ** ﴾[١] والسيما تدرك بالحواس وبالمشاعر .

قلت له : أفيجوز أن يقال : عَرَفْت : ما كان ضدّه في اللفظ أنكرت . وعلمت ما كان ضدّه في اللفظ جهلت ؟ فإذا أريد بعلمت العلمُ المعاقبةُ عبارته للإنكار تعدّت إلى مفعول واحدٍ . وإذا أريد بها العلمُ المعاقبةُ عبارته للجهل تعدّت إلى مفعولين: ويكون هذا فرقاً بينهما صحيحاً ، لأن أنكرت ليس بمعنى جهلت ، لأن الإنكار قد يضامّ[٢] العلم ، والجهل لا يضامّ العلم ، ولأن الجهل يكون في القلب فقط والإنكار يكون باللسان . وإنْ وصف القلب به كقولنا : أنكره قلبي كان مجازاً ، وكون الإنكار باللّسان دلالة أن المعرفة متعلّقة

(١) الرحمن / ٤١ .

(٢) يضام : أي يضم . وفي القاموس : ضمه فانضمّ إليه ، وتضامّ وضامّة .

بالمشاعر . فقال : هذا صحيح . انتهى .

بـــاب المفعول فيــه

مســـألة

[في توافق مادّتيْ الظرف المصاغ من الفعل وعامله]

اشترطوا توافق مادّتي الظرف المصاغ من الفعل وعامله نحو : قعدت مقعد زيد ، وجلست مجلسه . ولم يكتفوا بالتّوافق المعنوي بخلاف المصدر ، فاكتفوا فيه بالتّوافق المعنويّ نحو : قعدت جلوساً .

والفرق : أن انتصاب هذا النوع على الظرفيّة على خلاف القياس ، لكونه مختصًّا . فينبغي أن لا يتجاوز به محل السماع . وأمّا نحو قعدت / جلوساً فلا دافع له من القياس . [٢٤١/٢]

ذكره في المغني) .

بـــاب الاستثنـــاء

مســـألة

[في الفرق بين إلاّ وغير في وصول العامل إليهما]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : فإن قيل : كيف جاز أن

يصل الفعل إلى « غير » من غير واسطة، وهو لا يصل إلى ما بعد (إلّا) إلا بواسطة .

فالجواب[١] : أن «غير» أشبهت الظروف بإبهامها، والظرف يصل الفعل إليه بلا واسطة ، فوصل أيضاً إلى « غير » بلا واسطة لذلك .

فإن قيل : فَلِمَ لَمْ تُبْن « غير » لتضمنها معنى الحرف وهو إلّا؟

فالجواب : أن « غير » لم تقع في الاستثناء لتضمّنها معنى، إلّا ، بل لأنها تقتضي مغايرة ما بعدها لما قبلها، والاستثناء إخراج، والإخراج مغايرة ، فاشترك إلّا وغير في المغايرة ، فالمعنى الذي صارت به غير استثناء هو لها في الأصل ، لا لتضمّنها معنى إلّا فلم تُبْن .

بـــاب الحـــال

مســـألة

[في : مررت بزيد أسداً]

قال في (البسيط) : لم يستضعف سيبويه : مررت بزيد أسداً بنصب « أسداً » على الحال أي جريئاً أو شديداً قويًا .

واستضعف: مررت برجل أسدٍ على الوصف. والفرق بينهما من وجهين :

(١) في ط : « فالجواب » تحريف

أحدهما : أن الوصف أدخل في الاشتقاق من الحال .

والثاني : أن الحال تجري مَجْرى الخبر ، وقد يكون خبراً ما لا يكون صفةً .

قال : والقياس التّسوية بينهما ، لأنه يرجع بالتأويل إلى معنى الوصف، أو بحذف مضاف أي مثل أسد .

وقال ابن يعيش : الحال صفة في المعنى ، ولذلك اشترط فيها ما يشترط / في الصّفات من الاشتقاق ، فكما أن الصّفة يعمل فيها [٢/٢٤٢]
عامل الموصوف ، فكذلك الحال يعمل فيها العامل في صاحب الحال، إلا أن عمله في الحال على سبيل الفضيلة، لأنها جارية مجرى المفعول، وعمله في الصفة على سبيل الحاجة إليها؛ إذ كانت مبينة للموصوف، فجرت مجرى حرف التعريف .

وهذا أحد الفروق بين الصفة والحال ، وذلك أن الصفة تفرّق بين اثنين مشتركين في اللّفظ ، والحال زيادة في الفائدة والخبر ، وإن لم يكن الاسمُ مُشاركاً في لفظه .

قال: وقد ضعف سيبويه مررت برجل أسد على أن يكون نعتاً؛ « لأن » أسداً أسم جنس جوهر، ولا يوصف بالجوهر. لو قلت: هذا خاتمٌ حديدٌ لم يجز. وأجاز: هذا زيدٌ أسداً على أن يكون حالاً من غير قبح .

واحتّج بأن الحال مجراها مجرى الخبر ، وقد يكون خبراً ما لا يكون صفةً، ألا تراك تقول: هذا مالك درهماً، وهذا خاتمك حديداً، ولا يحسن أن يكون وصفاً .

وفي الفرق بينهما نظرٌ ، وذلك أنه ليس المراد من السّبع شَخْصهُ ، وإنما المراد أنه في الشّدة مثله . والصّفة والحال في ذلك سواء ، وليس كذلك الحديد والدّرهم، فإن المراد جَوْهَرهُما .

بــاب التّمييــز

مســألة [في تقديم التمييز على الفعل]

قال ابن النحاس في (التعليقة) : أجاز المازنيّ والمبرّد والكوفيّون تقديم التّمييز على الفعل قياساً على الحال . ومنعه أكثر البصريّين .

والقياس لا يتّجه ، لأن الفرق بين الحال والتّمييز ظاهرٌ، لأن التّمييز مفسّر لذات المميّز ، والحال ليس بمفسّر . فلو قدّمنا التّمييز لكان المفِّسر قبل المُفَسَّر ، وهذا لا يجوز .

وقال الأبّذيّ في (شرح الجزولية) : التّمييز مُشْبِهُ للنّعت ، فلم يتقدّم ، وإنما تقدّمت الحال ، لأنها خبر في المعنى ، ولتقديرها بـ«في» فأشبهت الظّرف وأيضاً فالحال لبيان الهيئة، لا لبيان الذّات، ففارقت النّعت .

وقال الفارسي في (التذكرة) : إنما لم يجز تقديم التّمييز لأنه مفسّر / ومرتبة المفسِّر أن تقع بعد المفسَّر . وأيضاً فأشبه عشرون . [٢٤٣/٢]

وأما الحال فحملت على الظرف .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) : سيبويه لا يرى تقديم التّمييز على عامله فعلاً كان أو معنًى . أمّا إذا كان معنى غير فعل فظاهر لضعفه ، ولذلك يمتنع تقديم الحال على العامل المعنويّ[١] .

وأما إذا كان فعلاً متصرّفاً فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصّرف عامله إلّا إن منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعاً في المعنى من حيث كان الفعل مسنداً إليه في المعنى والحقيقة . ألا ترى أن التَّصَبُّبَ والتّفقُؤ في قولنا : تصبّب زيدٌ عرقاً، وتفقّأ زيد شَحْماً في الحقيقة للعرق والشّحم[٢] . والتقدير : تصبّب عرقُ زيد ، وتفقأ شَحْمُه. فلو قدّمنا هما لأوقعناهما موقعاً لا يقع فيه الفاعل ، لأن الفاعل إذ قدمناه خرج عن أن يكون فاعلاً . وكذلك إذا قدمناه لم يصح أن يكون في تقدير فاعل نقْل[٣] عنه الفعل إذ كان هذا موضعاً لا يقع فيه الفاعل .

---

(١) مثل له ابن يعيش ٧٤/٢ بقوله : فلا تقول : قائماً في الدار زيد على إرادة في الدار زيد قائماً .

(٢) في ابن يعيش : « للعرق والتفقّؤ للشحم .

(٣) في ط فقط : « فعل » بالفاء والعين مكان : « نقل » بالنون والقاف تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وابن يعيش ٧٤/٢.

فإن قيل : فإذا قلت : جاء زيد راكباً جاز تقديم الحال وهو المرفوع في المعنى، فما الفرق بينهما ؟ .

قيل : نحن إذا قلنا جاء زيد راكباً فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ومعنًى ، وبقي المنصوب فضلةً، فجاز تقديمه .

وأما إذا قلنا : طاب زيد نفساً فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً لا معنًى ، فلم يجز تقديمه ، كما لم يجز تقديم المرفوع . انتهى .

باب الإضافة

[مسألة في إضافة الفم إلى ياء المتكلم]

إذا أضيف الفم إلى ياء المتكلم ردّ المحذوف فيقال : هذا فيّ، وفتحت فِيّ، ووضعتُه في فِيّ ، وذلك لأنك تقول : هذا فوك ، ورأيت فاك ، ونظرت إلى فيك ، فتكون الحركةُ تابعةً لحركة ما بعدها من الحروف ، فإذا جاءت ياء الإضافة لزم أن تكسر الفاء لتكون تابعة لها .

قال ابن يعيش : فإن قيل : لم قلبتم الألف هنا ياء مع أنها دالّة
[٢/٢٤٤] على الإعراب / وامتنعتم من قلب ألف التثنية وما الفرْق بينهما ؟ .

فالجواب: أن في ألف التثنية وُجِد سببٌ واحد يقتضي قلبها ياءً . وعارضه الإخلال بالإعراب ، وههنا وُجِد سببان لقلبها ياءً ، وهو

وقوعها موقع مكسور ، وإنكسار ما قبلها في التّقدير من حيثُ إن الفاء تكون تابعةً لما بعدها ، فقوى سَبَبُ قلبه ولم يعتدّ بالعارض .

باب أسماء الأفعال

[مسألة في عدم جواز تقديم معمولات أسماء الأفعال عليها]

لا يجوز تقديم معمولات أسماء الأفعال عليها عند البصريّين .

وجوّزه الكوفيّون قياساً على اسمى الفاعل والمفعول .

والفرق على الأول: أنهما في قوة الفعل ،لشدّة شبهها به وأسماء الأفعال ضعيفة . قاله في (البسيط) .

باب النعت

مسألة [في خبرية الجملة الموصوف بها]

قال في (البسيط) : يشترط في الجملة الموصوف بها : أن تكون خبرية لوجهين :

لأن المقصود من الوصف بها إيضاح الموصوف وبيانه ، وما

عداها من الجُمل الأمريّة والنّهيّية والاستفهاميّة وغيرها لا إيضاح فيها ولا بيان ، ولذلك لم تقع صلة لعدم إيضاحها وبيانها .

ألا ترى أنك لو قلت: مررت برجل اضربه، أو برجل لا تشتمه أو برجل هل ضربته لم تفد النكرة إيضاحاً ولا بياناً . قال : فإن قيل : هذا بعينه يصح وقوعه خبراً للمبتدأ ولا يمتنع كقولك : زيد اضربه، وخالد لا تهنه ، وبكر هل ضربته ،فهلّا صح وقوعه في الوصف .

قلنا : الفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أن الخبر محذوف تقديره : مقول فيه ، والجملة محكيّة الخبر . وجاز ذلك لجواز حذف الخبر . ولم يجز ذلك في [٢/٢٤٥] الصّفة؛ لأنه لا يجوز حذفها؛ لأن حذفها ينافي معناها / .

والثاني : أن المبتدأ يجوز نصبه بالفعل ، اما على حذف الضمير أو على التّفسير ، ولا يتغيّر المعنى ، فإن زيدًا[١] اضربه ، واضرب زيداً سواء في المعنى .

وأمّا الصّفة فلا يصحّ عملها في الموصوف سواء حذف منها ضميره أم لا ، لأنه معمول لغيرها ، فإنك إذا قلت : مررت برجل اضربه لم يصحّ نصب رجل باضربه ، ولأن الصفة تابعة للموصوف ، ولا يعمل التّابع في المتبوع .

---

(١) في ط : « زيد » تحريف .

مسألة [في عدم جواز الفصل بين الصفة والموصوف]

قال الأبذي : لا يجوز الفصل بين الصّفة والموصوف ؛ لأنهما كشيء واحد بخلاف المعطوف والمعطوف عليه .

مسألة [في تثنية الصفة الرافعة للظاهر وجمعها]

قال الخفاف في (شرح الإيضاح) : وقع (في كتاب المهذّب) لأبي إسحاق الزّجاج : أن تثنية الصّفة الرّافعة للظّاهر وجمعها فصيح في الكلام لا كضعف لغة : أكلوني البراغيث .

قال : والفرق : أن أصل الصفة كسائر الأسماء التي تُثنّى وتجمع ، وإنما يمتنع فيها بالحَمْل على الفعل ، فيجوز فيها وجهان فصيحان .

أحدهما : أن يراعى أصلها فتثنى وتجمع .
والثاني : أن يراعى شبهها بالفعل فلا تُثَنّى ولا تجمع .

قال الخفاف : وهذا قياس حَسَنٌ لو ساعده السّماع . والذي حكى أئمة النّحويين : أن تثنية الصفة وجمعها إذا رفعت الظاهر ضعيف كأكلوني البراغيث . وينبغي على قياس قوله : أن يجيز في المضارع الإعراب والبناء، لأن أصله البناء وأعرب لشبه الاسم، وكذا

في الاسم الذي لا ينصرف الصرف باعتبار الأصل، والمنع باعتبار شبه الفعل . انتهى .

مسألة [في حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه]

[٢/٢٤٦] قال ابن الحاجب في (أماليه) : /

فإن قيل : لِمَ حذف الموصوف ، وأقيمت الصّفة مقامه، ولم يفعل ذلك في الموصول ؟ .

قلنا : لأن الصّفة تدل على الذّات التي دلّ عليها الموصوف بنفسها باعتبار التّعريف والتّنكير ، لأنها تابعة للموصوف في ذلك . والموصول لا ينفكّ عن جعل الجملة التي معه في معنى اسم معرّف ، فلو حذف لكانت الجملة نكرة فيختلّ المعنى .

باب العطف

مسألة [في عدم جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار]

لا يجوز العطف على الضّمير المجرور من غير إعادة الجارّ عند البصريّين بخلاف المنصوب .

وجوّزه الكوفيّون قياساً على الضّمير المنصوب . والجامع بينهما الاشتراك في الفضلة .

قال في (البسيط) : والفرق على الأول من أوجه :

أحدها : أن ضمير المجرور كالجزء مما قبله لشدّة ملازمته له ، ولذلك لا يمكن استقلاله .

والثاني : أنه يشابه التنوين من حيث إنه لا يفصل بينه وبين ما يتصل به ، ويحذف في النداء نحو : يا غلام .

والثالث : أنه قد يكون عِوَضاً من التنوين في نحو : غلامي ، وغلامك، وغلامه ، فكما لا يعطف على التّنوين كذلك لا يعطف على ما حلّ محلّه، وناسبه في شدّة الاتصال بالكلمة. وهذه الأوْجُه معدومة في المنصوب .

وقال الحريري في (دُرّة الغوّاص) :

فإن قيل كيف جاز العطف على المضمرين المرفوع والمنصوب من غير تكرير، وامتنع العطف على المضمر المجرور إلّا بالتكرير ؟

فالجواب : أنه لمّا جاز أن يعطف ذانك المضمران على الاسم الظاهر جاز أن يعطف الظّاهر عليهما ، ولمّا لم يجز أن يعطف الظاهر على المضمر إلّا بتكرير / الجارّ في قولك : مررت بزيد وبك لم يجز [٢/٢٤٧

أن يعطف الظاهر على المضمر إلّا بتكريره أيضاً نحو: مررت بك وبزيد .

وهذا من لطائف علم العربية ومحاسن الفروق النّحوية . انتهى .

مسألة [في تأكيد ضمير المجرور]

إذا أكّد ضمير المجرور كقولك: مررت بك أنت وزيدٌ ، اختلف فيه .

فذهب الجَرْمِيّ : إلى جواز العطف مع التّأكيد قياساً على العطف على ضمير الفاعل إذا أُكّد ، والجامع بينهما شدة الاتّصال بما يتّصلان به .

وذهب سيبويه : إلى منع العطف .

والفرق من أوجه :

أحدها : أن تأكيده لا يزيل عنه العِلَل المذكورة في المنْع ، بخلاف تأكيد الفاعل ، فإنه يزيل عنه المانع من العطف .

الثاني : أن تأكيد ضمير المجرور بضمير المرفوع على خلاف القياس .

وتأكيد ضمير الفاعل بضمير المرفوع جارٍ على القياس ، فلا يلزم حمل الخارج عن القياس على الجاري على القياس .

الثالث : أن ضمير المجرور أشدّ اتّصالاً من ضمير الفاعل بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلاً عند إرادة الحصر، ويفصل بينه وبين الفعل ، ولا يمكن الفصل بين ضمير المجرور وعامله . فلمّا اشتدّ اتصاله قَوِي شبهه بالتّنوين ، فلم يؤثر التأكيد في جواز العطف بخلاف الفاعل ، فإنه لمّا لم يشتد اتصاله أثّر التوكيد في جواز العطف عليه .

الرابع : أنه يلزم من العطف مع تأكيد المجرور بالمرفوع نحو : مررت به هو وزيد مخالفة اللفظ والمعنى .

وأما اللّفظ فإن قبله ضمير المرفوع ، ولم يحمل العطف عليه .

وأمّا المعنى ، فإن معنى المجرور غير معنى المرفوع ، ولا يلزم من العطف على تأكيد ضمير الفاعل لا مخالفة اللفظ ولا مخالفة المعنى . ذكر ذلك في (البسيط) / . [٢٤٨/٢]

مسألة [في عدم جواز العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد وفاصل]

لا يجوز العطف على الضّمير المرفوع المتّصل من غير تأكيد وفاصلٍ ما عند البصريّين .

وجوّزه الكوفيّون قياساً على البدل .

والفرْق على الأول : أن البدل هـو المبدل منـه في المعنى ، فلذلك جاز من غير شرط التأكيد، وأمّا العطف فالثّاني مغايرٌ للأوّلْ ، فلا بدّ من تقوية للأول تدُلّ على أن المعطوف المغاير متعلّق به دون غيره بخلاف البدل ، فإنه لا يحتاج إلى تقوية لعدم المغايرة .

باب النّداء

مسألة [في جواز رفع الصفة ونصبها في وصف المنادي المضموم]

يجوز في وصف المنادي المضموم نحو يا زيدُ الطويلُ أن ترفع الصفة حملاً على اللّفظ ، وتنصبها على الموضع .

قـال ابن يعيش ، فـإن قيـل : فـزيـد المضمـوم في مـوضـع منصوب ، فَلِم لا يكون بمنزلة أمسِ في أنه لا يجوز فيه حمل الصّفة على اللّفظ ، لو قلت : رأيت زيداً أمسِ الدّابر بالخفض على النعت لم يجز ، وكذلك قولك مررت بعثمانَ الظريف لم تنصب الصفة على اللفظ ؟ .

قيل : الفرق بينهما أن ضمة النّداء في يا زيد ضمة بناء مشابهة

لحركة الإعراب ، وذلك لأنه لما اطّرد البناء في كل اسم منادى منفرد صار كالعِلّة لرفعه .

وليس كذلك أمس ، فإن حركته متوغلّة في البناء ، ألا ترى أن كلّ اسم مفرد معرفة يقع منادًى فإنه يكون مضموماً ، وليس كل ظرفٍ يقع موقع أمس يكون مكسوراً ، ألا تراك تقول فعلتُ ذلك اليَـوْم ، واضرب عمراً غداً، فلم يجب فيه من البناء ما وجب في « أمس » ، وكذلك عثمان فإنه غير منصرف، وليس كلُّ اسم ممنوعاً من الصّرف. انتهى .

مسألة [في الجمع بين التعريف بالإشارة والنداء]

قال ابن يعيش : فإن قيل : أنتم تقولون : يا هذا ، وهذا معرفة بالإشارة / وقد جمعتم بينه وبين النداء ، فَلِم جاز ههنا ، ولم يجز مع [٢/٢٤٩] الألف واللّام وما الفرق بين المضوعين ؟ .

قلنا : الفرق من وجهين :

أحدهما : أن تعريف الإشارة إيماء وقصد إلى حاضر ، ليعرفه المخاطب بحاسّة النّظر ، وتعريف النّداء خطاب لحاضر ، وقصد لواحد بعينه ، فلتقارب معنى التعريفين صارا كالتّعريف الواحد ، ولذلك شبّه الخليل تعريف النداء بالإشارة في نحو : يا هذا وشبهه ،

لأنه في الموضعين قصد وإيماء إلى حاضر .

والوجه الثاني : وهو قول المازني : أن أصل « هذا » إن يشير به الواحد[1] إلى واحدٍ . فلمّا دعوته ونزعت منه الإشارة التي كانت فيه ، وألزمته إشارة النّداء فصارت « يا » عوضاً من نزع الإشارة .

ومن أجل ذلك لا يقال : « هذا أقبل » بإسقاط حرف النّداء .

مسألة [الفرق بين : يازيد وعمرو]

قال ابن الحاجب في (أماليه) : إن قيل : ما الفرق بين قولهم : يا زيد وعمرو ، فإنه ما جاء فيه إلاَّ وجه واحد ، وهو قولهم : وعمرو. وجاء في المعطوف من باب « لا » وجهان :

أحدهما : العطف على اللفظ .

والثاني : العطف على المحلّ مثل .

٣٧٦ = * لا أمّ لي إنْ كان ذَاك ولا أَبُ[2] *

(١) في ط ، وبعض النسخ « أن تشير به لواحد إلى واحد » وفي بعض النسخ الأخرى المخطوطة وابن يعيش ٢/٨ : « أن يشير به الواحد إلى واحد » وهو الصواب لسلامة أسلوبه .

(٢) اختلف في نسبته كما في الدرر رقم ١٦٧١ .
وصدره :

* هذا وجدِّكم الصغار بعينه *

من شواهد : سيبويه ١/٣٥٢، وابن يعيش ٢/١١٠، والأشموني ٢/٩، والتصريح ١/٢٤١، والهمع والدرر رقم ١٦٧١ .

فالجواب : أن الفرق من وجهين :

أحدهما : أن قولنا يا زيدُ وعمروُ حرف النداء فيه مراد ، وهو جائز حذفه ، فجاز الإتيان بأثره ، وليس كـذلك في بـاب « لا » في الصورة المذكورة ، لأن « لا » لا تحذف في مثل ذلك .

وإنّمـا قدّر حـرف النّـداء ههنـا دون « ثُمّ » لكثـرة النّـداء في كلامهم .

الوجه الثاني : أن « لا » بني اسمها معها إلى أن صار الاسم ممتزجاً امتزاج المركّبات ، ولا يمكن بقاء ذلك مع حذفها ، ولم يُبْنوه بناءً منهم على امتزاجه بالأولى ، لأنه قد فصل بينهما بكلمتين ، ولئلا يؤدّي إلى امتزاج أربع كلمات .

مسألة [في جواز الرفع والنصب في قولهم : ألا يا زيد والضّحّاك]

قال ابن الحاجب قولهم : « ألا يا زيد والضحاك » فيـه جواز الرّفع والنصب / ولم يأت في باب « لا » إلاَّ وجه واحد وهو الرّفع لا [٢/ ٢٥٠] غير ، مثاله : « لا غلام لك ولا العباس » .

والفُرق بينهما : « أن » لا ، لا تدخل على المعارف لِما تقَرّر

في موضعه ، ولا يمكن حمله على اللّفظ لأن « لا » ، إنما أتِي بها لنفي المتعدّد ، ولا تعدُّد في قولك : لا غلام لك ولا العبّاس ، ولأن دخول النّصب فيه فرْعُ دُخُولِ الفتح فيه ، إذا كان منفيّا ، ولا يدخله الفتح ، فلا يدخلُه هذا النصب الذي هو فرعه ، لأن دخول الفتح إنما كان لتضمّنه معنى الحرف ، ألا ترى معنى قولك : لا رجل في الدار : لا مِنْ رَجُل ،ولا يتقدّر مثل ذلك في ماذكرناه،ألا ترى أن « لا» إذا وقع بعدها معرفة وجب الرّفع والتّكرير ، ويرجع الاسم حينئذ إلى أصله . فإذا وجب الرّفع فيما يلي « لا» ، فلم يجز فيه غيره ، فلأن لا يجوز غيره في فرعه الذي هو المعطوف من باب الأَوْلى .

وليس كذلك في باب النّداء في قولنا : (يا زيد والضّحاك) ، فإن حرف النّداء وإن كان متعذّراً كما تعذّر فيما ذكرنا إلاَّ أنه يتوصّل إليه بأيّ ، وبهذا كقولك : يأيها الضحاك ، ويا أيهذا الضّحاك ، فصار له دُخول ، وإن كان باشتراط فصل بخلاف « لا » ، فإنها لا تدخل بحال . انتهى .

باب الترخيم

مسألة [في عدم جواز ترخيم الجملة]

لا يجوز ترخيم الجملة عند الجمهور . وجوّزه بعضهم بحذف الثّاني قياساً على النّسب ، فإنه يجوز بحذف الثاني .

قال ابن فلاح في (المغنى) : والفرْق على الأول: أنّ الثّقل النّاشىء من اجتماع ياء النّسبة معها لو لم يخفّف بالحذف لأدّى إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد ، فلذلك حذف منها في النّسب لقيام يائه مقام المحذوف .

وإما التّرخيم فإنما لم يجز ، لأن شرطه مع تمييز النّداء البناء في المرخّم ، ولم يوجد هنا فلم يجز التّرخيم ، ولأنه أشبه بالمضاف والمضاف إليه في كون الأول عاملاً في الثاني، فلم يجز ترخيمهما كالمضاف إليه . / [٢٥١/٢]

باب العدد

مسألة [إجراء الاسماء المركبة في العدد مجرى كلمة واحدة، هل يجوز إعراب مجموعهما ؟]

قال الأندلسي في (شرح المفصل) : فإن قلت : الاسمان مُركّبان في العدد يَجْريان مَجْرى الكلمة الواحدة، فهلّا أعرب مجموعهما ، كما أعرب « معد يكرب » وأخواته . قلنا : الفرق من وجهين :

أحدهما : أن الامتزاج هنا أشدّ إذ كان أحد الاسمين منهما لم يَكَدْ يستعمل على انفراده ، بل « حضرموت » مثلاً في استعماله عَلَماً

لهـذه البلدةُ كدمشق مثـلاً وبغداد ، فكمـا أن هذه معربة ، فكـذلـك « حضرموت » .

وأما مركبات الأعداد فالمفرد منها مستعمل بمعناه كخمسة إذا أردت بها هذا القدر ، وكذلك العشرة ، فالعاطف المتضمّن معتبر ، وإذا اعتبـر فقد تضمّن معنـاه ، وما تضمّن معنى الحـرف فـلا وجـه لإعرابه .

والثاني : أن العدد في الأصل موضوع على أن لا يعرب ما دام لِمَا وضع له من تقدير الكميّات فقط ، فإن حقّه أن يكون كالأصوات ينطق بها ساكنةً الأواخر ، وحروف التّهجي ، وإنما يعرب عند التباسه بالمعدود .

باب نواصب الفعل

مسألة [في الباء الزائدة وقياس أن عليها]

الباء الزّائدة تعمل الجرّ في نحو : ليس زيد بقائمٍ وفاقاً ، وأن الزائدة لا تعمل النّصب في الفعل المضارع على الأَصَحّ .

وقال الأخفش : تعمل قياساً على الباء الزائدة .

والفرق على الأول : أن الباء الزائدة تختصّ بالاسم وأنْ الزّائدة

لا تختص ، لأنها زيدت قبل فعل ، وقبل اسم ، وما لا يختص فأصله أن لا يعمل ذكره أبو حيّان .

مسألة [في تقديم معمول أنْ عليها]

لا يتقدم معمول معمول أَنْ عليها عند جميع النّحاة إلّا الفراء ، فلا يقال / طَعَامَك أريد أن آكل . [٢/٢٥٢]

ويجوز تقديم معمول « لن » عليها عند جميع النّحاة إلّا الأخفش الصّغير ، فتقول : زيداً لن أضرب .

والفرق : أَنّ أَنْ حرف مصدري موصولة ، ومعمولها صلة لها ، ومعمول معمولها من تمام صلتها، فكما لا تتقدّم صلتها عليها، كذلك لا يتقدّم معمول صلتها .

ولن بخلاف ذلك .

وحُكم « كي » عند الجمهور حكم أنْ ، لا يجوز تقدّم معمول معمولها ، فلا يقال : جئت النّحو كي أتعلم ، ولا النَّحْوَ جئت كي آتعلم، لأنها أيضاً حرف مصدري موصولة كأَن ، فكما لا يتقدّم معمول صلة الاسم الموصول ، كذلك لا يتقدّم معمول صلة الحرف الموصول .

وأما « إذن » فقال الفراء إذا تقدمها المفعول، وما جرى مجراه بطلت ، فيقال: صاحِبَك إذن أُكرمُ .

وأجاز الكسائي إذ ذاك الرّفع والنّصب .

قال أبو حيّان : ولا نّص أحفظه عن البصريين في ذلك ، بل يحتمل قولهم : إنه يشترط في عملها أن تكون مصدرة أن لا تعمل ، لأنها لم تتصدّر، إذ قد تقدم عليها معمول الفعل، ويحتمل أيضاً أن يقال : تعمل ، لأنها وإن لم تَتَصَدّر لفظاً فهي مصدّرة في النّية ، لأن النيّة بالمفعول التأخير .

ولقائل أن يقول : لا يجوز تقديم معمول الفعل بعد « إذن » ، لأنها إن كانت مركّبة من « إذ » و « إن » أو مِنْ « إذا » و « إن » فلا يجوز تقديم المعمول كما لا يجوز في أن ، وإن كانت بسيطة .

وأَصلها «إذ» الظرفية، ونوّنت فلا يجوز أيضاً،لأن ما كان في حيّز إذا لا يجوز تقديمه عليها .

وإن كانت حَرْفاً محضاً فلا يجوز أيضاً ، لأن ما فيه من الجزاء يمنع أن يتقدم معمول ما بعدها عليها .

ولمّا كان من مذاهب الكوفيّين جواز تقدم معمول فعل الشّرط على أداة الشّرط أجازوا ذلك في «إذن»، كما أجازوا ذلك في إن نحو : زيداً إنْ تضرب أضْرِب.

مسألة [في السبب في إظهار أنْ مع لام كي وعدم إظهارها مع لام النفي]

قال أبو حيّان: سأل محمد بن الوليدُ ابنَ أبي مسهر، وكانا قد قرءا كتاب سيبويه على المبرّد ـ ورأى ابن أبي مسهر أن قد أتقنه ـ لِمَ أجاز سيبويه إظهار أنْ مع لام كي، ولم يجز ذلك مع لام النّفي(١)؟ فَلَم يُجِبْ بشيء. انتهى. / [٢٥٣/٢]

قال أبو حيّان: والسّبب في ذلك أنّ: لم يَكُن لِيَقُوم، وما كان لِيَقُوم إيجابه كان سيقوم، فجعلت اللاّم في مقابلةِ السّين، فكما لا يجوز أن يجمع بين أَنْ النّاصبة وبين السين أو سوف كذلك لا يُجْمَع بين أَنْ واللاّم التي هي مقابلة لها.

مسألة [في جر الأسماء بعد كيْ وحتّى]

سمع بعد كي وحتّى الجرّ في الأسماء والنّصب في الأفعال.

فاختلف النحويّون، فقيل: كلٌّ منهما جارّ ناصب.

وقيل: كلهما جار فقط، والنصب بعدهما بأن مضمرة.

وقيل: كلاهما ناصب، والجّر بعدهما بحرف جرّ مقدّر.

---

(١) وهي المسماة بلام الجحود

والصحيح ـ وهو مذهب سيبويه ـ في كيْ أنها حرف مشترك فتارةً تكون حرف جرّ بمعنى اللاّم ، وتارة تكون حرفاً موصولاً ينصب المضارع بنفسه .

والصحيح من مذهبه في حتّى أنها حرف جرّ فقط ، وأنّ النصب بعدها بأن مضمرة لا بها .

قال أبو حيان : فإن قلت : ما الفرق بينها وبين كي حيث صحّح فيها أنها جارّة ناصبة بنفسها ؟ .

قلت: النّصب بكي أكثر من الجرّ، ولم يمكن تأويل الجرّ، لأن حرفه لا يضمر ، فحكم به .

وحتّى ثبت جر الأسماء بها كثيراً وأمكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدّرنا من الإضمار . والاشتراك خلاف الأصل ، ولأنها بمعنى واحد في الفعل والاسم ، بخلاف « كَيْ » فإنها سُبكت في الفعل ، وخلصت للاستقبال .

مسألة [في عمل أنْ في المضارع ، وعدم عمل ما]

قال الأندلسّي في (شرح المفصل) : قال عليّ بن عيسى : إنما عملت أن في المضارع، ولم تعمل «ما»، لأن (أن) نقلته نقلين:

إلى معنى المصدر والاستقبال و « مـا » لم تنقله إلاّ نقلاً واحـداً إلى معنى المصدر فقط ، وكلّ ما كان أقوى على تغيير معنى الشّيء كان أقوى على تغيير لفظه .

وقال السّيرافي : إنما لم ينصبوا بـ « ما » إذا كانت مصدراً ، لأن الذي يجعلها اسماً وهو الأخفش. فإن كانت معرفة فهي بمنـزلة الذي ، فيرتفع الفعل بعدها كما يرتفع في صلة الذي . وإن كـانت نكرةً فيكون الفعل بعدها صفة فلا تنصبه. وأما / سيبويه فجعلها حرفاً، [٢/ ٢٥٤]
وجعل الفعل بعدها صلةً لها .

والجواب على مذهبه : أن المعنى الذي نصبت به أن هو شبهها بأنّ المشدّدة لفظاً ومعنىً ، ولذلك لم يجمعوا بينهما ، فلا تقول : أنّ أنْ تقوم كما يستقبحون أنّ أنّ زيداً قائم ، وهذا مفقـود في « ما » ، وأيضاً فـ « ما » يليها الاسم مرّةً والفعل أخرى ، فلم تختص. انتهى .

وقال ابن يعيش : الفرق بين أن وبين «ما» : أنّ « ما » تدخل على الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ، وأنْ مختصة بالفعل؛ فلذلك كانت عاملة فيه ، ولعدم اختصاص « ما » لم تعمل شيئـاً .

باب الجوازم

مسألة [في تسكين لام الأمر]

يجـوز تسكين لام الأمـر بعـد واو وفـاء نحــو : ﴿ ولْيُـوفُــوا

نَذورهم ﴾[1] ، ﴿ فَلْيَستجِيبوا لِي ولْيُؤمنوا بي ﴾[2] ولا يجوز ذلك في لام كي .

وفرّقَ أبو جعفر النحاس : بأَن لام كي حذف بعدها أن ، فلو حذفت كسرتها أيضاً لاجتمع حذفان بخلاف ، لام الأمر .

وفرق ابن مالك : بأن لام الأمر أصلها السّكون فردت إلى الأصل ، ليُؤمن دوام تقوية الأصل بخلاف لام كي ، فإن أصلها الكسر ، لأنها لام الجر .

مسألة [في لم ولمّا هل غيّرتا صيغة الماضي إلى المضارع أو معنى المضارع؟

اختلفت في لَمْ ولمّا ، هل غيّرتا صيغة الماضي إلى المضارع أو معنى المضارع إلى المضيّ على قولين .

ونسب أبو حيّان الأول إلى سيبويه ، ونقل عن المغاربة أنهم صَحّحوه ، لأن المحافظة على المعنى أَوْلى من المحافظة على اللفظ .

(١) الحج / ٢٩ .
(٢) البقرة / ١٨٦ .

والثاني : مذهب المبرّد وصحّحه ابن قاسم في (الجني الدّاني)، وقال : إنّ له نظيراً، وهو المضارع الواقع بعد لو ، وأن الأوّل لا نظير له[1] .

ولا خلاف أن الماضي بعد أن غيّر فيه المعنى إلى الاستقبال ، لا صيغة المضارع إلى لفظ الماضي .

والفرق كما قال أبو حيّان : أنّ « أنْ » لا يمتنع وقوع صيغة الماضي بعدها ، فلم يكن لدعوى تغيّر اللفظ موجب / بخلاف لَمْ [٢/٢٥٥]
ولمّا ، فإنهما يمتنع وقوع صيغة الماضي بعدهما ، فلهذا قال قوم : بأنّه غيّرت صيغته .

مسألة [في أن الأمر صيغة مرتجلة]

الأمر صيغة مرتجلة على الأصح لا مقتطعٌ من المضارع ، ولا خلاف أن النّهي ليس صيغةً مرتجلة ، وإنما يستفاد من المضارع المجزوم الذي دخلت عليه « لا » للطلب ، وإنما كان كذلك ، لأن النّهي يتنزّل من الأمر منزلة النّفي من الإيجاب فكما احتيج في النّفي

(١) انظر الجني الداني /٢٦٧ ، ٢٦٨ ، وقد حققه الأستاذان فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل وطبع بالمكتبة العربيّة بحلب ١٩٧٣ وانظر في المقدمة ترجمة وافية للحسن بن قاسم المرادي .

إلى أداة احتيج في النهي إلى ذلك ، ولذلك كان بـ « لا » التي هي مشاركة في اللّفظ لـ « لا » التي للنفّي .

مسألة [في عدم دخول أداة الشرط على لا التي للنهي]

لا تدخل على « لا » الّتي للنّهي أداة الشّرط فـ « لا » في قولهم : إنْ لا تَفعلْ أفعل للنّفي المحض . ولا يجوز أن تكون للنّهي ، لأنه ليس خبراً . والشّرط خبر فلا يجتمعان .

وقال بعضهم : هي لا التي للنّهي ، وإذا دخل عليها أداة الشّرط لم تجزم وبطل عملها ، وكان التأثير لأداة الشّرط ، وذلك بخلاف «لم » فإن التّأثير لها ،لا لأداة الشرط في نحو : ﴿ **فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا** ﴾[1] .

والفرق : أنّ أداة الشرط لم تلزم العمل في كلّ ما تدخل عليه ، إذْ تدخل على الماضي ، فلم يكن لها إذ ذاك اختصاص بالمضارع ، فضعفت ، فحيث دخل عامل مختصّ كان الجزم له .

ذكره ابّو حيان في (شَرْح التسهيل) .

---

(١)البقرة / ٢٤ .

مسألة [في أن « متى » تجزم ، و « الذي » لا تجزم إذا تضمنت معنى الشرط]

إن قيـل : لِمَ جزمت « متى » وشبههـا ، ولم تجزم «الذي» إذا تضمّنت مَعْنى الشّرط نحو : الذي يأتيني فله درهم .

فالجواب : أن الفرق من وجوه :

أحدها : أن (الذي) وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجُمل ، فأشبه لام التعريف الجنسيّة ، فكما أن لام التّعريف لا تعمـل فكذا « الذي » .

والثاني : أن الجملة التي يوصل بها لا بُـدّ أن تكون معلومـة للمخاطب والشرط / لا يكون إلّا مبهماً . [٢/٢٥٦]

والثالث : « أنّ الذي مع ما يُوصَل به اسمٌ مفرَدٌ ، والشرط مع ما يقتضيه جملتان مستقلّتان .

نقلت ذلـك من خط ابن هشام في بعض تعاليقه. وذكـره ابن الحاجب في أماليه .

مسألة [في عمل إنْ في شيئين]

قال ابن إياز : إن قيل : حرف الجزم أضعف من حرف الجرّ ، وحرف الجرّ لا يعمل في شيئين ، فكيف عملت إنْ في شيئين ؟ .

قيل : الفرق بينهما الاقتضاء، فحرف الجرّ لمّا اقتضى واحداً عمل فيه ، وحرف الجزم لمّا اقتضى اثنين عمل فيهما . انتهى .

باب الحكاية

مسألة [تحكي الأعلام بـ « من » دون سائر المعارف]

تحكي الأعلام بـ « مَنْ » دون سائر المعارف هذا هو المشهور .

والفرق بينها وبين غيرها من المعارف من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الأعلام تختصّ بأحكام لا توجد في غيرها من الترخيم ، وإمالة نحو الحجاج ، وعدم الإعلال في نحو : مكوزة ، وحيوة ، ومحبب ، وحذف التّنوين منها إذا وقع ابن صفة بين عَلَمَيْن ، فالحكاية ملحقة بهذه الأحكام المختصّة بها .

والثاني : أن أكثر الأعلام منقول عن الأجناس مغيّر عن وضعه الأول ، والحكاية تغيّر[1] مُقْتَضٍ[2] مَنْ، والتّغير يأنس بالتغيير.

والثالث : أن الأعلام كثيرة الاستعمال ، ويكثر فيها الاشتراك فرفع الحكاية يوهم أن المستفهم عنه غير السابق ، لجواز أنّ السّامع لم يسمع أول الكلام .

(١) في النسخ المخطوطة : « تغيير »

(٢) في النسخ المخطوطة : « ما اقتضى »

ذكر ذلك (صاحب البسيط) .

قال : والفرق بين « مَنْ » حيث يحكى بها العَلَم وبين « أي » حيث لا يحكى بها ، بل يجب فيها الرفع .

فإذا قيل : رأيت زيداً ، أو مررت بزيدٍ يقال : أي زيد من غير / [٢/٢٥٧] حكاية : أنّ مَنْ لما كانت مبنيّة لا يظهر فيها إعراب جاءت الحكاية معها على حذف ما يقتضيه خبر المبتدأ .

وأمّا أي فإنّها معربةٌ يظهر فيها الرّفع فاستقبح لظهور رفعها مخالفة ما بعدها لها .

ونظيره قول العرب : إنّهم أجمعون ذاهبون ، لمّا لم يظهر إعراب النّصب في الضمير أكّدوه بالمرفوع ، ومنعهم : إن الزيدين أجمعون ذاهبون لما ظهر إعراب النصب ألزموا التأكيد بالنصب .

مسألة [من أنّه لا يحكى المتبع بتابع غير العطف]

لا يُحكى المتبع بتابع غير العطف من نَعْت أو بيان أو تأكيد أو بدل اتّفاقاً .

وأمّا المتبع بعطف النسق ففيه خلاف. حكاه في (التّسهيل) من غير ترجيح ، ورجّح غيره جواز حكايته .

قال أبو حيّان : والفرقُ بين العطف وبين غيره من التّوابع : أنّ

العطف ليس فيه بيانٌ للمعطوف عليه بخلاف غيره من التوابع ، فإنّ فيه بياناً : أن المتبوع هو الذي جرى ذكرُه في كلام المخبر .

وأمّا في العطف فلا يبيّن ذلك بياناً ثابتاً إلّا الحكاية ، وإيراد لفظ المخبر في كلام الحاكي على حالهِ من الحَرَكات .

وقال صاحب (البسيط) : يشترط لجوازها : أن يكون المعطوف عليه والمعطوف عَلَمَيْن نحو : رأيت زيداً وعمرًا ، فإن كان المعطوف عليه عَلَماً ، والمعطوف غير عَلم، فنقل ابن الدّهان منع الحكاية ، وهو الأقوى .

ونقل ابن بابشاذ جوازها تبعاً أو بعكسه لم تَجُز الحكاية اتّفاقاً .

باب النّسب

مسألة [في عدم جواز طَوَليّ بالتحريك في النسبة إلى طويلة]

قال أبو حيّان : فإن قلت : لِمَ أجزت بَيَضات وجوَزات بالتحريك ولم تُجِز : طَوَليّ بالتّحريك في النسبة إلى طَويلة[1] .

---

(١) يقول ابن مالك في الألفية :

وتمّموا ما كان كالطويلة   وهكذا ما كان كالجليلة

فكل ما كان من فعيلة معتل العين صحيح اللام كالطويلة ، فالنسب إليه : طَويليّ بدون حذف الياء ، لأنهم لو حذفوا الياء ، وقالوا : طَوَلي لزم =

قلت : بينهما فرق ، وهو أن الحركة في بَيَضات وجَوَزات عارضة ، فلم / يعتدّ بها ، والنِّسبة بناءٌ مستأنف . [٢/٢٥٨]

باب التصغير

مسألة [في تصغير أرؤس]

قال أبو حيّان : أَرؤس إذا سميّت به امرأة ، ثم خفّفت الهمزة يحذفها، ونقل حركتها إلى الرّاء فقيل: « أَرُس »، وصغّرتها قلت : أُرَيْس ، ولا تدخل الهاء، وإن كان قد صار ثلاثيّاً .

وإذا صغّرت هنداً قلت : هنيدة بالهاء .

والفرق بينهما : أن تخفيف الهمزة بالحذف والنّقل عارض ، فالهمزة مقدّرة في الأصل ، وكأنه رُباعي لم يَنْقُص منه شيء .

فإن قلت : لِمَ لَا تُلْحِقُه بتصغير « سماء » إذا قلت : سُمَيّة أليس الأصل مقدّراً ؟ .

قلت : لا يشبه تصغير سماء ، لأن التخفيف جائزٌ في « أرؤس » عارض بخلاف « سماء » ؛ فإن الحذف لها لازم، فيصير على ثلاثة أحرف ، إذا صُغّرت فتلحقها الهاء .

= قلب الواو ألفاً لتحرّكها ، وتحرك ما بعدها وإنفتاح ما قبلها . انظر الأشموني ٤/ ١٨٨ .

وبهذا الفرق بين أرؤوس وسماء أجاب أبو إسحاق الزجاج بعض أصحاب أبي موسى الحامض حين سأل أبا إسحاق عن ذلك ، وكأن أبو موسى الحامض قد دسّ رجلا لَقِناً فَطِناً على أبي إسحاق فسأله عن مسائل فيها غموض ، هذه المسألة منها ، وكان في هذا المجلس (المشوق)[(١)] الشّاعر فأخذ ورقة وكتب من وقته يمدح أبا إسحاق ويذم من يحسده من أهل عصره .

فقال :

صبراً أبا إسحاق عن قدرة ... فذوا النّهي يَمْتثل الصّبرا
واعجب من الدّهر وأوغاده ... فإنهم قد فضحوا الدّهرا
لا ذَنْب للدّهر ولكنهم ... يستحسنون المَكْر والغَدْرا
نبئت بالجامع كلباً لهم ... ينبح منك الشمس والبدرا
والعلم والحِلْم ومحض الحجا ... وشامخ الأطواد والبحرا
[٢/٢٥٩] والدّيمة الوطفاء في سَحّها ... إذا الرُّبا أضحت بها خَضْرا /
فتلك أوصافك بين الورى ... يأبين والتيه لك الكبرا

(١) شاعر عباسي لايعرف إلا بلقبه لقوله :

وليلة واكف فتقت هموما ... أكابدها إلى الصبح الفتيق
همس فيها الكرى عينيّ بيت ... كأن سماءه عينُ المشوق

انظر معجم ألقاب الشعراء / ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

يـظن جَـهْـلاً والـذّي دسّــه أن يلمسوا العيوق[١] والغفرا[٢]
فـأرسلوا النـزر إلـى غـامـر وغمـرنـا يستـوعـب النّـزرا
قـالـه أبـا إسحـاق عن جاهـل ولا تـضق مـنـك بـه صَـدْرا
وعن خُشار[٣] غَـدر في الـورى خـطيبهم مـن فمـه يـخـرا

مسألة [في عدم إثبات همزة الوصل في استضراب إذا صُغّر]

قال أبو حيّان : فإن قلت : لِمَ لا يجوز إثبات همزة الوصل في نحو : « استضراب » إذا صغّر ، وإن كان ما بعدها متحرّكاً ، لأن هذا التّحريك عارضٌ بالتصغير فلم يعتدّ بهذا العارض كما لم يعتدّ به في قولهم : الحَمَر بإثبات همزة الوصل مع تحريك اللام بحركة النّقل .

فالجواب : أن بين العارضين فرقاً وهو أن عارض التّصغير لازم لا يوجد في لسانهم ثاني مصغر غير متحرّك أبداً وعارض الحمر غير لازم لأنه يجوز أن لا تحذف الهمزة ولا تنقل الحركة فيقال : الأحمر . ولا يمكن ذلك في المصغّر في حال من الأحوال .

(١) العيّوق : نجم أحمر مضيء في طرف المجرّة الأيمن يتلو الثريا لا يتقدمها .
(٢) في القاموس : الغَفْر جمع أغفار وغِفَرة كَعِنَبة وغُفُور . منزل للقمر .
(٣) الخُشار بالضم : سَفِلة الناس .

باب الوقف

مسألة [في الوقف على المقصور المنّون]

إذا وقف على المقصور المنوّن وقف عليه بالألف اتّفاقاً نحو : رأيت « عصا » .

واختلف في الوقف على المنقوص المنوّن .

فمذهب سيبويه : أنه لا يوقف عليه بالياء ، بل تحذف نحو هذا قاض ومررت بقاض ومذهب يونس إثباتها .

قال ابن الخّباز : فإن قلت : فما بالهم اختلفوا في إعـادة ياء المنقوص، واتّفقوا على إعادة ألف المقصور .

[٢/٢٦٠] قلت الفرق بينهما خفّة الألف وثقل الياء / .

باب التّصريف

مسـألة [الـزائد يـوزن بلفظه وزيـادة التضعيف تـوزن بالأصل]

الزائد يوزن(١) بلفظه وزيادة التضعيف توزن بالأصل .

(١) في ط : « يؤزن »،بالهمزة تحريف .

قال أبو حيان : والفرْق : أن زيـادة التضعيف مخالفـة لزيـادة حروف سألتمو نيها من حيث إنها عامّة لجميع الحروف ففرّقوا بينهما بالوزن، وجعلوا حكم المضاعف حُكم ما ضوعف منه، فضعّفوه في الوزن مثله . فلو نطقوا في الوزن بإحدى دَالَيْ قَرْدَد[١] لم يتبين من الوزن كيف زيادتها ، فلما لم تزد منفرد أصلاً لم يجعلوها منفردة في الوزن .

(١) القردد : اسم جبل ، وجمعه قرادد . انظر الممتع وهامشه ١/ ١١٩ .

**** ****

انتهى القسم الرّابع من الأشباه والنظائر النحوية
ويليه (الطراز في الألغاز) وهو
القسم الخامس ، والحمد لله
أولاً وآخراً

الفن الخامس
فن الألغاز

بسم اللّه الرَّحمن الرَّحيم

الحمد لوليّه - والصّلاة والسلام على نبيّه محمد وآله وذويه .

هذا هو الفن الخامس من الأشباه والنظائر ، وهو فن الألغاز والأحاجي والمطارحات ، والممتحنات ، والمعاياة ، وهو منثور غير مرتب . وسميته : (الطّراز في الألغاز) .

[تعريف اللغز]

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في كتابه (موقظ الوسنان وموقد الأذهان) : اعلم أنّ اللّغز النّحويّ قسمان :

أحدهما : ما يطلب به تفسير المعنى .

والآخر : ما يطلب به وجه الإعراب .

[ألغاز الحريري]

فالأوّل ـ كقول الحريريّ[١] : وما العامل الذي يتّصل آخره بأوّله ، ويعمل معكوسُه مِثْلَ عمله ؟ .

وتفسيره (يا) في النّداء فإنه عامل النصب في المنادي وهو حرفان، فآخره متّصل بأوله، ومعكوسه وهو (أي) حرف نداء أيضاً .

وكقوله أيضاً : وما منصوبٌ أبداً على الظَّرف لا يَخْفِضُه سوى حَرْف ؟ .

وجوابه ـ لفظة « عند » ، تقول : جلست عِنْدَه ، وأتيت مِنْ عندِه، لا يكون إلا منصوباً على الظرفية أو مخفوضاً بمن خاصّة .

فأما قول العامة سِرت إلى عندهِ فخطأ .

فإن قيل : لدن ، وقبل، وبعد بمنزلة (عند) في ذلك، فما وجه تخصيصك إياها ؟ .

قلت : لدن مبنيّة في أكثر اللّغات فلا يظهر فيها نَصْبٌ ولا

(١) انظر المقامة الرابعة والعشرين النحوية ٣/ ١٧٤ من شرح مقامات الحريري لأبي العباس أحمد بن عبد المؤمن القيسي الشريشي تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ـ المؤسسة العربية الحديثة للنشر وانظر هذا النص في صفحة ٢١٣ من هذا الجزء .

خفضٌ ، وقبل وبعد يكونان مبنيّين كثيراً، وذلك إذا قُطِعا عن الإضافة . وإنما تبين الألغاز والتمثيل بما يكون الحُكم فيه ظاهراً .

وكقوله : وأين تلبس الذّكران براقِعَ النّسوان، وتبرز ربّات الحِجال بعمائم الرجال ؟.

وجوابه : باب العدد من الثّلاثة إلى العشرة تثبت التاء فيه في المذكّر ، وتحذف في المؤنث .

والثاني : وهو الذي يُطْلب فيه تفسيرُ الإعراب وتوجيهُه ، لا بيان [٢٦٢/٢] المعنى كقول الشاعر / :

٣٧٧=جاءك سلمان أبو هاشِما   فقد غدا سيّدَها الحارثُ

شرحه: جاء فعل ماض. كسلمان جار ومجرور، وعلامة الجرّ الفتح ، لأنه لا ينصرف . وإنما أفردت الكاف في الخط ليتأتى الألغاز . أبوها فاعل جاء ، والضمير لا مرأة قد عرفت من السياق .

شِما فعل أمر من شَام البرق يشيمه ، ونونه للتوكيد كتبت بالألف على القياس .

يسيّدها نصب بـ « شم » كما تقول : انظر سيّدها .

والحارث فاعل « غدا » . انتهى كلام ابن هشام .

وقال ابن هشام في (المغنى) : مسألة : يحاجي بها ، فيقال : ضمير مجرور لا يصحّ أن يعطف عليه اسم مجرور ، أَعَدْت الجارّ أم

لم تُعِذْهُ .

وهو الضّمير المجرور بلولا نحو : لولاي وموسى ، لا يقال : إن موسى في محل الجرّ؛ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار هنا ، لأن « لولا » لا تجرّ الظاهر ، فلو أعيدت لم تعمل الجرّ ، بل يحكم للمعطوف والحالة هذه بالرّفع ، لأن لولا محكوم لها بحكم الحروف الزّائدة ، والزائدة لا تقدح في كون الاسم مجرّداً من العوامل اللفظيّة فكذا ما أشبه الزائد .

* * *

ذكر بقية ألغاز الحريري التي ذكرها في مقاماته

قال : ما كلمة إن شئتم هي حَرْفٌ محبوب ، أو اسم لما فيه حرف حَلوب ؟ .

وأيّ اسم يتردّد بين فَرْدٍ حازم ، وَجَمْعٍ ملازم ؟ .

وأيّة هاء إذا التحقت أماطت الثّقل ، وأطلقت المعتقل ؟

وأين تدخل السّينُ فَتَعْزِل العامِلَ من غير أن تجامل؟ .

وأي مضاف أَخَلّ من عُرى الإضافة بِعُرْوة ، واختلف حكمه بين مَسَاءٍ وغُدْوة[1]؟ .

(١) في ط : « وعدوة » بالعين ، تحريف .

وأي عامل نائبه أَرْحَب منه وَكَرْاً ، وأعظم مَكْراً ، وأكثر للّه تعالىٰ ذكراً ؟ .

وأين يجب حِفْظ المراتب ، على المضروب والضارب ؟ .

وأيّ اسم لا يفهم إلَّا باستضافة كلمتين ، أو الاقتصار منه على حرفين ، وفي وضعه الأول التزام وفي الثاني إلزام ؟ .

وأي وصف إذا أردف بالنون نقص[١] من العيون، وقُوِّم بالدّون،
[٢/٢٦٣] وخرج من الزَّبون ، وتعرض للهُون ؟ . / .

* * *

أراد بالأول[٢]: نعم .

وبالثاني : سراويل[٣] .

(١) في شرح المقامات ٣/٢١٤ : « نقص صاحبه في العيون » .

(٢) فسّرها الشريش في شرح المقامات ٣/٢٢٩ بقوله : « فهي نَعَم إن أردت بها تصديق الأخبار، أو العدة بعد السؤال فهي حَرْف، وإن عنيت بها الإبل فهي اسم » .
والنعم : تذكر وتؤنث ، وتطلق على الإبل ، وعلى كل ماشية فيها إبل .
وفي الإبل الحرْف ، وهي الناقة الضامرة، سميت حرفاً تشبيهاً لها بحرْف السيف . وقيل : إنها الضخمة تشبيهاً لها بحرف الجَبل .

(٣) قال الشريشي : قال بعضهم : وهو واحد، وجمعه : سراويلات . فعلى هذا القول هو فرد. وكنى عن ضمّه الخَصْر بأنه حازم .وقال آخرون : بل هو جمعُ واحده : سرْوال مثل : شملال وشماليل، وسِرْبال وسرابيل، فهو على هذا القول جمع . =

وبالثالث : هاء التأنيث الداخلة على الجمع المتناهي ، نحو زنادقة وصياقلة ومسامعه(١) .

وبالرّابع باب أنْ المخفّفة من الثقيلة(٢) .

وبالخامس : لدن(٣) .

= ومعنى قوله : ملازم ، أي لا ينصرف ، وإنما لم ينصرف هذا النوع من الجمع ، وهو كل جمع ثالثه ألف ، وبعدها حرف مشدّد ، أو حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن لثقله ، وتفرّده دون غيره من الجموع بأنه لا نظير له في الأسماء والآحاد .

وقد كنى في هذه الأحجية عمّا لا ينصرف بالملازم ، كما كنى في التي قبلها عما ينصرف باللازم » . انظر ٣/٢٢٩ .

(١) في ط فقط : « وتتابعه » . ومسامعه : أبو قبيلة كما في القاموس . وهذه الهاء اللاحقة بهذا الجمع تجعل هذا الجمع منصرفاً بعد أن كان ممنوعاً من الصرف ، لأنها قد أصارته إلى أمثال الآحاد نحو : رفاهية، وكراهية، فخف بهذا السبب ، وصرف لهذه العلة .

وقد كنى في هذه الأحجية عما لا ينصرف بالمعتقل ، كما كنى في التي قبلها عمّا لا ينصرف باللازم .

(٢) والمراد أن السّين تدخل على الفعل المستقبل وتفصل بينه وبين أنْ التي كانت قبل دخولها من أدوات النصب، فيرتفع حينئذ الفعل، وتنتقل أن عن كونها ناصبة للفعل إلى أن تصير المخففة من الثقيلة كقوله تعالى : ﴿ **علم أن سيكون منكم مرضى** ﴾ (المزمل ٢٠) . وتقديره :علم أنه سيكون . انظر : « شرح الشريشي » .

(٣) لدن من الأسماء الملازمة للإضافة ، وكل ما يأتأتى بعدها مجرور بها إلّا غدوة، فإن العرب نصبتها بـ « لدن » لكثرة استعمالهم إياها في الكلام ثم

وبالسادس : باء القسم ، نائبه الواو[١] .

وبالسّابع نحو كلم موسى عيسى[٢] .

وبالأخير نحو : ضيف تدخل عليه النّون فيقال : ضيفن ، وهو

نوّنتها أيضاً ليتبين بذلك أنها منصوبة ، لا أنها من نوع المجرورات التي لا تتصرف .

وعند بعض النحويين : أن « لدن » بمعنى : « عند » والصحيح أن بينهما فرقاً لطيفاً وهو أن « عند » يشتمل معناها على ما هو في ملكك ومكنتك مِمّادنا منك ، وبَعُد عنك .

ولدن يختص معناها بما حضرك ، وقرُب منك ، انظر (شرح الشريشي) .

(١) باء القسم هي أصل حروف القسم بدلالة إستعمالها مع ظهور فعل القسم في قولك : أقسم بالله ، ولدخولها على المضمر كقولك : بك لأفعلن .

وإنما أبدلت الواو منها في القسم ، لأنهما جميعاً من حروف الشفة، ثم لتقارب معنييهما ، لأن الواو تفيد الجمع، والباء تفيد الإلصاق، وكلاهما متّفق ، والمعنيان متقاربان . ثم صارت الواو المبدلة من الباء أدور في الكلام ، وأعلق بالأقسام ، ولهذا ألغز بأنها أكثر لله تعالى ذكراً . ثم إن الواو أكثر موطناً من الباء ، لأن الباء لا تدخل إلّا على الاسم ، ولا تعمل غير الجرّ . والواو تدخل على الاسم والفعل والحرف . وتُجَرّ تارة بالقسم ، وتارة بإضمار رُبّ ، وتنتظم أيضاً نواصب الفعل وأدوات العطف ، فلهذا وصفها برحب الوكر ، وعِظَم المكر. انظر شرح الشريشي .

(٢) الفاعل والمفعول المقصوران لإزالة الإلباس يجب حينئذ إقرار كل منهما في رتبته ، ليعرف الفاعل منهما بتقدّمه ، والمفعول بتأخّره .

الطّفيليّ [١] .

[أحاجي الزمخشري]

وللزّمخشرّي (كتاب الأحاجيّ) [٢] منثور وشرحه الشيخ علم الدين السخاوي بشرح سماه : « تَنوير الدّياحيّ في تفسير الأحاجي » وأتبعه بأحاجٍ له منظومة وأنا ألخص الجميع هنا .ا

قال الزّمخشري أخبرني عن فاعِلٍ جُمِع على فُعلَة ، وفعيل جُمِع على فَعَلَة .

(١) لم يجب السيوطي عن اللغز الذي قبل الأخير وهو : وأي اسم لا يفهم إلّا باستضافة كلمتين . . الخ .

وجوابه كما ورد في شرح المقامات للشريشي بقوله : « هو مهما » وفيها قولان : أحدهما أنها مركبة من : « مه » التي هي بمعنى : أكْفُفْ ومن « ما » . والقول الثاني : وهو الصحيح ـ أن الأصل فيه « ما » فزيدت عليها « ما » أخرى ، كما تزاد على « إنّ » ، فصار لفظها « ماما » فثقل عليهم توالي كلمتين بلفظ واحد ، فأبدلوا من ألف « ما » الأولى « ها » فصارتا : « مهما » . ومهما من أدوات الشرط والجزاء . . وإن اقتصرت منها على حرفين وهما : « مه » التي بمعنى : اكفف فهم المعنى ، وكنت ملزما من خاطبته أن يكف». انظر شرح الشريشي ٣/٢٣٢ .

(٢) طبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتورة بهيجة باقر الحسني عام ١٩٧٣ نشر دار التربية باسم : « المحاجاة بالمسائل النحوية » .

(٣) في ط : « بأحاجي » .

الأول : باب قاضٍ وداعٍ (١) .

والثاني نحو سَرِيٍّ وَسَراة (٢) .

* * *

وقال أخبرني : عن تنوين يجامع لام التّعريف وليس إدخاله على الفعل من التّحريف .

---

(١) في المحاجاة / ٧١ : وذلك قولك : قضاة ، ودعاة ، خالف بضمة فائه جمع الصحيح والمعتل العين حيث جاء على فَعلَة بفتحتين وذلك نحو : الكفرَة ، والفَجَرة . والرّاضة » .
والراضة جمع رائض، من : راض المهر رياضة ورياضاً : ذلّله فهو رائض . انظر القاموس .

(٢) في المحاجاة : « وهو اسم جمع ، جعله سيبويه في أنه غير تكسير مثل : إخوة في جمع أخ. قال: ويدلك على هذا قولهم : سَرَوات. وفي هامش سيبويه ٣/ ٦٢٥ تحقيق أستاذنا هارون: « السيرافي : هكذا رأيته في هذه النسخة وغيْرها من النسخ ، وهو غلط عندي ، لأن إخوة فِعْلَة ، وفعِلة من الجموع المكسّرة القليلة كأفْعُل ، وأفْعلة وأفعال ، كما قالوا : فتًى وفِتْية ، وصبيّ وصِبْية، وغلام وغلمة. والصواب أن يكون مكان إخوة : أُخْوة حتى يكون بمنزلة صُحْبة. وقد حكى الفراء في جمع أَخ : أُخوة » .
هذا وانظر تفصيل هذه القضية في المحاجاة /٧٢ . وفي هامشه : قال السخاويّ في نهاية الفصل : وقد أردفت أحجيتين هاتين بأحسن منهما موقعاً ، وأكثر فائدة فقلت :

وما اسم جمع كالفعل منه ... وما اسمٌ فاعلٌ فيه كفعلِ
له وزنان يفترقان جمعاً ... ويتحدان فيه بغير فَصْلِ

هو تَنْوين التّرَنّم(١) والغالي (٢) .

* * *

وقال : أخبرني عن واحـدٍ من الأسماء ثُنّي مجمـوعاً بـالألف والتاء .

أخبرني : عن مُوحّـدٍ في معنى اثنين ، وعن حركـةٍ في حُكْم حركتين .

أخبرني : عن حركةٍ وحرفٍ قد استويا ، وعن ساكنين على غير

---

(١) تنوين الترنّم : هو النون اللاحقة للقوافي المطلقة ، التي أخرها حرف مدّ عوضاً عن مدّة الإطلاق كقوله :

أفلّى اللوم عـادل والـعتـابـنْ　　وقُـولي إن أصبتُ لـقـد أصـابن

والأصل : العتابا .

وتنوين الترنّم على حذف مضاف أي قطع الترنّم ، لأن الترنّم مدّ الصوت بمدة تجانس الروي .

(٢) التنوين الغالي : هو النون اللاحقة للقوافي المقيدة ، وهي التي رويها ساكن غير مد كقوله :

أحـار بْن عمـرو كـأنّي خَمِـرنْ　　ويعـدو على المـرء مـا يـأتَمِـرنْ

الأصل : خمر ، ويأتمر .

وكقوله :

قـالت بنـات العم يـا سلمى وإننْ　　كـان فقيـراً معـدمـا قـالت وإننْ

فإن هاتين النونين زيدتـا في الوقف كمـا زيدت نـون ضيفن في الوصل والوقف ، وليستا من أنواع التنوين حقيقة لثبوتهما مع أل وفي الفعل والحرف ، وفي الخط والوقف .

وسمّى : بالتنوين الغالي ، لأن الغلو : الزيادة ، وهو زيادة على الوزن .

انظر الأشموني ١/٣١/٣٢، ٣٣.

حدّهما (١) قد التقيا .

أخبـرني : عن اسم على أربعة فيـه سببان لم يمتنـع صـرفـه بإجماع ، وعن آخر ما فيه إلّا سَبَبٌ واحد وهو حقيق بالامتناع .

أخبرني عن فاء ذات فَنَّين ، وعن لام ذات لَوْنَيْن (٢) .

* * *

الأولى (٣) : نحو السُّرى والشّرى(٤) ، والبّثّ والنّثّ ، و « قاتعه

(١) في ط فقط : « حـدّهمـا » وفي المحـاجـاة والنسـخ المخـطوطـة : « حدّيهما » .

(٢) انظر هذه الألغاز في المحاجاة من ص ٧٦ ـ ٨٤ .

(٣) هـذا والأسئلة التي طلب الإخبـار عن إجـابتهـا ، وهي أربعـة أسئلة سابقة قبل السؤال الخامس الذي نص على الإجابة عنه بقوله : الأولى ـ لم ينص على إجابتها في نسخ الأشباه جميعها .

والإجابة عنها من كتاب « المحاجاة » كما يلي :

الإجابة عن السؤال الأول :

الواحد من الأسماء الذي ثني مجموعاً بالألف والتاء « هو قولك فيمن سميته بـ « تمـرات » أو « مقبـلات » : « تمـراتـان » و « مقبـلاتـان » وفـي « أذرعات » : أذرعاتان » . و « أذرعات بلد في بلاد الشام » .

الإجابة عن السؤال الثاني :

المَوحد في معنى اثنين هـو : « كِلا » ، « كمـا أنّ كلا » مفـرد في معنى الجمع . ولذلك رجع الضمير إليه مفرداً كقوله تعالى : ﴿ **كلتا الجنتين آتت أكلها** ﴾ (الكهف / ٣٣) ، كما رجع إلى « كلّ » في قوله تعالى : ﴿ **إن كلّ من في السموات والأرض إلّا آتى الرَّحمن** ﴾ (مريم / ٩٤) .

والحركة التي في حكم حركتين هي « الضمة » في « فُعْل » هي في حكم فَتْحَتي : « فَعَل » كـ « رُشْد » و « رَشَد » ، ولذلك جمع : « فَلَك » على =

= « فُلْك » كما جمع « أَسَد » على « أُسْد » .
والإجابة عن السؤال الثالث :
« مساواة الحركة الحرف في نحو : « جَمَزي » (وهو ضرْب من السّير) حيث اعتبرت اعتبار الألف في نحـو : « حُباري » وذلـك أنّ « جمزي » أخت : « سَكْرى » في وقوع ألفهـا رابعة ، ثم لم يجيـزوا في ألفها ـ إذا أضافوا ـ إلاَّ طرحها دون قلبها كما فعلوا في « حبارى » سواء ، ولا فصل بين البناءين إلاَّ سكون العين وحركتها ، فإذا كان حكم البناء المفارق بـزيادة الحركة حكم المفارق بزيادة الحرف تبيّن استواء الحرف والحركة » .
و « السّاكنان على غير حدّيهما التقيا » في قـولك : الحسن أورع أم ابن سيرين ؟و « آيمن الله يمينك؟ لأن حدّ التقائهما أن يكون الأول حرف لين، والثاني مدغماً نحو : الضّالّين ، وحادّ اللّه » .
الإجابة عن السؤال الرابع :
في المحاجاة : الأول وهو الذي لم يمتنع صرفه : « أربع » في : « سررت بنسوةٍ أربعٍ ، فيه الوزن والوصف وهو غير ممتنع .
والثاني : وهو الممتنع : « أحمر » اسماً في « رُبَّ أحمَر » هو ممتنع عند سيبويه، ولا سبب إلا الوزن .
وعن المازنيّ أنه لقى الأخفش ، فسأله عن « أربع » ، فتعلق بالأصل الذي هو الاسميّة ، فألزمه أصل « أحمر » الذي هو الوصفية . قال : فلم يأت بمقنع .
وقولي : أربعة احترازاً مما فيه سببان من نحو: « هند » و « دعـد » وفيه مذهبان : أسّدهما الصرف الذي نطق به القرآن » .
انظر الإجابات في المحاجاة من ص ٧٦ ـ ٨٤ ، وقد سجلتها باختصار
(٤) في ط فقط : « والسرى » بالسين تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والمحاجاة / ٨٤ . والسّرى ، ألفها واو من سَرُوَ ككرم ودعا ، ورضي ، والمصدر : سراوةً، وسـرْواً وسراً ، وسـراءً ، والوصف سـريّ . وجمعه: أسرياء ، وسَروَاء ، وَسُرًى وسرواً . انظر القاموس .

الله » و « كاتعهُ » بمعنى : قاتله ، وبيد أني من قريش ، وميدأنّي(١) ونحو : وُزن وأُزِن، وهو قياس مطّرد في المضموم .

وفي المكسور ، نحو : وشاح ووعاء ، وإشاح وإعاء .

والمفتوح نحو : وسَن وأَسَن ، وَوَبِد وَأَبِدَ : إذا غَضب ، وَوَلِه

[٢/٢٦٤] وأله : تحيّر ، وما وَبِهَ له ، وما أبه ، سماعٌ / بإجماع .

والثانية(٢) : نحو : عضه وسنه ، هي هاء في ، عضه وعضاه ، وبعيرٌ عاضِه وَعَضِه ، أي راعى العِضاه(٣) . وعَضَهَه : إذا شَتَمه . وفي نخلة سنهاء(٤) ، وسانهت الأجير.

وواو في عضوات ، وسنوات .

* * *

أخبرني : عن نسب بغير يائه ، وعن تأنيث بتاء ليس بتائه .

الأول : ما دلّ عليه بالصيغة نحو : عواج ، وبتات(٥) ،

---

(١) وردت في الصاحبي : « قال أبو عبيد : وأحسِبُ أفصح هؤلاء بني سعد بن بكر ، وذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا أفصح العرب مَيْد أني من قريش » . انظر ص /٤١ .

(٢) وهي اللام ذات اللونين .

(٣) العضاه : شجر الشوك .

(٤) في اللسان : « سنه » : « وسانهت النخلة ، وهي سنهاء ، حملت سنة ، ولم تحمل أخرى .

(٥) في ط : « وبتار » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والمحاجاة .

ودارع [١] ولابن .

ونظير دلالتَيْ العلامة والصيغة قولك : لِتَضْرِب واضْرِب .

والفرق بين البناءين : أن فعّالاً لما هو صنعة [٢]، وفاعلاً لمباشرة الفعل .

والثّاني : بنت وأخت، لأن تاءهما بدلٌ من الواو التي هي لام، إلّا أن اختصاص المؤنّث بالإبدال دون المذكّر قام علماً للتأنيث ، فكأنّ هذه التاء لاختصاصها كتاء التأنيث .

ونحوها التّاء في مسلمات هي علامة لجمع المؤنث ، فلاختصاصها بجمع المؤنث كأنها للتأنيث، ومن ثَمّ لم يجمعوا بينها وبين تاء التأنيث، فلم يقولوا، مسلمتات .

فإن قلت : ما أدراك أنها ليست تاء تأنيث ؟ .

قلت : لو كان كذلك لقلبها الواقف هاء في اللغة الشائعة .

فإن قلت : فَلِمَ قَلبها مَنْ قلبها هاء في الوقف فقال : البنون والبناه ؟ .

قلت رآها تعطيه ما تعطيه تاء التأنيث فتوهمها مثلها [٣] .

(١) وفي ط : « ودراع » بتقديم الراء على الألف، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والمحاجاة .

(٢) في ط : « صيغة » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والمحاجاة .

(٣) انظر المحاجاة / ٨٧ ، ٨٨ .

* * * *

أخبرني : عن نعت مجرور ، ومنعوته مرفوع ، وعن منعوت موحّد ونعته مجموع .

الأول : نحو : هذا جُحْرُضَبٌّخَرِبٍ (١) .

والثاني قول القطامي :

٣٧٨= كأن قيود رَحْلى حين ضَمّت حَـوالب غُزّرا ومِعاً جِياعا(٢)

---

(١) ومنه قول امرىء القيس :

كـأن ثبيـراً في عـرانين وَبْله كبيـرُ أنـاسٍ في بجادٍ مُـزمّـلِ

من شواهد : الخزانة ٢/ ٣٢٧ ، والخصائص ٣/ ٢٢١ ، والضرائـر للألوسي ٢٥٨ .

ومنه أيضاً قوله الحطيئة : ديوانه / ١٣٩ .

فـإيّـاكـم وحيّةَ بـطْنِ وادٍ هَـمُـوز النّـابِ لـيس لكـم بِسِـيٍّ

والسّيّ : النّد والمثل ، فـ « هموز » نعت الحيَّة ، وهي منصوبة وجرّ لمجاورة وادٍ

وقول ذي الرّمّة : ديوانه /٨ .

نـريـك غُـرَّةَ وَجْـهٍ غيــر مُعْـرَقــةٍ ملسـاء ليس بهـا خـال ولا نــدبُ

من شواهد : خزانة الأدب ٢/ ٣٢٤ ، والضرائر / ٢٥٥ .

ورواية الديوان * تريك سنة وجه غير مُقْرِفَةٍ *

فـ « غير » نعت لـ « غرة » وهي منصوبة ، وجُرّ للمجاورة .

(٢) من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث .

ورواية المحاجاة : « فتور رحلي » والفتور : السكون بعد الحدّة واللّين بعد الشدة . وفي اللسان : « معي » * كأن نسوع رحلي *

وفي ط : « قيود رجلي » وتشاركها في ذلك بعض المخطوطات والمخطوطات الأخـرى : « قيود رحلي » ومن المقـارنة نستـطيع أن نقـول : « رجلي » =

جعل « المعَا » لفرط جوعه بمنزلة أمعاء جائعة ، فجمع النعت مع توحيد المنعوت .

* * *

أخبرني : عن فصل ليس بين المعرفتين فاصلاً ، وعن رُبَّ على المعرفة داخلاً / [٢/٢٦٥]

الأول : نحو : كان زيدٌ هو خيراً منك ، « إنْ تَرني أنا أقلَّ منك مالاً »(١) .

وإنّما ساغ ذلك في « أَفْعَل مِنْ » لا متناعه من دُخول لام التّعريف عليه امتناع ما فيه التّعريف فشبّه به وَأُجْرى حكمُه عليه .

والثاني : نحو قولهم : رُبَّ رَجُلٍ وأخيه .

قال سيبويه : ولا يجوز حتّى تذكر قبله نكرة(٢) .

* * *

أخبرني : عما يُنْصب وَيُجَرّ وهو رفع ، وعمّا تدخله التّثنية وهو جمع .

الأول : المحكيّ(٣) .

= تحريف صوابه : رحلي لأنه المناسب للحوالب .

(١) الكهف / ٣٩.

(٢) بعده في المحاجاة : « فيعلم أنك لا تريد شيئاً بعينه » . انظر ص ٩٥.

(٣) في المحاجاة ما نصه : « قول أهل الحجاز لمن يقول : رأيت زيداً » : « من زيدا » ولمن يقول : «مررت بزيدٍ» : « مَن زيدٍ » . انظر/ ٩٦ .

والثاني : قولهم « عندي لقاحان سوداوان »[١] وقوله :

٣٧٩= * بَيْن رماحَيْ مالكٍ وَنَهْشَلِ [٢] *

وقوله :

٣٨٠= لأصبح الحيُّ أوباداً ولم يَجِدوا عند التّفَرُّقِ فِي الهَيْجا جِمالَيْن.[٣]

* * * *

أخبرني ، كيف يكون متحرّك يلزمه السكون ؟ .

---

(١) أنظر سيبويه ٢/٢٠٢ ، والهمع ١٠/١٣٩، واللقاح : جمع لَقوحُ مثل : قلوص وقلاص ، وفي اللسان : لقح : لقاحان أسودان .

(٢) من أرجوزة طويلة لأبي النجم مطلعها :

الحمد للّه العليّ الأجْلل الواسع الفضل الوهوب المجزل

في الخزانة ١/٤٠ .

وقبل الشاهد :

* تَبَقَّلت من أوّل التَّبَقُّلِ *

وكذلك في الطرائف الأدبية /٥٧ .

وتبقلت أي أنها رعت البقل في أول الربيع ، فأسنمت

ورماحا مالك ونهشل : موضعان . يقول : رعت بين هذين الموضعين لأنهما كانا حِمًى ، ولكن لعزّنا رعيناها ، ولا نخاف عليها الغارة .

(٣) البيت لعمرو بن العدّاء الكلبي ، وثنّى الجمال لأنه جعلها صنفين : صنفاً لترّحلهم ، وصنفاً لحربهم .

من شواهد : ابن يعيش ١٥٣/٤، والهمع رقم /٦٣، وانظر اللسان : « وبد » وقبله :

سعى عقالاً فلم يترك لنا سبداً فكيف لو قد سعى عمرو عقالين

والأوباد : جمع وَبَد وهو الفقر والبؤس .

هو عيّن حَيٍّ، وغيٍّ [١] ، وضفٌّ في قولهم : ضَفُّ [٢] الحال . وزنها : فَعِل [٣] لأنه من باب فَرِح ، وَبَطِر وَأشِر .

* * * *　　* * * *

أخبرني : عن واحدٍ وَجَمْعِ لا يفرِّقُ بينهما ناطق ، إلاّ أن الضّمير بينهما فارق .

هما فُلْك، وفُلْك للواحد والجمع .

ومثله : جَمَلٌ هِجَانٌ ، وإبلٌ هِجَانٌ ، ودرع دِلاصٌ [٤] ودروع دلاص .

* * * *　　* * * *

أخبرني عن فاعل خَفِي فما بدا ، وآخَرَ لا يخفي أبداً .

---

(١) في ط : وبعض النسح المخطوطة « عيّ » بالعين ، وفي المحاجاة وبعض النسخ المخطوطة الأخرى : « غى » بالغين .

(٢) في المحاجاة / ٩٨ : من الضفف وهو القلة والشدة .

(٣) في المحاجاة /٩٨ : « فاإن قلت : من أين عِلم ذلك ، وما أنكرت أن يكون أمرُها على ظاهره : « فَعْلاً » لا « فَعِلا » كما جاء في بابها الذي هو فَعِل يَفْعل : « رجل شَكْسٌ » ، وبنان شَثْنٌ؟ . قلت : الباب على فَعِل كـ « فَزِع » و « وَجلٍ » و « فَرِحٍ » و « أَشَرٍ » فوجب الحمل عليه ، والقياس به .

(٤) دِرْعٌ دِلاص : أي ملساء ليّنة .

الأول : فاعل افْعَل ، وَنَفْعَل ونحوهما[١] .

الثاني : الواقع بعد إلَّا نحو ما قام إلَّا زيدٌ أوْ إلَّا أنا[٢] .

* * * * * * * *

أخبرني : عن حرف يزاد ، ثُمّ يزال ، وأثره باقٍ ما له آنتقال .

هو نون التثنيّة والجمع ، تزال وأثرها باق في نحو : هما الضاربا زيداً، والضاربو زيداً[٣] .

(١) علق الزمخشري في المحاجاة /١٠٢ على ذلك بقوله : « لا يكون فاعلهما اسما ظاهراً ولا يكون أيضاً ضميراً بارزاً ، كما يستند : « افْعَلْ » ، و « وَلِتَفْعَل » في الأمر إلى ضمير بارز في قولك : اضربا ، واضربوا ، واضربي ، واضربْن . . . فان قلت : أما تقول : أفعل أنا ، ونفعل نحن ؟ قلت : ليسا بمستندين إلى هذين المنفصلين ، إنما استنادهما إلى مستترين ، وهذان مؤكدان لهما » .

(٢) علق الزمخشري بقوله: « والفاعل إذا وقع بعد إلّا لم يستتر أبداً، لأنّ إلاّ ضَرَبَتْ سدًّا بينه وبين فعله ، فأنّى يتصل به حتى يستتر فيه ؟ فهو إذاً على عكس حال الذي قبله :
إما اسم ظاهر كقولك : ما ضربَ إلَّا زيدٌ . أو ضمير منفصل نحو : ما ضرب إلَّا أنا ، أو أنت ، أو هو » .

(٣) في ط والنسخ المخطوطة : الضاربا زيدٍ ، والضاربو زيدٍ بالجر تحريف ، وإن كان سليم الأسلوب إلَّا أنه في هذا الموضع ليس مراداً، وإنما المراد نصب « زيد » لأن أثرها باق وإلَّا لما كان لغزاً. يدلّ على ذلك ما علّق به الزمخشري على هذا اللغز بقوله : « وفي قراءة من قرأ : ﴿ **والمقيمي الصّلاة** ﴾ (الحج / ٣٥)
نصبت : « الصلاة » وهي قراءة ابن محيصن ، وابن أبي إسحاق ، والحسن . انظر قراءة رقم ٥٥٨٨ في معجم القراءات .

* * * *

أخبرني : عن حرف يوحّد ، ثم يُكَثّر ، ويؤنّث ثم يذكّر .

الأول : باب تمرة وَتَمْر .

الثاني : باب العدد ثلاثة إلى عشرة/ . [٢/٢٦٦]

أخبرني : عن معرّف في حكم ألتّنكير ، ومؤنث في معنى التذكير .

الأول : مررتِ بالرّجل مثلك أو برجل مثلك . لا يكاد في نحو هذا الموضع يتبيّن الفرْقُ بين النّكرة والمعرفة . ومثله :

٣٨١= * ولقد أمرّ على اللّئيم يَسُبُّني [١] *

والثاني : باب علاّمة ونسّابة .

أخبرني : عن واحد يوزن بأربعة [٢] ، وعن عشرة عند بعضهم مُتّسعة .

الأول هو باب ق، وع، وش، ونحوها توزن بافْعِل ولا يقال : وزنه : عِ .

والثاني : حروف العطف عند النّحويين عشرة . وقد تسّعها أبو عليّ الفارسي حيث عزل عنها إمّا .

---

(١) سبق ذكره . انظر الشاهد رقم ٣٠٤ .

(٢) الوزن بالأصول ، وعلّق الزمخشري بقوله : قِهْ في قِ عرضك وَرَه في رَ رأيك يوزنان بـ «افْعِل » و « افْعَل » ، ولا يقال في وزنهما : عِهْ وقِهْ .

* * * *

أخبرني : عن زائدٍ يمنع الإضافة ويؤكّدها ، ويفكّ تركيبها ويؤيّدها .

هو اللاّم في قولهم : لا أبا لك ، هي مانعة للإضافة فاكّة لتركيبها بفصلها بين ركنيها، وهما المضاف والمضاف إليه، وهي مع ذلك مؤكّدة لمعناها ، مؤيّدة لفائدتها من حيث إنها موضوعة لإعطاء معنى الاختصاص . ونظير تها « تيم » الثانية في :

٣٨٢= * يا تيمَ تَيْمَ عَدِي[1] *

اقحمت بين المضاف والمضاف إليه ، وتوسّطت بينهما، كما قيل : « بين العصا ولحائها »، وهي بما حصل بتوسّطها[2] من التكرير، معطيةٌ معنى التّوكيد والتشديد .

وهذه اللاّم لها وجه اعتداد ، وَوَجْهُ اطّراح ، فوجه اعتدادها :

---

(١) قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

يا تيمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبا لكُمُ ... لا يُلْفِينكم في سوءة عُمَرُ

والشاهد لجرير ديوانه / ٢٨٥ .

من شواهد : سيبويه ١/٢٦، ٣١٤ ، والخصائص ١/٣٤٥، وابن الشجريّ ٢/٨٣ ، وابن يعيش ٢/١٠ ، ١٠٥ ، والخزانة ١/٣٥٩ ، ٢/١١٦ ، ٤/٢٧٣ ، والمغنى ٢/٥١٠ ، والعينّي ٤/٢٤٠ ، والأشموني ٣/١٥٣ ، والهمع والدرر رقم ١٥٥٢ .

(٢) في المحاجاة : « بتوسيطهما » وفي ط والنسخ المخطوطة : « بتوسطها » .

استصلاحها الأب لدخول « لا » الطّالبة للنّكرات عليه .

ووجه اطّراحها : إنْ لم تسقط « لام » الأب الواجبة الثبوت عند الإضافة .

ونحوه قولهم : « لا يدي لك » سقوط النون مع اللام دليل الاطّراح ، وتنكير المضاف ، وتهيّؤه لدخول « لا » دليل على الاعتداد .

فإن قلت : فكيف صَحّ قولهم : « لا أباك » ؟ .

قلت : اللاّم مقدّرة منوّية ، وإن حذفت من اللّفظ .

والذّي شجّعهم على حذفها شهرة مكانها ، وأنه صارَ مَعلماً لاستفاضة استعمالها فيه ، وهو نوع من دلالة الحال التي لسانها أنطق من لسان المقال .

ومنه حذف(لا)في (تاللّه تَفْتَؤ)[1]/وحذف الجار في قوله رؤبة [٢/٢٦٧]
« خيرٍ » إذا أصبح عندما قيل له كيف أصبحت ؟

وَمَحْمَل قراءة حمزة ﴿ **تساءلون به والأرحامِ** ﴾[2] عليه سديد .
لأن هذا المكان قد شهر بتكرير الجار ، فقامت الشّهرة مقام الذِّكر .

* * * *

أخبرني : عن ميمات هُنّ بدلٌ ، وعِوَض وزيادة .

---

(١) يوسف / ٨٥.

(٢) النساء / ١ .

وعن واحدة هي موصوفة بالجلادة .

البدل : نحو : إبدال طيىء الميم من لام التّعريف .

والعوض في « اللّهُم » عوضت من حرف النداء .

والزّيادة : في نحو : مَقْتَل وَمَضْرب .

والموصوفة بالجلادة هي ميم « فم » بدل من عين « فوه » . قال سيبويه : أبدلوا منها حَرْفاً أجلد منها .

وفي مقامة النّحو[1] من النّصائح : « وَتَجلد في المضيِّ على

(١) في ط فقط : « النحوي » وفي النسخ المخطوطة ، والمحاجاة /١١٧ « مقامة النحو » ، وهي مقامة من مقامات الزمخشري في النحو وهي مقامة طريفة معانيها ظريفة . ومن باب الفائدة نسجلها في هذا الموقف ليقف عليها القارىء من باب التيسير عليه ، وتوفير الوقت للبحث عنها : وها هي ذي :

« يا أبا القاسم : أعجزت أن تكون مثل همزة الاستفهام . إذ أَخَذَتْ على ضَعْفِها صدر الكلام. ليتك أشبهتها متقدّماً في الخير مع المتقدّمين . ولم تُشْبِه في تأخّرك حرف التأنيث والتنوين . المتقدِّمُ في الخير خطرُهُ أَتَمّ ، وديدن العرب تقدمه ما هو أهمّ .

ضارِعْ الأبرار بعمل التّواب الأوّاب . فالفعل لمضارعته الاسم فاز بالإعراب . ومادّة الخير أن تؤثر العزلة ، ولا تبرُز عن الكن . وتُخْفى شَخْصك إخفاء الضمير المستكِنْ ، فإن الخفاء يجمع يديك على النجاة والاستعصام ، كما استعصمت الوَاوُ من القَلْب بالإدغام . ولا يكونَنّ ضَمِيرُك عن الهم الدينيّ ساليا ، كما لا يكون أفعل من الضمير خاليا . وعوِّضْه من تلك السَّلوة ذلك الهمّ. كما عُوّضت الميم من حرف النداء في اللّهمّ .

=

عزمك وتصميمه ، ولا تُقَصّر عَمّا في الفَم من جلادة ميمه .

* * * *

أخبرني : عن ثالث (مقول) : أَعَيْنٌ هو أم واو مفعول؟ .

فيه اختلاف سيبويه والأخفش وقد تقدم في أول الكتاب[1] .

= وقف لربِّك على العمل الصّعب الشديد ، كما تقف بنو تميم على التشديد وأَثْبُتْ على دين الحقّ الذي لا يتبدّلُ ولا يحول : ثباتَ الحركة البنائيّة التي لا تزول . ولا تكن في التّرجيح بين المذهبين كالهمزة الواقعة بَيْن بين . فانظر إلى السُّود والبيضِ كيف تعتقب على ما تحت السماء ، اعتقاب العوامل المختلفة على الأسماء ، فإنّك لا ترى شيئاً إلاَّ مُسْتَهْدِفاً للحوادث والنّوائب . كما ترى الاسم عُرضة للخوافض والروافع والنواصب . وتجلَّدْ في المضيّ على عَزْمِك وتصميمه ، ولا تَقْصُر عما في الفم من جلادة مِيمه وَلْيَحْجُبْك هَمُّك عن الرّكون إلى هؤلاء المُسْتولية، وهم الملوك السلاطين المتغلبة . كما يحجب عن الإمالة الحروف المستعلية . واحذر أن يعرفك الديوانُ وعطاؤه، ما دامت مبدلةً «من واوه ياؤه». انظر مقامات الزمخشري / ١٩٥ إلى ٢٠٠ .

(١) علق الزمخشري في المحاجاة فقال :

قالَ سيبويه : « رأيتهم في اسم المفعول من بنات الياء يقولون : مخيط ، ومبيع ، على حذف واو « مخيوط » و « مبيوع » واستبقاء الياء، فقضيت بمثل ذلك في اسم المفعول من بنات الواو ، وهو حذف الأخرى من واوي : مقوول ، واستبقاء التي هي نظيرة الياء المستبقاة .

ويقول الأخفش : واو مفعول علامة ، فلا أسقطها ، واجعل « ياء مبيع » منقلبة عن واو «مبيوع»، أُسْقط الياء ، فيبقى : « مبوع » ثم أقْلِبُ الواو ياء . وليت الأخفش حين لم يسقط العلامة لم يمسخها . والحق مع صاحب الكتاب » . انظر المحاجاة / ١١٩ ، ١٢٠ .

* * * *

أخبرني : عن اسم بلد فيه أربعة من الحروف الزوائد ، وكلّها أصول غير واحد.

هو « يَسْتَعور »[١] من بلاد الحجاز فيه الياء والسّين والتّاء والواو من جملة الزوائد العشرة ، وكلها أصول في هذا الاسم إلاَّ الواو .

* * * *

أخبرني : عن مائة في معنى مئات ، وكلمة في معنى كلمات .

المائة في ثلثمائة في معنى المئات ، لأن حقّ مميّز الثّلاثة إلى العشرة أن يكون جمعاً .

والكلمة في معنى الكلمات قولهم : كلمة الشهادة ، وكلمة

(١) وردت هذه الكلمة في شعر عروة بن الورد في بيت من قصيدته التي بدأها بقوله :

أرقت وصحبتي بمضيق عمق لبـرْقٍ في تِهَامة مستطير

إلى أن قال :

أطعت الآمرين بصرْم سلمى فطاروا في غضاه اليَسْتَعورِ

والعضاه : الطلح والسمر . وانظر الديوان ٣١ ، ٣٢ وفي هامش المحاجاة كتب البيت محرّفاً حيث كتبت الآمرين : الأمرين بالتثنية ، وكتبت صرْم : صوم . انظر ص ١٢١ .

وعلق الزمخشري أيضاً على : « يستعور » فقال : « وقيل : اليستعور : كساء يجعل على عَجُز البعير ، ويقال : ذهب في اليستعور أي في الباطل .

وكان عند ناس أعور طبيب ، فإذا جاء ببعض خرافاته قالوا له : يا است عور ذهبت في يستعور .

أرادوا : يا أسقط قوم عور وأسفلهم » انظر ص ١٢١ .

الحويدرة[١] ، وقوله تعالى : ﴿ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بيننا وبينكم أن لَا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ ﴾[٢] الآية .

* * * *

أخبرني : عن حرف من حروف الاستثناء ، لم يستثن شيئاً قطّ من الأسماء .

هو لمّا بمعنى إلّا لا يستثنى به الأسماء ، كما يستنى بإلّا وأخواتها ، وإنما يقال : نشدتك اللّه لمّا فعلت ، وأقسمْتُ عليك لمّا فعلت[٣] .

* * *

---

(١) الحويدرة تصغير : الحادرة ، قد جاء في المفضليّات ٤٨ : قال أبو عكرمة : وكان حسان بن ثابت رضي الله عنه إذا قيل له : أنشدنا شعراً يقول : هَل أُنْشِدْتُم كلمة الحويدرة يعني هذه القصيدة :

بكَرَتْ سُميَّةُ بكرةً فتمتّعِ ... وغَدَتْ غُدُوَّ مُفارِقٍ لم يَرْبَعِ

ولم يربع : لم يقم ولم يكف عن السير

وبعده :

وتزوّدت عيني غداةَ لَقِيتُها ... بلوى البُنَيْنَةِ نظرَةً لم تُقْلِعِ

وهي عينية مشهورة مَنْسُوبة للحادرة وهو لقب الشاعر قطبة بن محصن ابن جرْوَل بن حبيب بن عبد العزي . وقد ذكر هذه القصيدة الضبي في المفضليات .والبُنَينة : موضع

(٢) آل عمران/ ٦٤ .

(٣) قال الزمخشري في المحاجاة : « فإن قلت : ما معنى قولهم : أقسمت بالله لمّا فعلت ؟ .

قلت : معناه : طلب الفعل من المخاطب على سبيل الاستعطاف له والاستشفاع بالله إليه ، كما قال ابن هرمة :

أخبرني عن مُكَبّر يُحْسب مصغرا ، وعن مُصَغّر يحسبُ مُكَبّراً .

الأول : سُكَّيْت بالتّشديد يحسبُه من ليس بنحوي مُصغّراً ، وهو خطأ ظاهر ، لأن ياء التّصغير لا تقع إلاَّ ثالثةً[1] ، بل سُكَّيت مكبر كـ «سُكَّيت» . « وسُكَيْت » بالتّخفيف / مصغّرة تصغير التّرخيم . [٢/٢٦٨]

والثاني : « حُبْرورٌ » هو في عداد المكبّرات . وفي قول الأعرابي الذي سئل عن تصغير الحُبارى ، فقال : حُبْرُورٌ[2] .

بالله ربّك إن دخَلْتَ فَقُل له	هذا ابن هَرْمة واقفاً بالبابِ

[انظر ديوانه / ٧٠]

قال الزمخشري : وهذا الكلام محرّف عن وجهه ، معدول عن طريقته مذهوب به مذهب ما أغربوا به على السامعين من أمثالهم ، ونوادر ألغازهم ، وأحاجيهم ، ومُلَحهم ، وأعاجيب كلامهم ، وسائر ما يدلون به على اقتدارهم ، وتصريفهم أعنّة فصاحتهم كيف شاءوا . وبيان عدله : أن الإثبات فيه مقام « مُقام النّفي » ، والفعل مُقام الاسم . وأصله : ما أطلب منك إلاَّ فِعْلك .

فإن قلت : هل تقع « إلاَّ » موقع « لمّا » في هذا الكلام ؟ .

قلت : نعم ، قال سيبويه : وسألت الخليل عن قولهم : « أقسمت عليك إلاَّ فعلت » و « لمّا فعلت » : انظر / ١٢٥ ، ١٢٦ .

(١) قال الزمخشري في المحاجاة / ١٢٧ : « فإن قلت : كيف قلت : لا تقع إلاَّ ثالثة ، وقد وقعت ثانية في تصغير : « ذيّا » و « تيّا » ؟ .

قلت : الأصل : « ذُيّيا » و : « تُيّيا » إلاَّ أنه استثقل إجتماع الياءات ، فَحُذِفتْ الأولى منهما . . . وكذلك : اللّذيّا ، واللّتيا . .

(٢) قال الزمخشري : ومثله ما حكى عن أبي عمرو : أن رجلاً عرض عليه من شعره بحراً من منظومات أهل زمانه ممّا لا يشاكل الشعر إلاَّ بوزنه ورويّه ، =

* * *

أخبـرني : عن مصّغـر ليس لـه تكبيـرٌ ، وعن مكبّـر ليس لـه تصغير .

من الأسمـاء ما وُضـع على التصغيـر وليس لـه مكبّـر نحـو : كُمَيْت » و « كُعَيْت »(١) .

ومنها ما ورد مكبّراً ولم يُصَغّر كَأَيْنَ ، وَكَيْف ، ومتى ، والضّمائر ونحوها .

* * * *

أخبرني : عن كلمة تكون اسماً وحَرْفاً ، وعن أخرى تكون غير ظرفٍ وَظَرْفاً .

الأول: على ، وعن ، وكاف التشّبيه ، ومذ ، ومنذ .

= فقال له : « يا هذا » ! إن الشعراء ثلاثة : شاعر ، وشويعر ، وشعرور ، وما أراك إلَّا من الشعّارين » .
قاس : « شعروراً » على « حُبرور » ، فبناه بناءه ، وجعله أدلّ على الصِّغر من : « شويعر » لأنه موضوع ، وذلك مصنوع » .

(١) الكعيت : كـ « زُبَيـر » : البلبل ، وجمعـه : « كِتعان » بـالكسـر . قـال الزمخشري معلّقاً على هذه الإجابة بقوله : « ولكن جمعهم : « كُمَيتـا » على : « كُمْت » فيه دليل على أن مُكَبّره في التقدير : « أَكْمت »، إن الجمع واردٌ على اعتبار المكبّر المقدّر » . انظر / ١٢٩ .
وقال أيضاً : وجمعهم : « كُعَيتاً » و « جُمَيْلاً » على « كِتْعان » و « جِمْلان » يدل على أن مكّبريهما في التقديـر : « كُعَت » و « جُمَلَ » كـ « نُغَـر » ، و « صُرَد » : [النُّغَر : البلبل : وفراخ العصـافير ، و « الصُّـرَد » : طائـر ضخم الرأس يصطاد العصافير] وجمعهما : [نِغْران ، وصِرْدان] .

والثـــاني : نحــو : اليــوم والليلة ، والسّـــاعــة ، والحين ، والخلف ، والأمام .

❊ ❊ ❊ ❊

أخبرني : عن اسم متى أضيفت أخواته وافقها ، ومتى أفردت فارقها .

هو ذو بمعنى صاحب[١] .

❊ ❊ ❊ ❊

(١) قال الزمخشري معلّقاً : يوافق أخواته في الإضافة ، ويفارقها في الإفراد ، وذلك أنه وضع وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس ، فهو مع الجنس الذي يضاف إليه كشيء واحد ، لا ينفصل عنه :
ألا ترى أن قولك : رجل ذو مال كقولك : « رجل متموّل » ، و « امرأة ذات سوار » كقولك : « متسّورة » . . .
فإن قلت : ما أخواته ؟ وفيم آخاها ؟ .
قلت : هي بقية الأسماء الستة ، ومواخاته لها في الإعراب بالحروف .
فإن قلت : فإن كان ذو معرباً بالحروف كما أعرب « زيدٌ » بالحركة وكما يقول ناس من العرب : « هذا زيدُو » . أفقد جاء اسم معرب على حرف واحد ؟ .
قلت : بل هو اسم معرب على حرفين كـ « دم » و « يد » إلَّا أن لامه تقرأ واواً في حالة الرفع ، وتقلب ألفاً وياءً في حالتي النصب والجرّ، فاختلاف لامه دليل الإعراب ، فلا فرق إذن بينه وبين «دم » في أنهما على حرفين . وإنما افترقا في أن الواو في « ذو » وحدها أدّت مؤدّى الذال والضمـة ، والألف مؤدي الذال والفتحة ، والياء مؤدي الذال والكسرة . والله أعلم .
انظر المحاجاة / ١٣٤ ، ١٣٥ .

أخبرني : عن سَبَبٍ متى آذن بالذّهاب تبعه سائر الأسباب .

هو التعريف في نحو : أَذْرَبِيجَان ، ودرا بجرد ، وخوارزم إذا ذهب عنه بالتنكير(١) لم يبق لسائر الأسباب أثر وهي : التأنيث ، والعُجمة ، والتّركيب .

* * * *

أخبرني : عن شيء من العلامات يشفع لأخيه في السّقوط دون الثّبات .

التّنوين هو المقصود وحده بالإسقاط في باب ما لا ينصرف . وإنما سقط الجرّ لأخوّة ثبتت بينه وبين التّنوين ، وذلك أنهما جميعاً لا يكونان في الأفعال ويختصان بالأسماء، فلهذه الأخوة لمّا سقط التّنوين تبعه الجرّ في السقوط .

فالتّنوين أصل فيه والجرّ تبع كما يسقط الرجل عن منزلته فتسقط

---

(١) في المحاجاة : / ١٣٥ : « ذهب عنه التنكير » تحريف صوابه من الأشباه النسخة المطبوعة والنسخ المخطوطة، لأن المقصود أن هذه الأسماء المعارف أصبحت منكرة .

وأذيبيجان و « خوارزم » من بلاد فارس ، و « دار بجرد » ، وهي كورة بفارس .

قال الزمخشري في المحاجاة / ١٣٥ معلّقاً : « وذلك أن فيها أربعة أسباب : التعريف، والتأنيث ، والعجمة ، والتركيب ، فقضية القياس إذا زال سبب واحد أن تبقى غير منصرفة ولكن التأنيث والعجمة في النكرات لا عبرة بهما ، ولا أثر لهما . والتركيب وإن كان مؤثّراً إلاّ أنه لوحدته لا يظهر أثره » .

أتباعه .

وهذا معنى قول النّحويين : سقط الجرّ بشفاعة التّنوين ، فإذا عاد الجَرّ عند الإضافة واللاّم لم يتصور عود التنوين(١) .

* * * *

أخبرني : عن حرف تلعبُ الحركات بما بعده ، ولا يعمل منها إلاّ الجرّ وحده .

هو « حتّى » يقع الاسم بعدها مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً والجرّ وحده عملُها(٢) .

* * * *

أخبرني : عن اسم صحيح أمكن هو فاعل وما هو مرفوع ، وعن آخر دخل عليه حرف الجرّ وهو عن الجرّ ممنوع / . [٢٦٩/٢]

الأول : « غير » في قول الشمّاخ .

٣٨٣= * لَمْ يَمنع الشُّرْبَ منها غَيْرَ أَن نَطَقَتْ(٣) *

(١) انظر هذا الموضع باستيعاب في المحاجاة / ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٢) وذلك كقولك : « أكلت السمكة حتى رأسها » بالحركات الثلاث ، والجرّ وحده عملها . وتجرّ أيضاً بالعطف على مجرور كقولك : « مررت بالنَاسِ حتّى زيدٍ » .

(٣) تمامه :

* حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقالِ *

في ط : « يخرج » مكان : « يمنع » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة، والمحاجاة / ١٤٠ ، والمراجع النحوية . =

والثاني : حين في قوله :

٣٨٤= * على حينَ عاتَبْتُ المَشِيْبَ على الصّبا[1] *

* * * *

أخبرني : عن شيء وراء خمسة[2] أشياء ، يُجْزم جـوابه في الجزاء .

هو الاسم أو الفعل الذي يُنَزّل منـزلة الأمـر والنّهي ، ويُعْطى حُكْمهما ، لأن فيه معناهما ومؤدّاهما ، فيجزم به كما يُجْـزم بهما ،

= وهو من شواهد: سيبويه ١/٣٦٩، ونسبه لرجل من كنانة، وابن الشجريّ ١/٢٦ ، ٢/٦٤ . وروايتـه : « غيـر أن هتفت »، الخـزانـة ٢/٤٥ ، ٣/١٤٤ ، ١٥٢ ، وشرح شواهد المغنى للسّيوطي /٤٥٨ ، ونسبه لقيس بن رفاعة ، والتصـريح ١/١٥ ، واللسـان : وقل ، والهمـع والدرر رقم ٨٧٠ .

قال صاحب الدرر : والضمير في « منهـا » راجع للوجنـاء ، وهي الناقـة الشديدة ، « والشرب » مفعول « يمنع » ، و « غير » فاعله ، لكنه يُبنى على الفتح جوازاً لإضافته إلى مبنيّ .

وأراد بـ « نطقت » صوّتت مجازاً و « في » بمعنى : « على » و « الأوقال : جمع وَقْل » بسكون وهو ثمر الدّوم اليابس. هذا وقد سبق ذكر الشاهد رقم ٣٦٣.

(١) تمامه :

* وقلت : ألمّا أصح والشيب وازعُ *

سبق ذكره رقم ١٥٦ .

(٢) والأشياء الخمسة هي : الأمر - النهي - الاستفهام - التمني - العـرْض . انظر المحاجاة /١٤٥ .

وذلك قولك : « حَسْبُك ينم النّاس » « واتّقى اللّه امرؤٌ فَعَلَ خَيْراً يُثَبْ عليه » بمعنى : لِيَتق اللّه وليفعل .

* * *

أخبرني : عن ضمير ما اشْتُقّ من الفعل أحق به من الفعل ، وفي ذلك انحطاط الفرع عن الأصل .

هو الضّمير في قولك : « هند زيدٌ ضاربته هي » و « زيد الفرس راكبهُ هو » وفي كُلّ موضع جَرَت فيه الصفّة على غير من[1] هي له ، فالمشتّق من الفعل وهو الصّفة أحق به من الفعل ، لا بُدّ له منه ، وللفعل منهُ بُدّ[2] .

إذا قلت : هندٌ زيدٌ تضربه وزيد الفرس يركبه حتى إن جئت به ، فقلت : « تضربه هي » و « يركبه هو » كان تأكيداً للمستكن . والسّبب قوة الفعل وأصالته في احتمال الضمير[3] . والمشتق منه فرع في ذلك ، ففضّل الأصل[4] على الفرع » .

* * * *

(١) في المحاجاة /١٤٦ : « ما هي له » بوضع « ما » مكان : « مَنْ » .

(٢) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ، وفي المحاجاة /١٤٦ :
« لا بد له وللفعل منه بد » بسقوط « منه » الأولى .

(٣) في المحاجاة /١٤٦ « في احتمال الضمير مسنده » بزيادة كلمة : « مسنده » .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « ففضل الفرع على الأصل » والصواب ما جاء في المحاجاة : لأن اللغز يريد أن يبين انحطاط الفرع عن الأصل ، وليس العكس .

أخبرني : عن زيادة أُوثِـرت على الأصالة، وعن إمالـة ولّدت إمالة .

الأول : حذفهم الألف والياء الأصليّتين للتّنـوين في : « هذه عصاً » و « هذا قاضٍ » .

وليـاء [1] النّسب إلى المُصـطفى ، وحـذف الـلاّم لألف التّكسير ، وياء التّصغير في « فرازد » وفريزد ، وحذف العين في شاك و« لاثٍ »[2] ، وإبقاء ألف فاعل ، وحذف الفاء في « يعد » لحروف المضارعة .

ومن ذلك قول الأخفش في مقول وحذفه عين مفعول لواوه .

والثاني : قولهم . رأيت عماداً[3] ، ولقيت عباداً. أما لوا الألف الأولى / لكسرة العين ، ثم أمالوا الثانية لإمالة الأولى . [٢/ ٢٧٠]

ونظير تسبّب الإمالة للإمالة تسبب الإلحاق للإلحاق في نحـو قولهم : » ألندد »[4] ، وهو ملحق بِسَفَرْجَل . والألف والنّون معاً زائدتان للإلحاق . ولـولا النّون المـزيدة لـلإلحاق لمـا كانت الهمـزة حرف

(١) في ط : « ولياءي النّسب » .

(٢) في المحاجاة/١٤٨ : « لات » بالتاء تحريف ، صوابه من نسخ الأشباه والممتع ٢ /٦١٦ : وهو من لاث يلوث بـالثاء . وفي القـاموس : نبـات لائث ، ولاث ، وليّث : التف بعضه على بعض .

(٣) في المحاجاة /١٤٩ : « رأيت عباداً » بالباء وفي نسخ الأشباه بالميم .

(٤) الألندد : الشديد الخصومة ، وجمعه : لُدُّ ، وألدادُ . انظر القاموس .

إلحاق ، ألا ترى أنها في المدّ ليست كذلك .

* * * *

أخبرني : عن حَلفٍ ليس بحَلفٍ ، وعن إمالة في غير الف .

الأول : قولهم : باللّه إلاَّ زرتني وباللّه لمّا لقيتني ، وبحق ما بيني وبينك لتفعَلَنّ ، صورتـه صورة الحَلِف ، وليس بـه لأن المراد الطلب والسؤال .

والثاني : إمالة الفتحة قبل راء مكسورة نحـو: الضّرر .

* * *

أخبرني : عن فعل يقع بعد مُنْذ ومُذْ ، وعن جملة يضاف إليها المشبّه بإذ .

الأول : نحو ما رأيته مُذْ كان عندي ومُذ جاءني .

والثاني : نحو : كان ذَاك زمنَ زيدٌ أمير ، وزمنَ تأمّر الحجَاجّ ، حقّ هذه الجملة أن تكون على صفة الجُملة التي تضاف إليها(إذ) وهي صفة المضى ، وتكون فعلية تارة ، وابتدائيّة أخرى .

* * *

أخبرني : عن لام تُحْسب للابتداء، والمحقِّقَة يأبون ذلك أشدّ الإِباء .

هي اللام الفارقة الدّاخلة على خبر إنْ المخففة .

أخبـرني : عن دخول أنْ الخفيفـة على بعض الأخبـار ، غيـرُ مُعَوّضة واحداً من جملة الإستار[١] .

---

(١) الاستار كما في المحاجاة : « ربع عشر » ، « الدمنا » [والمنا : إناء يكال به]فاتسعوا فيه ، واستعملوه في كل أربعة ، يقال للرجل : كم هم ؟ فيقول : أستار : أي أربعة . =

أن المخففة إذا دخلت على الفعل وهو المراد ببعض الأخبار عوض ممّا سقط منه أحد الأحرف الأربعة وهي : قد ، وسوف ، والسّين ، وحرف النفي . وشذّ تركه فيما حكاه سيبويه « أما أن جزاك اللّهُ خيراً » .

* * *

أخبرني : عن عينين ساكنةٍ ، يفتحها الجامع ما لم يَصِفْ ، ومكسورةٍ لا يفتحها المتكلّم ما لم يُضِفْ(١) .

الأولى : بَاب تَمْرة يُحرّك بالفتح في الجَمع نحو : تَمَرَات إلَّا في الصفة فتقرّ على سكونها/ كَضَخْمَات . [٢/٢٧١]

والثانية باب « نمر » تفتح في النّسب نحو : نَمَرِيّ .

* * *

= وكان يقال لعاصم والأعمش ، وحمزة ، والكسائي : الإستار وقال جرير :

إن الفرزدق والبعيث وأمه وأبا الفرزدق شرُّما إستار

انظر المحاجاة /١٥٧ .

وانظر ديوان جرير / ١٥٩ من قصيدته المشهورة في رثاء زوجته

لولا الحياء لعادني استعبارُ ولزُرْت قبرَك والحبيب يزارُ

وروايته :

قُرِن الفرزدق والبعيثُ وأُمُهُ وأبو الفرزدق قُبِّح الإستارُ

وقال الزمخشري أيضاً في المحاجاة : /١٥٧ : وقيل : الكلمة معرّبة ، سمعت العرب « جهار » فلم يفصحوا به فقالوا : « إستار » والمراد بالإستار في اللغة الأحرف الأربعة التي قد ذكرها في الإجابة عن اللّغز .

(١) في المحاجاة / ١٥٩ : « لا يفتحها المتكلم ما لم يصف » بالصاد تحريف صوابه من نسخ الأشباه : بالضاد ، والمراد بالإضافة إضافة ياء النسب إلى الاسم .

اخبرني : عن حرف يدغم في أخيه، ولا يدغم أخـوه فيه .

هو اللّام تُدّغّم في الراء، ولا تدغم الـرّاء فيها[١] .

* * *

أخبـرني : عن اسم من أسماء العقـلاء لا يجمع إلّا بـالألف والتّاء .

هو طلحة[٢] .

(١) وذلك كقولـه تعالى : ﴿ كـلا بل ران على قلوبهم ﴾ (سـورة المطففين / ١٤) قال الزمخشري في المحاجاة /١٦٣ : « والراء لا تدغم فيها ، ولا يقرأ ﴿ يغفر لكم ﴾ (آل عمران / ٣١ وغيرها) .هكذا نفى الزمخشري قراءة إدغام الراء في اللام ، وهي قراءة صحيحة قرأها أبو عمرو ، ويعقوب وأبو الحارث . انظر قراءة رقم ٩٩٢ في معجم القراءات .
ويبين الزمخشري السبب في عدم الإدغام فيقول : « وذلك أن في الـراء تكريراً ينزلها منزلة حرفين ، ولذلك كان لها في باب الإمالة شأن من الشأن حتى استعملت على الحروف المستعلية ، وإدغامها في اللام يذهب بذلك ويطمسه » . انظر المحاجاة /١٦٣ .

(٢) فقد قالوا في جمعه : « طَلَحات » .
قال ابن قيس الرقيات : ديوانه / ٢١ .

نضّـر اللّهُ أعـظُمـاً دفنـوهـا   بِسِجْستـان طَلْحــة الـطّلَحـــاتِ

وهو من شواهد : المقتضب ٢/١٨٨ ، وابن يعيش ١/٤٧ ، والخزانة ٣/٢٩٢ .
قال الزمخشري في المحاجاة / ١٦٥ : فإن قلت : هـلّا اعتبروا ذكـورة المُسمّى وعقله ، فقالوا : طلحون ؟.
قلت : لما ثبتت التاء في موحده المنقول من واحدة الطّلح ، ثبتت الألف والتاء في مجموعها تباعاً لجمع واحده . انظر المحاجاة / ١٦٥ .

أخبرني عن مكبّر ومصغّر هما في اللّفظ مؤتلفان ، ولكنّهما في النيّة والتّقدير مختلفان .

« مبيطر » و « مسيطر » إنْ صَغّرتهما قلت : مُبَيْطِر ومُسَيْطِر على لفظ التكبير سواء(١) .

❊ ❊ ❊

أخبرني : عن النِّسبة إلى تَمَرات من التّمرات(٢) وإلى اسم رجل مسمى بتمرات .

النسبة إلى تمرات جمع تَمْرة . تَمْرِيّ(٣) بسكون الميم ، لأنك ترّد الجمع في النسبة إلى الواحد ، وإلى تَمَرات اسم رجل : تَمَرَيّ بفتح الميم ، لأنك تحذف الألف والتاء عند النسب .

❊ ❊ ❊

أخبرني عن اسم ناقص له شتّى أوصاف موصول ، ولازم للإضافة ومضاف إلى فعل وغير مضاف .

هو ذو يكون موصولاً بمعنى الّذي(٤) ، ولازماً للإضافة في نحو: ذو مال،ومضافاً إلى الفعل في قولهم : « اذهب بذي تسلم » .

---

(٤) قال الزمخشري في المحاجاة / ١٦٦ : « وذلك أنه لا بُدّ من حذف إحدى زائديه ، فأولاهما بالحذف « الياء » لأن الميم علامة ، فيبقى : مبطر ، فلا بد لك من تصغيره على : « مبيطر » .

(٥) في ط : والنسخ المخطوطة « من التمرات » بالتاء . وفي المحاجاة : « من الثمرات » بالثاء .

(٦) في ط : جمع « غرة غرى » بالنون في كِلِهما ، تحريف .

(٧) وذلك في لغة طيء .

وغير مضاف في قولهم : الأذواء لذي يزن ، وذي جَدَن ، وذي رُعَيْن وغيرهم[١] .

* * *

أخبرني عن اسم تكبيره يجعل ياءه هاءً وتصغيره يقلبُ هاءَه ياءً .

هو ذي[٢] في إشارة المؤنث تُبدل ياءه هاءً في المكبّر منه خاصة نحو « ذهِ أمة اللّه » ، فإذا صَغّرته رَددته إلى أصلها ياء فتقول في امرأة سميتها بـ « ذه » ذُيِيّة لا ذُهَيّة . / [٢/٢٧٢]

* * *

أخبرني : عن الفَرْق بين ضَمّتَيْ العُلْيا والعُلَيّا ، وبين ضَمّتي أولى وأوليّا .

الفرق بين الأوليين : أن الأولى ضَمّة بناء الفُعْلى[٣] والثّانية ضمّة بناء المصغّر .

وأما الأُخْريان فمتفقتان ، ضمّة المُصَغّر هي ضّمّة المُكَبّر ، لأن اسم الإشارة إذا صُغّر لم يُضَم أوّله .

* * *

أخبرني : عن الفَرْق بين : « لَهْى أُمُّك » ، و « لهْى أبوك » ،

(١) مِثْل : ذي الكلاع ، وذي المنار ، وذي نواس ، وهم ملوك التتابعة وواحد الأذواء عند سيبويه : « ذواً » وهو أصل ذو، وعند الخليـل : « ذوٌّ » . انظر المحاجاة /١٧٢ ، ١٧٣ .

(٢) في المحاجاة : ١٧٢ : « ذا » تحريف لأن ذا أشارة للمذكر فقط .

(٣) في ط والنسخ المخطوط : « الفعل » وصوابه من المحاجاة /١٧٣ .

وبين : لَهِ ابنك ، وَلَهِ أخوك .

لما كان اسم اللّه سبحانه وتعالى لا شيء أدور منه على الألسنة خففّوه ضُروباً من التّخفيف ، فقالوا : « لاهِ أبوك » بحذف اللاّمين[1] وقلبوا ، فقالوا : « لهْى أبوك » وحذفوا من المقلوب فقالوا : « لهْ أبوك » ، وبُنِين لتضمُّن لام التّعريف كأمسِ ، وبُنِي أحدها على السّكون لأنه الأصل ولا مانع .

والثاني : على الكسر ، لأنه الملجأ عند التقاء الساكنين .

والثالث : على الفتح لاستثقال الكسرة على ما هو من جنسها .

***

أخبرني عن مذّكر لا يُجْمَع إلاَّ بالألف والتّاء ، وعن مؤنّث يجمع بالواو والنون من غير العقلاء .

الأول : نحو سُرادق وحمّام .

الثاني : باب سنين ، وأرضين .

***

أخبرني : عن مجموع في معنى المُثَنّى وعن واحد من واحد مستثنى .

الأول : نحو قوله تعالى : ﴿ فقد صَغَتْ قُلُوبُكُما ﴾[2] .

(١) لا ما الإضافة والتعريف .انظر شرح اللغز بالتفصيل في الخاجاة ١٧٤ ـ ١٧٦ .

(٢) التحريم / ٤ .

والثاني : ما جاء في لغة بني تميم من قولهم : ما أتاني زيدٌ إلّا عمرٌو بمعنى : ما أتاني زيدٌ لكن عمرو .

ومنها قولهم : ما عانه إخوانكم إلّا إخوانُهُ .

* * *

هذا آخر أحاجي الزّمخشريّ ونعقبها بأحاجي السّخاوي .

[أحاجي السخاويّ]

قال الشّيخ علم الدين السخّاويّ :

وما اسْمٌ جمعُه كالْفِعْل منه ... وما اسمٌ فاعل فيه كفِعْل
له وزنانَ يَفْتَرقانِ جمعاً ... ويتّحدان فيه بغير فَصْلِ

وقال :

[٢/٢٧٣] وما اسْمٌ[1] ينّوّن لكن قد ... أوجبوا منع صَرْفِه /
وما الّذي حَقّه النّو ... ن حين جَاءُوا بحذفِه

الأول : باب جوارٍ وغواشٍ .

الثاني : (وبيض)[2] .

---

(١) في ط فقط : « ما اسم » .

(٢) لم يذكر النوع الثاني، ومكانه في ط : و« بيض » أي بياض . وفي النسخ المخطوطة الأخرى « بياض » لم يكتب فيه شيء .

وقــال :

مـاذا تقـول أكــاذبٌ أم صــادقٌ ... من قـال وهو يجِـدّ فيمـا يُخْبِـرُ
رجلان أختي منهما وكـذاك في ... أخوي أيضاً من تَحِيضُ وتطهر[1]
وكـذا غـلامـا زوجتي تناكحـا ... حــلاًّ وليس عليهمـا من يُنْكـرُ

وقــال :

مــا اسمٌ أنيــب عـن اسـمٍ ... وكــانَ لا بُــدَّ مِــنْـهُ
وأيــن شَــرْطٌ أتــى لا ... جــوابَ يــلزم عَـنْــهُ
وأيــن نــاب سـكــون ... عـن الـسّـكـونِ أبِـنْـهُ

وقــال :

مــا حـروفٌ ذاتُ وَجْهَين لهــا ... منعـو الصّـرف وطَـوْراً صَـرَفُـوا
ثم ما اسْمٌ كيقوم احتمـل الصّر ... ف والمنــع ، وفيــه اختـلفــوا

وقــال :

ومــا فــاء تــداوَلَـهــا ... ثــلاثــة أحْــرُفٍ عَــدَدا
ومــا عـيـنٌ لــهــا حــرفـا ... ن يــعْــتــورانـهـا أبَـدَا
ولا مــات لــهــا حَــرْفـا ... ن أيـضــاً مـثـلهـا وُجِـدا
ومــا عــيــنــانِ مــع لامـ ... ـين لفـظهمـا قـد اتحــدا
هـمــا في كـلمتيـن هـمـا ... لــمــعــنــى واحـــدٍ وردا
ومــا ضِــدّان ان وُضِـعــا ... ولــولا الـفــاءُ مــا انْفــردا

(١) في هامش المحاجاة/٧٦ : « ومَظهر » بالظاء ، تحريف .

الأول(١) : قولهم في دواء السّم : درياق ، وترياق ، وطرياق .

والثاني : نعق الغراب ، ونغق ، ومعافير ومغافير .

والثالث : جدث وجدف للقبر ، ولازم ولازب . / [٢/ ٢٧٤]

والرابع الجداد والجداذ بالدال المهملة والمعجمة اتحد في كل منهما لفظ العين واللام والكلمتان لمعنى واحد وهو صرام النخل .

والخامس الأرى والشرى فالأرى العسل والشّرى الحنظل، ولولا الفاء ما افترقا إنما فرقت الفاء بين لفظيهما، يقال له طعمان : أرْى وشرى .

وقال :

وما اسم غير منسوب إليه ... أتى لفظ العلامة ليس يخفى
وآخر لم تكن فيه فكانت ... ولم يَزْدَدْ بها في اللّفظ حَرْفا
وآخر فيه كانتْ ثُمّ عادت ... إليه فغيّرت معناه وَصْفا
وأيْنَ مؤنّث لا تاءَ فيه ... بتقديرٍ ولا في اللّفظ تُلْفَى

الأول : بخاتيّ جمع بختي، سميت به رجلاً .

والثاني بخاتي المذكور إذا نسبت إليه أزلت الياء التي كانت فيه وجعلت مكانها ياء النسب ولم يَزْدد حرفاً ، لأن التي أزلتها منه مثل التي ألحقتها .

والثالث : بختي اسم رجل إذا نسبت إليه قلت : بُختي فاللفظ

(١) أي في اللغز الأخير المتمثل في الأبيات التي ساقها ولم يجب عن الألغاز الثلاثة التس سبقته .

واحد والحكم مختلف ، فإنه كان أوّلاً اسماً، فلّما نسبت إليه صار صِفَةً .

والرّابع :المؤنث المسمّى بمذكر نحو : جعفر علم امرأة لا تاء فيه في لفظٍ ولا تقدير .

وقال :

وما خبر أتى فَرْدا ... لمبتدأ أَتَى جَمْعا
وجاء عن المثنى وَهْـ ... ـو فردٌ كافياً قطعا
ويا من يطلب النحو ... وفي أبوابه يَسْعى
أتجمعُ نعت إفراد ؟ ... أجِبنا : محسناً صنعا
وهل للنّعت دون الوصـ ... ـف معنى مفرد يرعى

الأول : قول حيّان المحاربيّ :

٣٨٥=* ألا إنَّ جيراني العَشِيَّةَ رائحُ[1] */ [٢/٢٧٥]

فقوله : « رائح » مفرد أراد به الجمع .

---

(١) تمامه :

* دَعتهم دواعٍ من هوًى ومنادِحُ *

وهو لحيّان بن حلية المحاربيّ ، وعند صاحب الدرر رقم ١٧٧٦ مجهول القائل ، وفي معجم الشواهد ١/٨٤ غير منسوب .

من شواهد : المحتسب ٢/١٥٤ ، ونوادر أبي زيد /١٥٧،والهمع والدرر رقم ١٧٧٦ .

والثاني قوله :

٣٨٦= * فإنّي وقيّار بها لغريب[١] *

والثالث : قولك : مررت بقرشِيّ ٍ وطائيّ وفارسيّ صالِحِين .

أما النّعت والصفة فلا فرْق بينهما عند البصريّين .

وقال قوم منهم ثعلب : النعت ما كان خاصًّا كالأعور والأعرج ، لأنهما يخصّان موضعاً من الجسد ، والصفة للعموم كالعظيم والكريم وعند هؤلاء : اللّهُ تعالى يُوصف ولا يُنْعت .

وقــال :

لِمْ[٢] إذا قُلْت إن زيداً هو القا ئمُ كان الضّمير إنْ شِئْت فَصْلا
فــإذا الــلاّمُ أدخلوهــا عليــه بـطل الفَصْل عندهـا واسْتَقـلاّ
وهـل الفَصْـلُ واقـع[٣] أو لا أو قبل حال هل قيل ذلك أم لا؟ .

(١) صدره :

* فمن يك أمسى بالمدينة رحله *

لضابىء بن الحارث البرجميّ .

من شـواهـد : سيبـويـه ١/٣٨ ، والمغنى ٢/٥٢٧ ، ٦٨٨ ، والخـزانـة ٤/٣٢٣ ، والهمع والدرر رقم ١٦٧٦ .

(٢) في المحاجاة ٩٥ : « لم إنْ » .

(٣) في ط : « واقعاً » بالنصب ، تحريف صوابه من المخطوطات والأسلوب والمحاجاة / ٩٥ .

والـذي بعـد هؤلاء بنـاتـي　　أتراه فَصْلاً مع النَّصب يُتْلى ؟ .
ولم اختصّ رُبّ بـالصَّدر لم تُلْـ　　ـف لـه بين أَحْرُف الجـرّ مِثْـلا
ثُمَّ هل يحسنُ اجتماعُ ضميريـ　　ـن ومـاذا رأى الّذي قـال كلّا؟

إنّما لم يكن فَصْلاً في نحو : إن زيداً لهو القائم ، لأنّهـا لام ابتداء فهو إذن مبتدأ مستقلّ .

وأجاز بعض الكوفيّين : وقوع الفصل في أول الكـلام نحو : ﴿ **قل هو الله أحد** ﴾[1] وبين المبتدأ والحال، وحملوا عليه قـراءة : ﴿ **هؤلاءِ بناتي هن أطْهرَ لَكُم** ﴾[2] بالنصب . وأبى ذلك البصرّيون .

وإنما اختصّت « رب » بالصدر من بين حروف الجر لأمرين :

أحدهما : أنها بمنزلة « كم » في بابها .

والثاني : أنها تشبه حَرْف النّفي ، والنّفي لـه صدر الكـلام، وشبهها بالنّفي : أنها للتّقليل ، والتقليل عندهم نَفْيٌ .

ويؤكّد الضّمير بالضّمير نحو : زيد قام هو ، ومررت به هو ، ومررت بك أنت .

---

(١) الإخلاص / ١ .
(٢) هـود/٧٨ ، وهي قـراءة الحسن ، وزيـدين عليّ ، وعيسى بن عمـر وآخرين . انظر قراءة رقم ٣٦٣٨ من معجم القراءات .

وقـــال :

[٢٧٦/ مـــا لهم استفهمـوا مخـــاطِبَهُم في النُّكْر بالحَرْف عندما وقفوا ؟ /

وأسقطوا الحرف في المعارف والـــ ـوصل ومن بعد ذا قـد اختلفـوا

وواحـــد خـــاطـبـــوا بتـثـنـيـــة وواحـدُ اثْنَيْنِ عنه قـد صَـدَفـوا

إنما أتوا بالعلامة في النّكرة ليفرقوا بينه وبين المعرفة، وذلك من أجل أن الاستفهام في المعرفة ليس معناه معنى الاستفهام في النكرة ، لأن الاستفهـام في المعرفـة عن الصّفة، والاستفهـام في النكـرة عن العين ، فلما اختف المعنى خالفوا بينهما في اللفظ .

وإنما لحقت العلامة في الوقف دون الوصل ، لأن وصل الكلام يفيد المراد ، فلم يحتج إلى العلامة فيه، ولأن الوقف موضع التغيير، فكانت العلامة فيه من جملة تغييراته .

وإنما لم تلحق هذه العلامات المعرفة ، لأنهم استغنوا عن ذلك بالحركات التي يقبلها الاسم .

وأمـا الواحـد المخـاطب بلفظ التثنيـة فقـولهم : اضـربـا يـريـد اضرب . ومنه ﴿ ألقيا في جهّنم ﴾[1] .

وواحد اثنين عنه قد صدفوا هو قولهم المقصّان والكُلبتـان[2]

---

(١) قٓ / ٢٤ .

(٢) الكلبتان : ما يأخذ به الحدّادُ الحديدَ المُحْمَى .

والجَلَمان[١] .

وقال أبو حاتم : ومن قال : المقص فقد أخطأ .

وقـــال :

مـا ساكنٌ قـد أوجبوا تحـريكَـه ومحـرّك قـد أوجبـوا تَسْكينـه
ومسكّن قـد أسقـطوه وحـذفـه لـو زال مُوجِبُ حَذْفه يُبْقونـه

الأول : نحو : اضرب القوم لالتقاء الساكنين .

والثاني : (وأبيض)[٢] .

وقـــال :

مـاتاءُ مُخْبـرانِ تَقُل هي فـاعـلٌ وتكـون مفعـولاً فـأنت مصـدّق
واسمٌ لفـاعل إنْ نَطَقْتَ بلفـظه وعنيت مفعـولاً فـأنت محقـق

الأول : التاء في نحو : بِعْتُ ، تقول : بِعْتُ الغلام ، فـالتّاء

---

(١) الجَلمان : المقراضان ، واحدهما : جَلَم لِلذي يجزّ به ، والجلَم : اسم يقـع على الجَلَمتين ، كمـا يقـال : المقـراض والمقـراضـان ، والقلم والقَلمان ، وأنشد ابن برّي :

ولـولا أيادٍ من يـزيـد تتـابعت لصبّـح فـي حـافـاتهـا الجلَمـانِ

انظر اللسان : « جلم » .

(٢) في ط : « وابيض » وفي النسخ المخطوطة بياض غير ، مشار إليه بكلمة « بياض » .

فاعل . ويقول الغلام : بِعْتُ فالتّاء مفعول . يريـد : باعني مـولاي وبني الفعل للمفعول ، وأصله بِعْتُ، كَضُرِبْتُ .

والثاني : نحو : مختار تقول اخترتُ فأنا مختار، فيكون اسم فاعل وأصله مُخْتَيِر ، واخترت المتاع فهو مُختار لِيكون اسم مفعول [٢/٢٧٧] وأصله مُخْتَيَرٌ /

وقـــال :

وأشكل فاعـل في الجمع فيمـا أطــارح فـيــه ذا لُبٍّ ونُــبْــل
أهــل يـأتي فــواعيــل وَفَعْــل وفُعْلة جمعـه ؟ فـانــظر بِعَقْـلِ
وهــل جمعـو فعيــلاً أو فَعـولا على فَعَـل فَقُـل فيـه بِنَقْـلِ

الأول : نحو خاتم وخواتيم وصاحب وصَحْبُ وصُحْبَة[1] .

الثاني : نحو أديم وأُدم .

الثالث : نحو عَمود وعَمَد .

وقـــال :

ومــا جَمْــعٌ على لفظ المُثَنّى إذا مـا الـوقْف نـابهمـا جَمِيعـا

(١) يوهم أن صُحبة جمع لصاحب ، والحقيقة أنها مصـدر قولـك : صحب يصحب صُحبة . وفي اللسان : « صحب » : ومن قال : صاحب وصُحبة فهو قولك : فارهٌ وفُرهة .
وعند الجوهري : الصُّحبةُ والصَّحب : اسمان للجمع . انظر اللسان .

وعنـد الـوصـل يختلفـان لفـظاً ويفــرُق فيـه بينهمــا مُــذِيعَــا

وقــال :

مــا فــاعــلٌ أوجب مفعــولــه تــأخيــره عن فعله فــانْفَصَــل
وأيُّ فِـعْــلٍ مُعْــرَبٍ عــامِــل النّصبِ والجَـزْم بـه مـا اتصـل

وقــال :

مـا اسمٌ أُزيـلِ ولم يَـزل تـأثيـره مِنْ بعــده فكــأنّــه مــوجــودُ
ولــرُبّمـا أعــطوا أخـاه مــالــه مـن بعــده فكــأنّــه مفقــودُ

وقــال :

وأيّ حـرفٍ زيـد للجمــع قـد شَبّهـه بـالأصـل بعضُ العــرب
وبـعضُـهــم أجـراه فـي وقـفـه مُجـرى الّذي للفـرد ياذا الأدَبْ

وقــال :

ومــا كــلم بــآخــر بَعــضِـهِـ ـنّ الــخُـلْف غَــيْــرُ خــفــي
فــبعــضُ ظَــنّــهــا عـيـنــاً وقـد نـقـلت الــى الـطّرَفِ
وبــعـضُ لا يَـرى هـذا وخـالَـف غَـيْـرَ مُـنْـحـرِفَ

هي نحو جاءٍ وشـاء اسم فاعـل مِنْ : جاء وشـاء ، الأصل : جائِيٌ ، وشائيء / لأن لام الفعل همزة ، والهمـزة الأولى هي لام [٢/٢٧٨] الفعل عند الخليل، قدَّمت إلى موضع العين، كما قدّمت في شاكي السلاح وهارٍ ، والأصل : شأئك وهائر .

وعند سيبويه هي عين الفعل في أصلها. استثقل اجتماع الهمزتين فقلبت الأخيرة ياء على حركة ما قبلها . وهي لام الفعل عنده ، ثم فُعِل به ما فعل بقاضٍ ، فوزنه على هذا : فاعل وعلى قول الخليل : فالع ، لأنه مقلوب .

وقـــال :

ومــا اســم على سِتّــة كـلّهــا   سوى واحدٍ من هويت السّمانـا
وأربعــة من هــويت السّمــان   أَتَتْ فيــه أَصـلاً فَـزِدْهُ بيــانــا

المراد : سلسبيل وزنـه فعْلَليل ، وحـروفه كلّهـا من حروف الزوائد إلّا الياء .

وقـــال :

وما اسْمٌ مفردٌ في حُكْمِ جمـع   وما هو باسم جمع واسْمِ جنس
ومجمــوعٌ أتـى صِفــةً لـفــرد   فـبيّنــه لنــا من غَـيْــر لَـبْسِ

الأول : سراويل .

والثاني : قولهم بُرْمة[1] أعشار ، وبُرْدٌ أسمال ، ونحوه .

(١) البُرْمة بالضم : قِدْرٌ ، وأعشار مفرد جاء على بناء الجمع : ومعناها أنها قدر عظيمة كأنها لا يحملها إلّا عَشْرٌ أو عَشَرَةٌ . وقال اللحياني : قِدر أعشار ومن الواحد الذي فرّق، ثم جمع كأنهم جعلوا كل جزء منه عُشْراً. انظر اللسان : « عشر » .

وقـــال :

وإلَّا هـــل تجيء مـكـــان إمّـــا ... ومـــا المعنى إذا جـاءت كغيـــر
وهـل عطفت بمعنى الـواو حيناً ... فــإن بيّنتَ جئت بـكـــل خيـــر

جاءت إلَّا بمعنى إمَّا في قولهم : إما أن تكلمني وإلَّا فاذهب .
المعنى : وإمّا أن تذهب .

وإذا جـاءت بمعنى غير فهي في معنى الصّفـة . والفـرق بين موضعها في الاستثناء والصّفة : أنك إذا قلت : هذا درهم إلَّا قيراطاً بالنّصب استثناء ، فالمعنى . أن الدرهم ينقص قيراطاً .

وإذا قلت هذا درهم إلَّا قيراطٌ بالرفع صفة فالدّرهم على هذا تام غير ناقص . والمعنى : أن الدّرهم غير قيراط .

وتجيء إلَّا عاطفة بمعنى الواو في نحو قـوله تعـالى : ﴿ **لئلا يكون للنّاس عليكم حُجّة إلَّا الّذين / ظَلَموا** ﴾[1] ، قيل : معناه : [٢/ ٢٧٩]
والّذين ظلموا .

وقـــال :

يـريدون بـالتّصغيـر وضْعاً وقِلّةً ... فهل ورد التّصغير عنهم مُعَـظّماً
وما اسمٌ لـه إن صغـروه ثـلاثـة ... وجـــوه فَكُن للسّـائلين مُفهمـــا

ورد التّصغير للتعظيم في قولهم : جُبَيْل . وَدُوَيْهِيَة .
والمراد بالثاني نحو : بيت وشيخ مِمّا عينه ياء ، ففي تصغيره

(١) البقرة / ١٥٠.
(٢) في ط : « وصفاً » بالفاء ، تحريف .

ثلاثة أوجه : شُيَيْخ على الأصل ، وشِيخ بكسر الشّين على الإتباع ، وشُويخ بقلب الياء واواً ، لأجل الضّمة .

وقــال :

مــا اسْـمُ تـصـغـره فـيـشـ ـبـه لفـظه لفظ المضــارع
فــإذا أتى عَــلما فــما في صــرفـه أحــدٌ يــنــازع

هو أُبَيِّضٌ تصغير « أُبَاض »[1] وافق لفظ المصارع من : بَيّضتُ ، فلو سمّيت بهذا المضارع لم يُصْرَف .

ولو سمّيت بذلك المُصغّر صُرف ، لأن الهمزة فيه أصليّة وإنما يترّتّب الحكم في هذا من الصّرف وآمتناعه على الزّائد والأصليّ .

وقــال :

مــا لأنــواع مــعــاني كــلمــه قـد أتت منها عــلى اثني عشـرا
ثــم زادت واحــداً أخــت لهــا ثم أخــرى مـاثلتهــا مـا ترى؟ ؛

التي جاءت على اثني عشر وَجْهَاً ، « ما » والذي على ثلاثة عشر ، « لا » ، وأو .

وقــال :

هــل تـعــرفــون مـؤنّـثــاً يَحْكِي بـصيـغتــه المُــذكّــر
ومـعــرّفـا لا شــك فيـ ـه ولـفــظه لـفظ المُـنـكّــر
ومــصــدراً بــالــلاّم لا هــي عــرفتــه ولا تــنـكــر

(١) أُباض كغُراب : بلدة باليمامة لم يُرَ أطولُ من نخيلها . انظر القاموس .

وقـال :

ألستم تَرَوْن الوزن بالأصل واجباً فـما لكم خالفتموا في الصّواقـع
فقلتم جميعـاً وزن ذاك فـوالـع وفي كـل مقلوب بغـير تنـازع / [٢/ ٢٨٠]
وأيّ حروف العطف يأتي مقدّمـاً وذو عَـطْفِـه من قبله غـير واقـع

وقـال :

أيّ الحـروف أتى أخاه مؤكّـداً فـأزال عـنـه قُـوة الإعـمـال
مثل الذي يـأتي ليسعـد مـاشيـاً فَيُفيده ضَـرْبـاً مـن العـقّـال

وقـال :

ومـا بَـدَلٌ مـن سِتّـة ثـم إنـه أتى زائـداً في خمسـة في الـزوائـد
وتلقـاه أصْـلاً في الثّـلاثـة فـاتِـنـا بتفسيـره سَمْحـاً بِنَشْـر الفـوائـد

وقـال :

مـا اسم أضيف فرّدّتـهُ إضـافتـه مؤنّثـاً وهو بـالتـذكـير معـروفُ؟
وما الذي هو بالتّنـوين ذو عَمَلٍ وأن يضاف وغير اللام مألـوفُ ؟

الأول : نحو قولهم : ذَهَبَتْ بَعْضُ أصابِعِه ، وأما الذي يعمل حال التنوين والإضافة ، ولا يعمل مع الألف واللام إلاّ مستقبحاً غير مألوف فهو المصدر .

وقـال :

ومـا سببـان قـد منعـا اتّفـاقـا وصـارا يَمْنعـان عـلى اختـلاف

وضمّ إليهما سبب قوي وكانا يحسبان من الضّعاف

هما التأنيث والعلميّة ، يمنعان من الصّرف بلا خلاف ، فإن كان الاسم المؤنث على ثلاثة أحرف، وهو ساكن الوسط صارا مانِعَيْنْ وغير مانعين بعد أن كانا يمنعان اتّفاقا، فإن انضم إلى التعريف والتأنيث سبب آخر لم ينصرف بإجماع نحو ماه(١) وُجُور(٢) .

وقال :

ما الذي أَعْطته دَولته إن أزال الجار عَن سَكَنِهْ
وتخطّى بعد ذاك إلى ثالثٍ أجلاه عن وطنه
ومتى لم يَلْقَ جارَتَهُ بقي المذكورُ في وَكَنِه
[٢٨١/٢] ثم حَرْفٌ إن أزيل غدا جاره يَقْفوه في سَنَنِه/
لم تُحَصِّنه أصالتُه وهي للأصلي من جننِهْ

الأول: ياء النّسب إذا لَحِقَ فَعِيلة(٣) أو فُعَيْلة(٤)، أزال تاء التأنيث

(١) « ماه » بالهاء ، قال أبو عمر الزاهد : الماه بالفارسيّة : أي بلد كان . ومن ذلك قولهم : ضرب هذا الدينار بماه البصرة وبماه فارس . قال البكري : ذكرت هذا لئلا يشكل على قارئه ، فيظن أنه موضع بعينه ينسب إلى البلد المذكور بعده . انظر معجم ما استعجم ١١٧٦/٤ .
(٢) « جُور » : مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخاً . انظر معجم البلدان .
(٣) مثل : جَليلة ، والنسب إليها جَليليّ
(٤) مثل : قُلَيْلَة ، والنسب إليها قُلَيليّ .

وتخطّى إلى الياء التي قبل الحرف الذي قبل تَاء التأنيث ، فأزالها نحو : حَنَفِيّ في حنيفة ، فإن لم تلق ياء النسب تاء التأنيث بقي المذكور وهو الياء في موضعه لم يحذف نحو : تميميّ في تميم .

والثاني : نحو يا منصُ في منصور ، لما أزيل الحرف الأخير في التّرخيم تبعه الحرف الذي قبله .

وقال :

وما حَرْفٌ يليه الفعلُ مجزوماً ومرفوعا
وينصب بعده أيضاً وكُلٌّ جاء مسموعاً

هو : لا تأكل السمّك وتشرب اللبن .

وقال :

ما فاعل والحقّ يقضي به قد جاء في صورة مفعول
ومفرد لكنّه جملة عند ذوي الخبرة والجُول[1]

الأول قولهم : زُهي علينا ، وعُنيتِ بحاجتي .

والثاني : صلة الألف واللاّم في نحو : الضارب زيدٌ ، والمضروب عمرو .

وقال :

وأيّة كلمة في حُكْم شرط وجاء جوابُها يُنْبيك عنها

---

(١) الجُوُل بالضم : الفعل والعزم كما في القاموس ، وفي ط فقط : « الحول » بالحاء .

وقـد جمعوا حُـروف الشّرط عـدّاً		ومـا عُـدّت لَعْمــر أَبَيِـك منهــا

هي أمّا في قولهم : أمّا زيدٌ فمنطلق .

وقــال :

ما زائد زيد في اسم فهو فيه على		حال الأصيل وحال الزّائد اجتمعا

[٢/٢٨٢] ذو مَـعْنَـيَــيْنْ فهــذا آثــروه وهــ		ـذا آثروه وَطَوْراً يَصْلُحان معا /

وهــل ظفـرت بمفعـول فتـذكــره		من الرّباعي أم هل فاعل سُمِعا؟

الأوّل الألف اللاّحقة لِفَعلى وَفِعْلى وَفُعْـلى فما لم ينـون منها فهـو للتأنيث وما نُوّن تارة ، ولم ينون أخرى فهو للتأنيث والإلحاق ، وما نون لا غير لم يكن إلّا للالحاق .

والثاني : مودوع فقط في قوله :

٣٨٧= * جرى وهو مودوع[١] *

والثالث : أيفع فهو يافع وأبقل فهو باقل .

وقــال :

أيّ حــرف أتى يعدّونــه اسـما		ثم أيّ الحــروف يحسب فعْــلا

(١) قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

إذا ما استحمّت أرضُهُ من سمـائه		جـرى وهو مـودوع وواعد مَصْـدَقِ

من شواهد الهمع والدرر رقم ١٤٠٤ ، وهو لخفاف بن ندبة . انظر « شعر خفاف بن ندبة/٣٣ » . هذا وقد سبق ذكره رقم ٢٧٠ .

وهــو اسْمٌ ولست أعنى عــلى أو　　عـن فـبـيـنـه زادك الـلّه نُـبْـلا

الأول : اللام الموصولة .

والثاني : « قَدْ » بمعنى : حَسْبُك ، يحسب فعلاً حين قالوا : قَدْني نحو :

٣٨٨= * قَدني مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي[1] *

وقــال :

أيّ ظـرف يُضـاف إن لم تُضِفْــه　　لسوى ما أَضَفْت من حرفِ عَطْفِ

لم يَجُـزْ والحـروف قـد جـاء فيهـا　　مِثْـلُ هـذا بَـيِّنْ لنـا أيّ حَــرْفِ

الظرف الذي يضاف ولا بد من إضافته مـرّة ثانيـةً إلى غير من أضفته إليه أَوَّلاً ، هو قولك : بيني وبينك اللّه . وقد جاء في الحروف مثل هذا، وهو قولهم: أخزى الله الكاذب منّي ومِنك .

وقــال :

ولام طَــلّقَــتْ كَــلِماً ثــلاثــاً　　طــلاقــاً ليس يعقبُــهُ اجْتِمَــاعُ

(١) رجز بعده :

* ليس أميري بالشحيح الملحدِ *

وهو من شواهد : سيبويه ١/٣٨٧ ، والخِزانة ٢/٤٤٩، ٣/٣٤، والهمع والدرر رقم /١٦٨ .

و « الخبيبين » مثنى : خُبَيب ، وقيل : خُبَيْبين على الجمع وعلى التثنية قيل : أراد عبد الله بن الزبير وابنه خبيب :

ومـا اسـم فيـه لام عـرّفتـه   وليس عن البنـاءِ لـه ارْتِجَـاعُ

لام التّعريف لا تجامع التّنوين ولا الإضافة ، ولا النّداء .

والاسم الذي عرّف باللاّم ، ولم تردّه إلى الإعراب « الآن » والخمسة عشرة وليس في العربيّة مبني يدخل عليه اللاّم الاّ رجع إلى [٢/٢٨٣] الإعراب إلاّ ما ذُكر / .

وقـال :

وأن وقعت بمعنى (أيْ) ولكن   لهـا شـرط فبيّنـه مُجِيبـاً
وهـل جاءت ومعناها لِئـلاّ   وإذ لا زلت في الفتوى مُصِيباً

وقـال :

مـا اسم يـكـون مـؤنّثـاً   فـإذا أضيـف إليـه ذُكِّر
واسـم تَـفُـوه[١] بـأصـلـه   أبـداً إضافته وتُخْبـر

المراد بالإضافة هنا : النسب . وإذا نُسِب[٢] إلى مؤنث حذف منه التّاء فصار لفظه على لفظ المذكر .

والمراد بالثّاني نحو : شية إذا نسبت إليه حذفت تاؤه[٣] ، وردت فاؤه ، فيقال : وَشَوِي .

(١) في هامش المحاجاة/ ١٦٢ : «تنوه» بالنون
(٢) في ط : و « نصب » بالصاد ، تحريف، صوابه من المخطوطات .
(٣) في ط : « حذفت تاء ، وردّت فاءه » تحريف، صوابه من المخطوطات .

وقــال :

ومـدغـمـتــان بــدّلـتــا بـلفظ لـم يـكـن لــهـمــا
ولــولا ذاك ســوّيــتــا بـحــرف جـاء قـبــلهـمــا

هما الدال والسّين في « سدس » بدّلتا بالتاء في «ست». ولو لم يفعلوا ذلك، وأدغموا الدّال في السين لصارت حـروف الكلمة كلهـا سيناً ، وتصير على :سُسّ، فيساوي الحرفان المدغمان فقط الحرف الذي قلبهما، وهوالسّين، فأبدلوهما لفظاً لم يكن لهما ، وهو التاء .

وقــال :

ما اسم إذا جــاء على بــابــه لم تـدخـل النّسبــة فيه عَلَيْــه
حـتـى اذا حــول عــن بــابــه تُـجــوز النـسبــة كــلّ إلـيــه

هو خمسة عشر وبابه ، لا يجوز النّسبة إليه وهو على بابه من العدد ، فإذا نقل عن بابه إلى التّسمية جازت النسبة إليه .

وقــال :

ومــا اسمٌ ناقصٌ لكنّ بـاب الــ إشـــارة بــابــه قــول الـيقـين
وفي بـاب الكنـايــة جـاء شيء يشبهــه بـه بعض الـظّنــون / [٢/ ٢٨٤]

هو(ذا) في قولك : ماذا فعلت ، وفعلت كذا وكذا .

وقــال :

ومــا اسم مؤنّث من غيــر تــاء وفي حــال النّداء تكــون فيـه

وتـدخـل في مـذكّـره المنـادى   وقـد أعيـا على من لا يعيـه
وقـالـوا إنـهـا بـدل أنيبـت   عن اليـاء التي كـانـت تليـه
وتلك التـاء لهـا بـدلٌ سـواه   ويـجتـمعـان هـذا مـع أخيـه

هي أم في قولك : يـا أمّتِ ، ومذكّـره يا أبت ، والتـاء فيهما عوض من ياء الإضافة .

وقد تبدل الياء ألفاً ، فلها إذاً بدلان : التاء في يا أبتِ ، والألف في يا أبا .

وقد يجمع بينهما نحو : يا أَبَتا ويا أمتا . ولم يعدّوا ذلك جَمْعاً بين العوض والمعوّض ، لأنه جمع بين العوضين .

وقـال :

ومـا نـونـان يتّفـقـان لفـظاً   ويختلفـان تقـديـراً وحُكْمـا
ومـا هي ضمّـة صَلحت لأمـر   حـديث أو لما قـد كـان قـدْما

النّونان في نحو قولك : « الرّجال يدعون ويعفون » ، «والنّساء يدعون ويعفون» هي في الأول حرف إعراب وفي الثاني ضمير .

والضّمة في صاد منصور ونحوه ، إذا قلت : يا منص تصلح أن تكون التي في الأصل قبل النّداءُ ، وان تكون ضمة النّداء على لغة من لا ينتظر .

وقـال :

وما كلمة مبنيّة قد تلعبت بهاحادثاتالقَلْبوالحَذْفوالبَدَلْ
وجاءت على خَمْسٍ عرفْن لغاتها أجب باذلاً فالعالم الحَبْرُ مَنْ بَذَل

هي : كأيّن .

وقال :

وما ابن جمعه أبداً بناتٌ وفي الحيوان جاء وفي النّباتِ
وهل من مُضْمر بالميم وافى لغير ذوي العقول المُدْرِكَاتِ / [٢/ ٢٨٥]

الأول : نحو: ابن عِرس(١) ، وابن الماء ، وابن آوى(٢) ، وابن أوبر(٣) .

والثاني : نحو قوله تعالى : ﴿ رَأَيْتُهم لي ساجدين ﴾(٤) استعمل ضمير من يعقل لمن لا يعقل .

وقال :

وأسماءٌ لغير ذوي عقول أجازوا جمعها جَمْع السّلامهْ
لأيّة عِلّة ولأيّ معنى؟ أَفِدنا مُرْشِداً فلك الإمامهْ

وقال :

وأسماء إذا ما صغّروها تزيد حروفها شَطَطا وَتَغْلُو

(١) ابن عِرْس : دويبة .
(٢) ابن آوى : دويبة .
(٣) ابن أوبر : ضرْب من الكمأة .
(٤) يوسف / ٤ .

وعـادتـهـم إذا زادوا حُـروفـاً يـزيـد لأجلهـا المعنى وَيَعْلو

وقـال :

ومـا فـرد يـراد بـه الـمثنى كـتثنيـةٍ ذكـرنـاهـا لِفَرْدِ؟
أفـدنـا وهي خـاتمـة الأحـاجي فَـمَن أفـتيـت منـقـلبٌ بِـرُشْـدِ

[ألغاز المعرّى]

وقال المعرى ملغزاً في كاد :

أنحـوي هذا العصـر ما هي لَفْـظةٌ جـرت في لسـانَيْ جُـرْهم وَثَمُـودِ
إذا استعملت في صُورة الجَحْد أثبتت وإن أثبتت قـامت مقـام جُحـودِ

وأجاب عنه الشيخ جمال الدين بن مالك بقوله :

نعم هي كاد المرء أن يَرد الحمى فـتـأتي لإثـبـات بِنَفْـي ورود
وفي عكسها ما كاد أن يرد الحمى فخـذ نَظْمهـا فالعلْمُ غَيْـرُ بعيـد

وأجاب غيره فقال : ويقال : إنه الشيخ عمر بن الوردي رحمه الله :

سـألت رعاك الله مـا هي كلمـة أتت بلسـانَيْ جُـرْهُم وثَمُـودِ
إذا ما أتت في صورة النّفي أثبتت وإن أثبتت قـامت مقـام جُحـودِ
ألا إن هذا اللّغز في زال واضح وإلا فعنـدي كـاد غيـر بعيـد
إذا قلت ما كادوا يَرَون فما رأوا ولكنه من بعـد عُسْرٍ[1] جهيـد

من المخطوطات والأسلوب .

وإن قلت قد كادوا يرون فما رأوا فخـذه ، ولا تسمح بـه لعنيـدِ/ [٢٨٦/٢]

وقال أبو العلاء المعرّي مُلغِزاً في أل التي للتّعريف :

وخِلّين مقــرونين لمّـا تعــاونـا أزالا قصيّـا في المحـل بعِيـدا

وينفيهما إن أحدث الدّهر دولـةً كمـا جعلاه في الـدّيار طَـرِيـدا

[لغز لشمس الدين بن الصائغ]

وقـال الشيـخ شمس الـدين بن الصـائـغ مُلْغِـزاً في إلّا التي للاستثنَاء :

مـا لفظ رفـع المجـاز وَقَـرِرَهْ وهــو مـتّضح لمن تَـدَبّره (١)

قال في (شرحه) : أما كون إلّا ترفع المجاز ، فإن القائل : قام القوم إلّا زيداً، كان قبل إخراج« زيد »يحتمل إخراج جماعة، فبإخراج زيدٍ أفاد إبقاء اللّفظ على العموم الذي هو حقيقة اللفظ ، مع أن إخراج زيد فيه استعمال مجاز في القوم ، لكونه إخراج بعضه . فهذه الأداة حصلت مجازاً ، ورفعت مجازاً. انتهى .

[لغز لبعض النحويين]

قال بعضهم :

سَلِّم على شيـخ النُّحـاة وقُـلْ لـه

هــذا سـؤالٌ مَـنْ يُجِبْـه يَعْـظُـم

(١) البيت على هذا النحو مضطرب الوزن وفي هامش نسخـة ط علق المصحح بقوله : كذا ، ولعله نثر لاشعر .

أنـا إن شَكَكْتُ وَجَـدتُمـونِي جـازمـاً
وإذا جَـزَمْـتُ فـإنـنـي لَـمْ أَجْـزِم

جـوابـه :

هـذا سؤالٌ غـامِضٌ في كَلِمَتَيْ شَـرْطٍ وإنْ وإذَا مُـرادُ مُكَلِّمي
إن : إنْ نَطَقْـتَ بها فإنَّك جَـازِمٌ وإذا : إذَا تـأتي بهـا لَمْ تَجْـزِم
وإذا : لِمـا جَزَم الفتى بـوقُـوعـه بخلاف إن : فافهم أُخَيّ وَفَهِّمِ

[إجابة ابن الشجري على بعض الألغاز]

قـال أبـو السعـادات بـن الشجـري في المجلس الخـامس والستين(١) من (أماليه) :

هذه أبيات ألغاز سئلت عنها :

اسمـع أبـا الأزهـر مـا أقـول عليـك فيمـا نـابنـا التّعـويـل
مـسـألـة أغفـلهـا الخـليـل يـرفع فيهـا الفـاعـل المفعـول
ويُضْمِر الوافر والطّويل

فأجبت بأن الإضمار من الألقاب العروضيّة والنّحوية ، وهو(٢) في العروض / لقب زحاف يقع في البحر المسمّى « الكامل » وهو أن [٢/٢٨٧]

(١) هكـذا في ط والنسـخ المخـطوطـة ، والصـواب : المجلس السـادس والسّتين ، وانظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٢١٠ .

(٢) في ط : « فهل » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والأمالي .

يسكن الحرف الثاني من « مُتَفَاعلن » فيصيرُ « مُتْفاعلن » ، فينقل إلى : مُسْتَفْعِلن .

والبحران الملقبان : الطويل والـوافر ليس الإضمـار من ألقاب زحافهما .

والإضمار[٣] في النحو : أن يعود ضمير إلى متكلّم أو مخاطب أو غائب كقوله في إعادة الضمير إلى الغائب زيد قام ، وبشر لقيته ، وَبَكْرٌ مررت به ، فهذا هو الإضمار الذي أراده بقوله : ويضمر الوافر والطويل لا الإضمار الذي هو زحاف .

وقد وضعت في الجواب عن هذا السؤال كلاماً يجمع إضمار الطويل والوافر ورفع المفعول للفاعل وهو قولك : ظننت زيداً الطويل حاضراً أبوه ، وحسبت عمراً الوافر العقـل مقيماً أخـوه ، فقولـك : حاضراً ، ومقيماً مفعولان لـ ظِنِنت، وقد ارتفع بهمـا أبوه وأخـوه كما يرتفعان بالفعل لو قلت: يحضر أبوه ، ويقيم أخوه .

والهاء في قولك أبوه ضمير الطويل ، والهاء في قـولك أخـوه ضمير الوافر ، فقد أضمرت هذين الاسمين بإعادتـك إليهما هـذين الضميرين .

وقولك : أبوه وأخوه فاعلان رفعهما هذان المفعولان ، مفعولا ظننت وحسبت . وبالله التوفيق والتسديد[٢] .

(٣) في ط : « والإضماه » بالهاء تحريف واضح .

(٤) انظر النص في أمالي ابن الشجري ٢/٢١٤ ، ٢١٥ .

[لغز لعزّ الدّين الموصليّ في أمس]

لغز في أمس كتب بها عزّ الدين بن البهاء الموصلي إلى الصّلاح الصّفديّ :

يا إماماً شاع ذكره ، وطاب نشره ، فطيّب الوجود وعطّر ، وفاضلاً بيّن كُل معمًّى ومُتْرَجم ، وارّخ وترجم ، وعمن غَبّرَ [١] عبّر ، وكتب فكبَت الأعادي ، وكتب من دون خطر ، وخطهُ[٢] فرسان الأذهان والأيادي ، فتخطى[٣] قوام قلمه وتخطر .

إذا أخذ القرطاس خلت يمينه   تفتح نوراً أو تنظم جَوْهرا

ما اسم ثلاثيّ الحروف، وهو من بعض الظروف، ماض إن تصحفه عاد فعل أمر ، وإن ضممت أوله صار مضارعاً ، فاعجب لهذاالأمر، إن أردت تعريفه بأل تنكّر ، أو تغيّرت عليه العوامل فهو لا يتغيّر .

كل يوم يزيد في بُعده، ولا يقدر على ردّه، إن نزعت قلبه بعد قلبه فهو في لعبة النّرد موجود ، وقلبه سما فلا تناله الأحزاب والجنود ،
[٢٨٨/٢] وكل ما في الوجود / إلى حاله يعود ، به يضرب المثل ، ومنه انقطع الأمل ، ثلثاه حرف استفهام، إن تعكس يطّرد ذلك النظام ، وثلثه الأول

(١) في ط : « عبر عبر » بالعين في الأولى تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

(٢) في ط « وحطة » بالطاء ، تحريف .

كذلك ، وعكس ثلثيه يترك الحي هالكاً في الهوالك ، لا يوصف إلّا بالذّهاب ، وليس له إلى هذا الوجود إياب ، وهو ثلاثة ، وعدده فوق المائة ، وكم رجل يعدّ بفئة ، وليس في الوجود . بُنيَ وفيه أسّ ، ولكن لا في السّماء ولا في الأرض ولا في هُبْوط ولا في صعود.

طرفاه اسم لبعض الرّياحين العطرة ، وكله جزء من الياسمين لمن اعتبره ، مكسور لا يجبر ، وغائب لا يستحضر ، أقرب من رجوعه منال معكوسه ، يدركه العاقل بفكره ، وليس بمحسوسه .

أَبِنْه لا زلت تزيل الإشكال ، وتزيّن الأضراب والأشكال .

فكتب إليه الجواب :

وقف المملوك على هذا اللّغز الذي أبدعته وفهم بسعدك السّر الذي ودعته فوجدته ظَرْفاً ملأته منك ظَرْفاً ، واسماً بني لما أشبه حَرْفا . ثلاثيّ الحروف ، ثلث ما انقسم إليه الزمان من الظروف ، إن قلبته سماً وأراك[١] حرف تنفيس، وما بقي منه ما ثلثاه : مس وكله بالتحريك[٢] « أمس » وهو بلا أوّل تصحيفهُ مبيّن ، وفي عكسه سم تَعَيّن . التقى فيه ساكنان فبني على الكسر، ووقع بذلك في الأسر ، لا ينصرف بالإعراب ولا يدخله تنوين في لسان الأعراب يبعد من كل إنسان ، وينطق به وما يتحرّك به لسان ، لا يدرك باللمس ولا يرى ، وفيه ثلثا

(١) في ط : « وأراد » صوابه من النسخ المخطوطة
(٢) في ط . « بالتحريك » وفي النسخ المخطوطة بالتحريف.

شمس ، تتغير صيغته حال النسبة إليه،ويدخله التّنوين إذا طرأ التنكير عليه. متى بات فات ولم يعد له إليك التفات ، أمين على ما كان من قربه، يعجز كل الناس عن رده، فماضيه ما يُرد، وثانيه ما يُصَدّ ، وطريق ثالثه ما يُسدّ .

ثلاثة أيام هي الدّهرُ كُلّه   وما هي غير اليوم والأمس والْغَدِ

[لغز لابن هشام]

وقال ابن هشام في تذكرته : (لغز) : إذا وقف على آخر الفعل الماضي بالسّكون ، فإنه يقدّر فيه الفتحة حتى لو وصل بما بعده لوُصل بها ، فهل تذكر مسألة يوقف فيها على آخر الفعل الماضي ، ولا ينوي فيها الفتح ، ولو وصل بها

فإن قيل « عضّ » فهو خطأ ، لأن هذا لا يصح أن تقول فيه : لا
[٢/٢٨٩] يجوز الوقف بالفتح / وإنما الجواب بقوله:

٣٨٩= لو أن قومي حين أدعوهم حَمَلْ
على الجبال الصُمّ لارْفضّ الجَبَلْ

[لغز للشيخ بدر الدين الدمامينيّ]

قال الشيخ بدر الدين الدماميني رحمه الله :

أيا علماء الهند إنّي سائلٌ   فمنّوا بتحقيق به يَظْهَرُ السِّرُّ
فما فاعلٌ قد جُرّ بالخفض لَفْظُهُ   صريحاً ولا حَرْفُ يكون به الجَرُّ

وليس بـذي جَـرّ ولا بِمُجـاورٍ لذي الخفض والإنسان للبحْث يَضْطَرُّ
فمنّـوا بتحقيـق بـه أستـفيـده فمن بحركم مازال يستخرج الدُّرُّ[(١)]

أراد قول طرفة :

٣٩٠= بِجِفـانٍ تَعْتـري نـادِيَنـا وسـديفٍ حين هـاج الصَّنَّبِرْ[(٢)]

---

(١) الأبيات الثلاثة الأخيرة رويت على النحو التالي :

فما فاعـل بالجـرّ أعرب لفـظه فجرٌّ ولا حرف يكـون به الجـرُّ
وليس بمحكّى ولا بمجـاور لدى الخفض، والانسان للبحث يضطرّ
فهل من جواب منكم نستفيـده فمن بحركم لا زال يستخرج الدّرُّ

وقد أجابه الشيخ حسين المحلّي :

لك الحمد يا مولاي والمجد والشكر على نِعَم جلّت وضاق بها الحصْرُ
وأهـدى صـلاةً لـلنّبـي وآلـه وأصحابه ما طاب في العـالـم الذّكرُ
وبعدُ ، فهذا اللغز فاعل مصدر كما في «دفاع الله» يأيها الحَبْـرُ
ففـاعله بـالجـرّ أعـرب لفـظُه وليس به حرف يصيـر به الجـرُّ
ولـيس بمـحكّى ولا بمـجـاور تـأمل فـإن العلم غايتـه الفخـرُ
ولا تنسى عبداً من دعاك تكرُّما لعـلّ حُسَيناً يـأته العفـو والأجرُ

انـظر أبيات اللغـز وأبيات الإجـابة : الأحـاجي والألغـاز الأدبيـة /٥٢. مطبوعات نادي الطائف الأدبيّ .

(٢) أنظر ديوان طرفة / ١٠٣ : وروايته : « من سديف »

والشـاهد في هـذا البيت كما يقـول ابن جنّي في الخصائص ٢٨١/١ : يريد : « الصَّنَّبْر » فاحتاج للقافية إلى تحريك الباء ، فتطرق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها تشبيهاً بباب قولهم : هذا بَـكُر . . وكان يجب على هذا أن يضمّ الباء فيقول : الصَّنَّبُرْ لأن الراء مضمومة إلَّا أنه تصـوّر معنى إضافة الظرف إلى الفعل، فصار إلى أنه كأنه قال: « حين هَيْج الصِّنّبر ، فلما =

[لغز للخوارزمي]

قال الخُوارزْمِيّ :

مـا تـابـع لم يَتّبِعْ متبـوعَـه   في لَفظه، ومحلّه يـاذا الثّبْتْ [(١)]
مـاذا بعلم غيـر علم نـافـع   بـالغت في إتقـانـه حتى ثَبَت

= احتاج إلى الباء ، تصوّر معنى الجرّ ، فكسر الباء ، وكأنه قد نقل الكسرة عن الراء إليها، ولولا ما أوردته في هذا لكان الضّمّ مكان الكسر. وهذا أقرب مأخذاً من أن تقول : إنه حرّف القافية » .

يقول الأمير في حاشيته على المغنى ٢/٦٦ بعد أن ساق لغز الدماميني مبيناً أنه مسبوق بهذا اللغز : « وسبقه إلى هذه اللغز أبو سعيدٍ فرج بن قاسم المعروف بابن لبّ النحوي الأندلسيّ في منظومته النونية في الألغاز النحوية فقال :

فمـا فـاعـل بـالفعـل لكن جـرّه   مـع السكـون فيـه ثـابتـان

وجوابه بيت طرفة الذي أنشده ابن جني في الخصائص، ثم فسّر الشاهد بقوله : الجفان : جمع جفنة كالقصعة ، وتعتري نادينا : تأتي مجلسنا ، والسّنام : أعلى ظهر الجمل . والصِّنَّبْر بكسر الصاد المهملة ، وفتح النون المشدّدة ، وكسر الموحدة، وسكون الراء المهملة فاعل : « هـاج » فحقه الرفع، لكن جرّه نظراً إلى أن الفعل وهو هاج، لكونه مضافاً إليه في قوّة مفرد مضاف لما بعده ، ثم نقل جره لما قبله ، وسكن آخره للرّوي ، والأصل : حين هيجان الصّنبر « وهو البرد الشديد». هذا والشاهد ذكره ابن جني في موضعين آخرين من الخصـائص ٢/٢٥٤ ، ٣/٢٠٠، وانظر المحتسب ٢/٨٣ ، واللسان : « صنبر » .

(١) الثّيَت بفتح الياء : الرجل الحُجّة

قال : والعجب أن هذا اللّغز في أبياته صورة المسألة، وهو قوله: « ماذا بِعِلْم غير علم نافع » .

ولما عرضه على الزمخشريّ قال له ، لقد جئت شَيْئاً إدًّا ، أي عَجَباً .

[لغز لبعض أدباء المغرب]

وقال بعض أدباء المغرب :

يا عالم النّحو أيّ فعل إن جلّه الهمز لم يُعَدّه
ثم هو بالعكس إن تعرّى منه أبِن يا نسيج وحده

أراد : أنك إذا قلت : « ضرّه » تعدّى بنفسه ، وإذا قلت : أضرّ لم يتعدّ إلاّ بحرف الجرّ فتقول أضرّبه ، ولهم من هذا النّمط أفعال كثيرة .

[لغز في تذكرة ابن هشام]

في (تذكرة ابن هشام) : هل يقال : إن المبتدأ إذا كان موصولاً مضّمّناً معنى الشرط كان خبره صلته ، كما أن جملة الشّرط هي الخبر ، وهي نظيرة الصّلة. ويؤيد ذلك : أنهم رُبّما جزموا جوابه كقوله :

٣٩١= كذاك الذي يبغي على الناس ظالِماً
تُصِبْه على رَغْم قوارِعُ ما صَنَعْ / [٢/ ٢٩٠

وهي مسألة يحاجى بها فيقال: أين تكون الصلة لها محل، وخبر المبتدأ إذا كان جملة لا محلّ له ؟.

[لغز في حرف الكاف]

قال الجمال يحيى بن يوسف الصرصري الشاعر المشهور ملغزاً في حرف الكاف .

وحرف من حروف الخطّ ليست ... علامته على العلماء تَخْفى
يكون اسماً مع الأسماء طوراً ... وطوراً في الحروف يكون حَرْفا
تراه يقدم الأسماء طرًّا ... ويمنع من مشابهة وينفى
يصير أمامها ما دام حَرْفاً ... وإن سمّيته فيصير خلفا
وقد تلقاه بين اسم وفعل ... قد اكتنفاه كالإبريق لُطْفا

[لغز لسعد الدين التفقازاني في غدوة]

وقال سعد الدين التفتازاني ملغزاً في «لدن غدوة» واختصاصها بنصبها :

وما لفظة ليست بفعل ولا حرف ولا هي مشتقٌّ وليست بمصـــدر
وتنصب اسماً واحداً ليس غيـره لــه حـالــة معـه تَبين لِمُخْبـر
فمعنى الّذي ألغزته عند من يرى يـزيل لنـا إشكالـه غيـر مضمـر
ومنصوبها صدرٌ لما هو ضدّ مـا أتانا لباساً في الكتـاب المطهـر

[لغز في مذ ومنذ]

وقـال أبـو عبـد الله محمـد بن مصعب المقـري في « مـذ » و « منذ » .

أيّها العالم الـذي ليس في الأر ض لـه مُشْبِـهٌ يُضـاهيـه عِلْمـا
أي شـيء مـن الـكــلام تــراه عاملاً في الأسماء لفظاً وحكمـا
خافضاً ثم رافِعاً إن تفهمت يزد فـهمـك الـتّـفـهــم فـهـمـــا
يشبــه الحـرف تــارة فـإذا مــا ضارع الحرف نفسه صار إسمـا
هـو مـرفـوع رافـع وهــو أيضـاً رافــع غـيــره ولـيـى مـعـمـى
وهـو من بعد ذاك للجـرّ حـرف فأجبنا إن كنت في النحو شَهْما

أورده الحافظ محب الدين بن النّجار في تاريخ بغداد :

[من ألغاز السّيوطي]

ومن ألغازي قلت :

ألا أيها النّحوي إن كنت بـارعاً وأنت لأقـوال النحـاة تُفَصّـل / [٢٩١/٢]

وأتقنت أبـواب الأحاجي بأسرها   أَبنْ لي عن حرف يُولّي وَيعْـزِلُ

قال ابن هشام في (تذكرته) : « ما » تُولّي وتعزل، فتولي حيث تجزم بعد أنْ لم تكن جازمةً ، وتعزل إنّ وأخواتها وتكفّها عن العمل .

[ألغاز نثرية للسّيوطيّ]

ومن ألغازي النثرية :

ما كلمةٌ إذا كثر عرضهـا قلّ معنـاها ، وإذا ذهب بعضُهـا جَلّ مغزاها ؟

وأيّ عامل يعمل فيه معموله ، ولا يقطع مأموله ؟

وأيّ اسم مشترك بين أفعل التفضيل والصّفة المشبهة ، ونفى إذا ثبت لم تزل أعماله الموجهة ؟

وما حرف قلبه اسم كريم؟، واسم إذا صغر اختص بالتكريم؟

وأي كلمة هي اسم وفعل وحرف لم ينبه عليها أحد من علماء النحو والصرف؟

وأي فعل ليس له فاعل ومعمول لا ينسب لعامل ؟ .

وأي لفظة تمدّ في الإفراد وهي في الجمع مقصورة ، ولام

لا تجامع النّداء ولا في الضّرورة ؟

وما فاعل يجب حذفه عند سيبويه؟ وعامل إن لم يعمل لم يعتب عليه ؟ .

وأي كلمة جاءت بأصلها ، فلم يلتقت إليها بين أهلها ؟ وأي كلمة هي حرف ، وتضاهي الاسم عند الوقف ؟ .

وأيّ فاعل يجب جرُّه ؟ وآخر رفعه في السّماء خطره .

أردت بالأول : الاسم الجنس الجمعي إذا زيد عليه التّاء نقص معناه، وصار واحداً كَتَمْر وَتَمْرة ، ونبق ونبقة .

وبالثاني : أدوات الشّرط ، فإنها تعمل في الأفعال الجزم والأفعال تعمل فيها النّصب .

وبالثالث: أكبر وأعظم ونحوهما في صفات الله، فإنها في حقّه لا تكون بمعنى التّفضيل بل بمعنى كبير وعظيم .

وبالرابع لا النّافية للجنس إذا دخلت عليها الهمزة وصارت للتّمنّي فإن عملها باق .

وبالخامس : نعم فإن قلبها « مَعْنٌ » وهو اسم لرجل مشهور بالكَرم وهو معن بن زائدة . / [٢٩٢/٢]

وبالسادس : فرس وتصغيره فُرَيس .

وبالسابـع : بلى ، فإنّهـا حرف جواب ، وفعـل بمعنى اختبـر ، واسم .

وبالثامن : قلما وطالَما .

وبالتاسع : نحو : مات زيد .

وبالعاشر : صحراء وصحاري ، وعذراء وعذارى .

وبـالحادي عشـر : الـلّام للعهـد استثنـاهـا ابن النحـاس في (التعليقة) من إطلاقهم أن اللاّم يجامع حرف النّداء في الضرورة .

وبالثاني عشر : فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنـون نحو: واللّهِ لتضربُنّ يا قوم وفاعل المصدر. ذكره ابن النحاس في (التعليقة) وأبو حيان في (تذكرته). وتقدّم في كتاب التدريب .

وبالثالث عشر : ليـسـت إذا وصلت بما .

وبالرابع عشر : استحوذ ونحوه .

وبالخامس عشر : إذن .

وبالسادس عشر : نحو أَكْرِم بزيد .

وبالسابع عشر : ما ورد من قولهم : كسر الزّجاجُ الحجرَ .

[الغاز نحوية للشيخ عزّ الدين بن عبد السلام]

نقلت من خط العلامة شمس الدين بن الصائغ :

قال : هذه ألغاز نحويّة عن الشيخ عز الدّين بن عبد السلام :

ماشيء يقع حرفاً للإعراب ، واسماً مذموماً في الخطاب ؟ .

هو الكاف في مساويك، إن عنيت به جمعاً فهو حرف إعراب ، وإن عنيت به مخاطبة فهو اسم في تقـدير الإضـافة ، والأول جمـع مسواك ، والثاني إضافة إلى المساوىء .

***

أي شيء يبني مفرداً فيعمل ويعرب مُثنًّى فيهمل ؟ .

هو هذا يعمل مفرداً في الحال والتثنية تمنعه من العمل ، وإذا قلنا :هذان الزيدان قائمين فالعامل « ها » لا « ذا » .

***

وأيّ مختص إلغاؤه أكثر، وإن أعمل فعمله لا يظهر ؟ .

هو لولا المختصة بالأسماء ، فإذا وقع بعدها المبتدأ فهي ملغاة

[٢٩٣/٢] وإنما تعمل في موضعين : /

أحدهما : الرفع في نحو : لولا أنّك منطلق أكرمتُك ، فهي عند سيبويه مبنيّة على « لولا » بِناءَ الفِعْل على المفعول ، فبالحقيقة يكون موضِعها رفعاً .

والموضع الثاني : قولك : لولاك فهي عنده مجرورة ، وهي في

الموضعين لا يظهر عملها .

* * *

وما الحرف الذي يرفع الوضيع ، ويضع الرفيع ؟ .

هو لام الابتداء إذا دخلت على الفعل المستقبل ارتفع لشبه الاسم ، وأعرب ، وإذا دخلت على ظننت وأخواتها تمنَعُها العمل وتضعُها عن منصبها .

* * *

ما الجملة المفيدة العارية من الرفع ، وفيها معنى الدعاء وطلب النفع ؟ .

هو مثل قول الشاعر :

٣٩٢= * يا ليت أيامَ الصِّبا رواجعا[1] *

جاز ذلك لما في ليت من معنى الدعاء ، وكان في الجملة مرفوعاً من جهة المعنى ، لا في اللّفظ .

* * *

وما الحرف الذي إن أعمل أَشْبه الفعل الكامل ، أو أهمل أبطل العوامل ؟ .

هو ما على لغة الحجاز ، يقولون : ما زيد قائماً ، فيشبه باب

(١) رجز من شواهد : سيبويه التي لم يعرف قائلها ، انظر ١/٢٨٤ ، وابن يعيش ٨/٨٤ ، والخزانة ٤/٢٩٠ ، والهمع والدرر رقم ٥٠٣ ، والأشموني ٢/٢٧
وقد نسب في حاشية الأمير علي المغني ١/٢٢٢ للعجاج وفي ط . « ورواجعا » بزيادة الواو ، تحريف .

كان . وإذا أهمل دخل على إنّ وغيرها فيبطل عملها ، وقد يبطل الفعل نحو : قلّما،والاسم نحو : بينما ؟ .

* * *

وأيّ شيء إن نفيته وجب ، وإن أوجبته سلب ؟ .

هو كاد .

* * *

وما الاسم المحذوف لامُه في التكبير ، وعينه في التّصغير ؟ .

* * *

وهو ذا ، لأنه مكبراً : « فَعْ » ومصغراً : « فيلا » .

وما الزّائد الذي يزيل الوصل ، ويظهر الفضل ، ويوجب الفصل .

هو الألف الدّاخل عِوضاً من التّنوين في المقصور المنصرف في الوقف مثل رأيت عَصا ، فإنها زائدةٌ صَرفت الأصل ، وأذهبت الوصل في الكلام ،وأظهرت الفضل على غير المنصرف لكونها عِوضاً من التّنوين ، وأوجبت الفصل بين الاسم المنصرف مثل عصا وغير المنصرف مَثل حُبْلى .

* * *

وما الحرف الذي شأنه ينقص الكامل ، ويَفْصِل بين المعمول والعامل ؟ .

هو النّون الخفيفة إذا عنيت بها نون التّوكيد نقصت الفعل المضارع ، وإن عنيت بها نون الوقاية فصلت بين المعمول والعامل ، انتهى .

---

(١) أصله : ذيَيّا بثلاث ياءات ، الأولى ؛ عين الكلمة والثالثة : لامها والوسطى ، ياء التصغير ، فاستثقل توالي ثلاث ياءات ، فقصد التخفيف بحذف واحدة ، فلم يجز حذف ياء التصغير لدلالتها على معنى ، =

[لغز لبدر الدين الرضي الحنفيّ]

قال القاضي بدر الدين بن الرّضي الحنفي ملغزاً : وأرسَل به إلى الشيخ شرف الدين الأنطاكي :

سـل لي أخا العلم والتّنقيب والسّهـر
عن قـائـل قـال قـولاً غير مشتهـرِ / [٢/٢٩٤]
هل معك فعلٌ غدا بالحذف منجـزماً
فـي غـيـر أمثـلة خمس بلا نُكْـرِ
كـذاك في غيـر معتـلٍّ وذا عـجبٌ
إذْ لم يُبيّن لنـا في كُـلّ مـختـصـرِ

فأجاب الشرف المذكور :

لقـد تـأملت مـا قـد قـال سيّـدنـا
أعِـيذُ(١) طلعتـه بـالآى والـسُّـورِ
ولم أجـد فعـل فـرد صـح آخـره
في الجزم يحذف في بعض من الصُّور
سـوى يكـون فبـالجرّ بعـد غـدا
معنـاه مع أو بقلبٍ ذا الكـلام حَـرِى

= ولاحذف الثالثة لحاجة الألف إلى فتح ما قبلها، فلو حـذفت لزم فتح ياء التصغير وهي لاتحرك لشبهها بألف التكسير ، فتعين حذف الأولى . انظر الأشموني . ٤ / ١٧٤

(١) في ط : « أعيد » بالدال ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطه ، وعوذه بالقرآن أي حصّنه .

نـعم كـيبـدا مِـمّـا الهـمـز أخـره
إعـرابـه كـالصحيـح الآخـر اعتبـر
فـإن تخفّفـه فـاقلب هـمـزه ألفَـا
واحذفه في الجَزْم حذفا واضح الأثر

[لغز في من]

قال الصّلاح الصّفَدي في (تذكرته) : أنشدني من لفظه القاضي جمال الدين إبراهيم لوالده القاضي شهاب الدين محمود لغزاً كتبه إلى شيخه مجد الدين بن الظّهير في (من) .

ومـا مفـرد اللّفظ مسـتعمـل   لجمـع الذكـور وجمـع الإنـاث
يحـرّك بـالحـركـات الثّـلاث   فيغـدوا من الكلمـات الثـلاث

فكتب إليه الشيخ مجد الدين الجواب :

قـريضك يـا مُلغزًا في اسم من   يـمـيـل إلـى صلة كـالّـذي
غدا حامل المسك يحذي[1] الـ   ـجليس منه ويحظى بعَرْفٍ شَذِي

قال الصلاح الصفدي وأنشدني من لفظه المولى ناصر الـدين محمد بن النسائي الجواب عن ذلك له :

أيـا مَنْ عـلا في الـورىٰ قـدره   واضحـى لـراجيـه أولـى غـيـاث
أتـى مـنـك لغـزٌ فـألـفـيتـهُ   من القول قد حـلّ بعد اكتـراث
وهـا هـو حـرفـان ميمٌ ونُـونٌ   ولم يبلغ القـول منـه الثّـلاث

(١) يحذى : يعطي

هــو اسـم وفعــلٌ وحــرف إذا أردت حصول الأصول الثّلاث
فــلا زلت للخير مهمــا حييــ ــت تنبعث الـدهر أيّ انبعـاث

[لغز لابن الحاجب]

[٢/٢٩٥] (قال العلامة جمال الدين بن الحاجب رحمه الله تعالى) /

أيهــا العــالم بــالتّصـريـ ـف لا زلــت تَــحْــيــا
قــال قــوم إنّ يَــحْــيــى إن يُــصَــغَّــر فَــيُــحَــيّــا
وأبــي قــوم فــقــالــوا لـيس هــذا الـرّأي حيّــا
إنــمــا كــان صــوابــاً لــو أجــابــوا بِــيُحــيّــا
كـيـف قــد ردوا يــحــيــا والــذي اختــاروا يُحَيّــا
أتــراهــم فــي ضــلال أم تــرى وَجْــهــاً يُــحــيّــا

قال الشيخ جمال الدين بن هشام يحتاج في توجيهها إلى تقديم ثلاثة أمور :

أحدها : أنهم اختلفوا في وزن « يحيى » فقيل : « فَعْلَى » . وقيْل: « يَفْعَل » والأوّل أرجح، لأن الثاني فيه دعوى الزيادة حيث لا حاجة .

الثاني : أن الحرف التّالي لياء التّصغير حقّه الكسر كالتّالي لألف[1] التكسير، حَمْلاً لعلامة التّقليل على علامة التّكثير حملاً للنقيض على النقيض .

(١) في ط فقط : « كتالي الألف التكسير » تحريف .

واستثنى من ذلك مسائل :

منها : أن يكون ذلك الحرف مُتلوًّا بألف التأنيث كحُبْلى ـ صَوْناً لها من الانقلاب .

الثالث[١] : أنه إذا اجتمع في آخر المصغر ثلاث ياءات، فإن كانت الثانية زائدة وجب بالإجماع حذف الثّالثة منسيّة لا منوية كعطاء إذا صغرته تقول عُطَيِّيٌ بثلاث ياءات : ياء التّصغير ، والياء المنقلبة عن ألف المدّ ، والياء المنقلبة عن ياء الكلمة ، ثم تحذف الثالثة وتوقع الإعراب على ما قبلها .

وإن كانت غير زائدة، فقال أبو عمرو: لا تحذف؛ لأن الاستثقال إنما كان متأكّداً لكون اثنين منها زائدتين : ياء التّصغير ، والياء الأخرى الزائدة .

وقال الجمهور : تحذف نَسْياً ، ومثال ذلك « أحوى » إذا صغّر على قولهم في تصغير أسود :أُسَيِّد، فقال أبو عمرو أقول:أُحَيِّي ، ثم أعله إعلال قاضٍ رفعاً وجرًّا ، وأثبت الياء مفتوحةً نَصْباً / . [٢/٢٩٦]

وقال غيره ، تحذف الثالثة في الأحوال كلّها نَسْياً ثم اختلفوا .

فقال عيسى بن عمر : أصرفه لزوال وزن الفعل كما صرفت خَيْراً وَشَرًّا لذلك .

وقال سيبويه : أمنع صرفه، وفرّق بين خير وشر وبين هذا ، فإن

(١) تتمة الأمور الثلاثة التي ذكرها ابن هشام

حرف المضارعة محذوف منهما دونه ، وحرف المضارعة يحرز وزن الفعل ، ولهذا إذا سميت بيضع[١] منعت صرفه .

فإذا تقرّر هذا فنقول : مَنْ قال : إن يحيى فَعْلى قال في تصغيره يُحَيّى كما قال في تصغير حُبْلى : حُبَيْلى صوناً لعلامة التأنيث عن الانقلاب ، وهو الذي قال الناظم رحمه الله مشيراً إليه : « قال قوم »[٢] . . . البيت .

ومن قال : إنه « يفعل » قال فيه على قول سيبويه ـ رحمه الله تعالى : يُحَيَّ بالحذف ومنع الصرف وهو الذي أشار إليه في قوله :

* إنما كان صواباً لو أجابوا بيُحيَّا *

وذلك لأنه استعمله مجروراً بفتحة ثم ، أشبع الفتحة للقافية . وتكمل له بذلك ما أراده من الألغاز حيث صار في اللفظ على صورة ما أجاب به الأوّلون . والفرق بينهما ما ذكرنا من أن هذه الألف إشباع وهي من كلام النّاظم لا من الجواب . والألف في جواب الأولين للتأنيث وهي من تمام الاسم .

فإن قيل : فإذا لم تكن على الجواب التالي[٣] للتأنيث فما بال الحرف الدال على التصغير ولم يكسر ما بعده؟ .

(١) في ط : لـ « ببيضع » بزيادة ياء تحريف .
(٢) أي البيت السابق ذكره في اللغز.
(٣) في ط فقط : « التاء للتأنيث » .

فالجواب : أنه لما صار متعقّب الإعراب تعذر ذلك فيه كما في زُبيد ، لأن ذلك يقتضي الاخلال بالإعراب ، وأيضاً فإن ياء التّصغير لا يكمل شبهها بألف التكسير إلَّا إذا كان بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن . واللّه أعلم .

[لغز أجاب عنه تاج الدين بن مكتوم]

نقلت من خط الشيخ تاج الدين بن مكتوم .

قال نظم بعض أصحابنا لغزاً وكتب به إليّ ، وهو :

ما قول شيخ النّحو في مُشْكِلٍ   بخفى على المفضول والأَفْضَلِ
في اسم غدَا حَرْفاً وفي اسم غدا   فِعْلاً وكم في النّحو من مُعْضِلِ / [٢/٢٩٧]
آخره لامٌ وسيناً غدا   وهذه أدهى من الأَوَّلِ

فكتبت إليه في الجواب :

يا أيها السّائل عما غدا   وراء باب عنده مُقْفَلِ
في النّحو ما يعضل تخريجُه   لكن هذا ليس بالمُعْضِلِ
فجيء بصعب غير هذا تجد   عندي جواباً عنه إن تسأل
فمثلى هذا منك مستصغَرٌ   ومَنْ سواك الأكبر المُعْتلِي
وعندما أسفر لي لَيْلُهُ   وآنحط لي كَوكَبهُ من عَلِي
أرسلْت طِرْساً[1] ضامناً شَرْحَهُ   فهاكَه فهو به مُنْجَلِي

---

(١) الطّرس : الصحيفة .

قال : وشرح ما سأل عنه في قول : « أرسلت طِرْساً » ، ففاعل أرسل تاء الضّمير وهو اسمُ غدا حَرْفاً أي على حرف واحدٍ فهذا حَلّ قوله : « في اسم غدا حرفاً » وهو مُورًى به عن الحرف الذي قسيم الاسم والفعل .

وطِرس اسمٌ غدا فِعْلاً أي غدا إذا وزنته فعلاً وهو مُورًى به عن الفعل المقابل للاسم .

وآخره لام لأن آخر الكلمة الموزونة تسمّى لاماً في علم التّصريف كائناً ما كان في الحروف هو مورًى به عن اللّام الذي هو أحد حروف ـ أ ب ت ث .

وهو سين ، لأن آخر طرس سين كما ترى .

[لغز لمحمد الأندلسّي الرّاعي]

قال الشيخ برهان الدين البقاعي في ثَبَته[1] . أنشدنا شيخنا الإمام محمد الأندلسي الرّاعي لنفسه لغزاً في كلمة ـ إ ـ بمعنى: عِدْ، إذا أتيت قبلها بكلمة « قُلْ » ونقلت حركة الهمزة إلى اللاّم الساكنة وحذفتها :

(١) الثّبت بفتح الباء : الحجة .

حـاجبتكم نحـاتَنـا المصـريّـهْ أُولى الـذّكـا والعِلْم والـطّعميّة
مـا كلمـات أَربَـعٌ نحـويّـه جُمِعْن في حـرفين لـلأحجيّـهْ

قال وأنشدنا لنفسه في ذلك مختصراً :

في أي قـول يـا نحـاة الـملة حـركـةٌ قـامت مقـام الجُملة

ثم رأيت كراسة فيها ألغاز منظومة مشروحة ولم أعرف لِمَنْ / [٢/٢٩٨]
هي(١) وها هي ذه .

[كراسة فيها ألغاز منظومة]

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمـد ربي حَمْـد ذي إذعـان معترفاً(٢) بـالقَلْـب والـلسـان
مصلّيـاً على الرّسـول المهتدي بهـديـه في السّـر والإعـلان
ثم الـرّضي عن آلـه وَصَحْبـه وتـابعيهم بَعْـدُ بـالإحسـان
وبعـد ، إني ملغـز مسـائـلاً في النحو تعتاص على الأذهـان

(١) هي القصيدة اللغزية ، في المسائل النحوية لابن لب الغرناطي المتوفى ٧٨٢هـ وقد قام الدكتور عياد الثبيتي بنشر هذه القصيدة مع شرحها لمؤلفها ابن لب في مجلة البحث العلمي التي تصدر عن جامعة أم القرى ، العدد السادس عام ١٤٠٣ ـ ١٤٠٤ من صفحة ٣٦٩ ـ إلى ـ صفحة ٤١٦ ، ومعظم التصويبات التي قمت بها اعتمدت فيها على تحقيقات الأخ الفاضل حيث اعتمد في تحقيقها على عدّة نسخ مخطوطة . لم يتيسر لي الاطلاع عليها في هذه القصيدة .
(٢) من ط والنسخ المخطوطة «مفرق» .

يخـرجهـا فكـرٌ لبيبٌ فـطن يـوردها بـواضـح البرهـان [١]
فيا أولى العِلْم الأولـى حـازوا العُـلا عين الزمـان جِلَّة الأعيان
حـاجيتكم لِتُخبـروا مـا اسمـان وَأَوّلٌ إعـرابـه فـي الثّـانـي
وذاك مـبـنّـي بـكـلّ حـال هـا هو للنّـاظر كـالعِيـان[٢]

يعني الألف واللاّم الموصولة في مثل : جاء الضّارب ، ومررت بالضّارب على القول بأنها اسم كالّذي ، يكون الإعراب الذي يستحقّه الموصول إنما استقر في الاسم الواقع صلةً إجراء لهذا الاسم مُجْرى الأداة المعرّفة في مثل الرجل، ولايوجـد [اسم اعرابـه الذي يستحقـه بحسب وضعه في اسم][٣] بعده إلاَّ هذا وقد أشار في البيت الثاني إلى التصريح به بقوله: للناظر .

[لغز في كأيّن]

ولْتُخْبِروا[٤] باسمٍ مضاف ثابت التْـ نَتْـوين فيـه اجتمـع الضّـدانِ

يعني « كأيِّن » إذا استعملت دون « مِنْ » بعدها كقول القائل :

٣٩٣= كأيّن قائلٍ للحقّ يُعْصى[٥] ويُـرْمي بِـالْقَبيـح مِنَ الكَـلامِ

(١) في ط والنسخ المخطوطة «الأذهان»، تحريف.
(٢) في تحقيقات القصيدة اللغزية المنشورة بالمجلة «العيان» بفتح العين، تحريف.
(٣) مابين معقوفين سقط من ط ، وصـوابه من النسـخ المخطوطـة ، وشرح القصيدة اللغزية لابن لب في مجلة البحث العلمي ص ٣٨٤ .
(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « وتخيروا » صوابه من شرح القصيدة اللغزية
(٥) في ط والنسخ المخطوطة : « يقضي » .

فإن ابن كيسان : ذهب إلى أن جرّ ذلك بإضافة كأيّن إليه حملاً لها على « كم » الخبرّية ، لأنها بمعناها . ونونها إنما هو تنوين أيّ . وقد ثبت مع الإضافة ، والتنوين مؤذن بالانفصال والإضافة مؤذنة بالاتّصال فقد اجتمع الضّدان .

وذهب غير ابن كيسان : إلى أن الجرّ بعدها بـ « من » محذوفة ، لأن ثبوتها[1] هو الغالب في الاستعمال .

واسمٌ بتنوينٍ لدى الوقف يُرى   كالوصل حالاه هما سيّان

يعني أيضاً (أيّاً) المتّصلة بالكاف المشار إليه في البيت قبله نحو: « وَكَأَيِّن مِنْ نَبِيّ »[2] / فإن القُرّاء سوى أبي عمرو بن العلاء وقفوا على [٢/٢٩٩] تَنْوِينِها . ووقف أبو عمرو[3] على الياء بحذف التّنوين على مقتضى القياس .

[لغز في : ما زِيد بشيء إلَّا شيء لا يعبأ به]

وتابعٌ وَلَيْسَ يُلْفَى تَابِعا   ما قَبْلُ في شأنٍ وذا في شَانِ

يعني مثل قولك : « ما زيد بشيءٍ إلَّا شيء لا يعبأ به » ، على

(١) في ط : « تنوينها » مكان : « ثبوتها » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة.
(٢) آل عمران / ١٤٦ .
(٣) قراءة أبي عمرو : « وكأيْ » وقفاً ، وهي قراءة الكسائي أيضاً وسورة بن المبارك ، ويعقوب .
انظر قراءة رقم ١٢٢٢ في معجم القراءات ، هذا وقد سجّل في معجم القراءات تسع قراءات في كلمة : « كأين » .

اللّغة الحجازيّة في « ما » النّافية فلفظ الخبر جَرٌ بالباء الزّائدة ، وموضعه نصب بـ «ما» ؛ لأنها في تلك اللّغة تعمل عمل ليس ، و« إلاَّ شيء » بدل من الخبر، ولم يتبعه في لفظ ولاموضع ،فما قبل هذا التابع في(١) شأنٍ من جَرّ اللّفظِ ، وَنَصْبِ الموضع ، ومن توجُّه النفي عليه . وشان التّابع بخلاف ذلك ، لأنه مرفوع أبداً مثبتاً بإلاَّ .

وقد كنت نظمت في هذه المسألة قديماً بيتاً وهو قولي :

أحاجيكم ما تابعٌ غيرُ تابعٍ لمتبوعه في موضع لا ولا لَفْظِ

وقد تنتظم هذه الألغاز هكذا مسألة العطف على التّوهم كقوله تعالى ﴿ فأصدّقَ وأكُن ﴾(٢) ، على قراءة الجَزْم ، لأن هذا المجزوم لم يتبع الفعل قبله في موضع ولا لفظ ، وإنما جاز(٣) على مراعاة سقوط الفاء حَمْلاً على المعنى المرادف .

وكقول القائل :

٣٩٤= بدالي أني لستُ مدرك مامضى ولا سابِقٍ شيئاً إذا كان جائيا(٤)

إنما جاز جرّ « سابق » على توهّم جرّ مدرك بباء زائدة لجواز(٥) ذلك فيه .

(١) في ط فقط : « على »

(٢) المنافقون / ١٠ .

(٣) في القصيدة اللغزية : « جاء » مكان : « جاز » وكلاهما له وجه من التخريج .

(٤) نسب لزهير .
واستشهد به سيبويه في عدّة مواضع ١/ ٨٣ ، ١٥٤، ٢٩٠ ، ٤١٨، ٤٢٩، ٤٥٢/٢/٣٧٨، والخزانة ٣/ ٦٦٥ ، والهمع والدرر رقم ١٦٦٢ .

(٥) في ط فقط : « بجواز » بالباء .

[لغز في : يا هؤلاء]

يـا هـؤلاء أخبِروا[١] سـائـلكم ... مـا اسـمٌ لـه لفظٌ ومَعْنيـانِ
ولا يـراعى لفظه في تـابـعٍ ... والمـوضعـان قَـدْ يـرُاعيـان
واللّفظ مبنيٌّ كـذاك مـوضـع ... من مـوضعيه عـاد في[٢] بيـان

يعني قولك : يا هؤلاء في باب النّداء ، فإن في لفظه الكسر للبناء ، وله موضعان الضّم الذي في مثل : يا زيد ، والنّصب الذي هو الأصل في المنادى لظهوره في مثل : يا عبد الله .

وتقول في التّابع : يا هؤلاء الكرامُ بالرّفع أو الكـرامَ بالنّصب فيراعى الموضعين ، ولا يراعى اللّفظ بوجـه .والشّأن في البناء ألاّ[٣] يراعى في التّابع، لكنه هنا رُوعِي منه ما لم يَظْهر، ولم يراع ما ظهر مع أن الظّاهر قَوِي بظهوره ، والمقدّر ضعيفٌ ، بتقديره ، لكن لمّا كان هذا البناء المقدّر شبيهاً بالإعراب / صار كأنه موضع إعرابين ، فجازت [٢/٣٠٠] مراعاته ، وصار يعتدّ به موضعاً بخلاف البناء الأصيل .

[لغز في الكاف]

ما زائدٌ لفظاً ومعنىً لازم ... يُنوي إذا لم يُلْف في المكان

---

(١) في القصيدة اللغزية ص ٣٨٥ : « أخبروا » بضم الباء ، تحريف
(٢) في ط فقط : « من » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة , وفي القصيدة اللغزية : « عادمي » وهو أوضح .
(٣) التصـويب من القصيـدة اللغـزيـة ص ٣٨٦ : « ألا » وفي ط والنسـخ المخطوطة : « لا »

يعني في مثل قولك : « قيامي كما أنك تقوم » أي كقيامك ، فالكاف جارة لموضع أنّ وصلتها « وما » فارقة بين هذه الكاف وبينها مرّكبة مع أنّ، ولا جرّ لها،وذلك في قولك : كأن زيداً قائم .

والكلام مع كأَنّ جملةٌ بخلاف الكاف الجارة ، فإنها مع ما بعدها جزء كلام ، فإذا أرادوا التّركيب لم يفصلوا بشيء ، وإن أرادوا الجارّة فصلوا بها ، فهي زائدة في اللّفظ ، لأن ما بعدها مجرور المحل بالكاف التي قبلها، وفي المعنى أيضاً ، إذ[١] لا تفيد شيئاً سوى الفرق اللفظيّ .

وقد تخفف أنّ بعد الكاف الجارّة فتقول . قمت كما أنْ ستقوم ، وقد تحذف ما في الشعر، وتكون منويّة فهي زائدة لفظاً ومعنًى، لازمة بحيث تنوي إذا لم توجد. وعليه جاء بيت سيبويه .

٣٩٥=قرومٍ تسامى عند بابٍ دفاعه　　كأنْ يُؤْخَذُ الْمَرْءُ الكريمُ فَيُقْتَلا[٢]

على رواية رفع «يؤخذ» أراد كما أنه يؤخذ ، ولم يفصل بين أن المخففة من أنّ وبين الفعل ضرورة أيضاً ، وعطف « فيقتل » على المصدر المقدّر من أنْ وما بعدها من باب قوله :

---

(١) في القصيدة اللغزية / ٣٨٦ : « إذا » مكان : « إذْ » تحريف .

(٢) من شواهد : سيبويه ١ / ٤٧٠ وقد نسب للنابغة الجعديّ وبعده :

فأقبل على رَهْطي وَرَهْطِك نبتَحِثْ　　مساعينا حتى ترى كيف تَفْعلا

انظر الخزانة ٤/٥٥٨.

وفي ط : « رفاعه » مكان « دفاعه » تحريف، صوابه من سيبويه، والنسخ المخطوطة .

٣٩٦= * للبس عباءة وَتَقَرّ عيني[1] *

جَرَتْ أن وصلتها في ذلك مجرى المصدر الملفوظ به :

[لغز في : زيد حسن الوجه]

وما الذي إعرابه مختلفٌ		من غير أن تختلف المعاني

يعني مثل قولك : زيد حسن الوجهُ ، برفع الوجه أو بِنَصْب أو بجَرّ، والمعنى في واحد ، والشأن في الإعراب اختلاف المعاني باختلاف الإعراب .

[لغز في : أقائم أخوك]

وما الذي الوصف به من أصله		وذاك منه ليس في الإمكان

يعني مثل قولك : أقائم أخوك ، وأمسافر غلامك أو إخوتك أو غلمانك ، فهذا الوصف رافع لما بعده بالفاعليّة ، ولا يمكن في هذا الموضع جريه على موصوف ، وإن كان ذلك هو الأصل فيه ، لأنك إذا

---

(١) تمامه :

* أحبُّ إليّ من لُبْس الشفوفِ *

لميسون بنت بحدل الكلابيّة .

من شواهد : سيبويه ١/ ٤٢٦، وأوضح المسالك رقم ٥٠٥، والهمع والدرر رقم ١٠٣٦ .

[٢/٣٠١] ثنّيت الموصوف أو جمعته فالوصف مفرد/وإن أفردته فالمراد: اثنان أو جماعة لا واحد ، وإنّما هذا الوصف هنا كالفعل في حكم اللّفظ وفي المعنى .

[لغز في الفتى والعصا ، ويخشى]

وما الّذي فيه لدى إعرابه وقبل ذاك يستوي اللفظان

يعني أنّ من المعربات ما يستوي لفظه بعد التّركيب وجريان الإعراب فيه ، وقبل ذلك ، والشأن في لفظ الإعراب أبداً اختصاصه بحالة التركيب ، لأنه أثر العوامل ، وذلك مثل : الفتى والعصا ويخشى ، فالنّحاة يقولون في هذا الباب كلّه : تحركت الياء[١] أو الواو بحركة الإعراب ، وانفتح ما قبلها فسكنت ، وانقلبت ألفاً. ويقال : كذلك اللفظ قبل التركيب مع أن حركة الإعراب مفقودة إذ ذاك بفقد عاملها ، فقد كان قياس الصّناعة يقتضي أن يقال قبل التّركيب الفتيْ والعَصَوْويخشيْ ويرضىْ بياء أو واو ساكنة في الآخر كما تقول قبل التركيب : رجلْ وزيدْ ، لكن خرج هذا عندهم مخرج الاستعارة[٢] لحالة[٣] التركيب وبمراعاة المآل في اللفظ ، ولأن من العرب من يقول في يَوْجل وييأس : يا جل وياءس فالتزموا ذلك هنا لما ذكر .

(١) في نسخ الأشباه: «تحركت الواو» والتصويب من القصيدة اللغزية والأسلوب.

(٢) في القصيدة اللغزية : « الاسْتِعْداد» مكان : « الاستعارة » .

(٣) في ط والنسخ المخطوطه : « بحالة » بالباء والتصويب من القصيدة اللغزية .

[لغز : في أسماء الشرط]

ومــا اللّــذان يـعـمــلان دُولَـةً   والعــامــلان فـيــه معـمـولان

يعني أسماء الشرط في مثل قوله تعالى : ﴿ **أيّاً ما تدعو** ﴾[1] « فَأَيًّا » منصوب « بتدعوا » و « تدعوا » مجزوم بأيًّا ، وهكذا نحو : من تضربْ أضربْ ، فالمفعوليّـة في اسم الشرط بحقّ الاسميّـة والجزم بتضمن إن الشرطيّة . والرتّبة في ظـاهر اللفظ متضادّة، لوجـود سبق العامل معموله فيهما .

[لغز : في ضمير الشأن]

ومفــرد لفــظاً ومعنــىً مُفْهِماً[2]   مـعنـى كــلام فيــه لـفظٌ ثــان
مــذكــر إن شئـت أو مـؤنــث   في الرفع والنصب له حُكمانِ[3]

يعني ضمير الشأن والقصـة إذ هو مفـرد في اللّفظ والمعنى ، ولكن معناه الذي هو الخبر يفهم معنى كلام يفسّره اللّفظ الثاني بعده كقوله تعالى : ﴿ **قُلْ هو اللّه أحد** ﴾[4] ، فهو عبارة عن الخبر أو الأمر أو الشأن وتفسيره : الله أحد . وهذا إضمار مذكّر ، وإن شئت أنّثت الضّمير على معنى القصة كقوله تعالى : ﴿ **فإذا هي شاخصة أبصار**

(١) الاسراء / ١١٠ .
(٢) في ظ والنسخ المخطوطة : « فيها » مكـان : « مفهما » والتصـويب من القصيدة اللغزية .
(٣) سقط البيت الثاني من نسخ الاشباه .
(٤) الإخلاص / ١ .

[٣٠٢/٢] **الّذين كفروا** ﴾(١) / .

وليس لهذا الضّمير في كلا حاليه من الأحكام الإعرابية إلّا حكمان: الرفع بالابتداء نحو ما تقدّم، أو بكان وأخواتها ، والنّصب بإنّ أو ظننت وأخواتها نحو : ﴿ **فإنها لا تَعْمى الأبصارُ** ﴾(٢) .

[لغز : في الذباب]

ماذا الذي في كِبَرٍ مؤنّثٌ   وقبل ذاك كان في الذُّكران

يعني الذّباب المسمّى في كبره بـ« حلمة »(٣) وفي صغره بقراد وفيه أنشد صاحب الإيضاح :

وما ذَكَرٌ فإنْ يَكْبُر فأنثى   شديد الأزْم(٤) ليس بذي ضُروس(٥)

[لغز في الخوان]

ما اسمٌ لدى التذكير بادٍ عُسْره   يرمي لأجل العُدْم بالهِجْران(٦)

وهو لدى التأنيث ذو ميسرة   من أجل ذا قرّت به العينانِ

(١) الأنبياء /٩٧.

(٢) الحج / ٤٦ .

(٣) في ط : « بنحلة » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
وفي القاموس : « حلم » الحَلَمة : الصغيرة من القردان أو الضخمة : ضدّ .

(٤) الأزم : العض بالفم من أَزِم يأْزِم أزْماً وأزوماً .

(٥) انظر التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي للفارسي / ١٢٧

(٦) في القصيدة اللغزية : « بالهُجْران » بضم الهاء خطأ شائع .

يعني الخِوان فإذا كان عليه طعام سمى مائدة ، فيُقْصى إذا كان خِواناً، ويُدْنى إذا كان مائدة . وهذا والذي قبله ألغاز فيما هو من مسائل اللغة .

[لغز : في كأين وأيش]

مـا معـربٌ مفعـولٌ أو مبتـدأٌ ولفـظـهجَرٌّ مـدي الأزمـانِ

يعني : كأيّن وأيْشٍ يستعملان مفعولين أو مبتدأين،نحو: كأين من رجل رأيت ، وأيش قلت ، ونحو كأين من رجل جاءني ،وأيشٍ هذا ، واللفظ فيهما جَرّ أبداً، لأن كأين أصله كاف التشبيه، دخلت على أيّ ، فجرّتها ، ثم أجرى اللفظ مجرى كم الخبرّية في الاستعمال والمعنى .

وإيش أصله: أي شيء، ثم حذفت العرب الياء المتحركة من، (أي) كما حذفوها من مَيّت وبابه .

وحذفوا من شيء عينه ولامه معاً وأبقوا الفـاء وجعلوها محـل الإعراب الذي كان في اللام، فهـذا باب من التّـركيب ، بقي الاسم الثاني فيه على إعرابه الأصليّ .

[لغز : في امرؤ وابنم]

مـا اسم لـه تغيُّـرُ بعامـلٍ مـحـله مـن آخِـر حـرفـان

يعني امْرَأً أو ابنماً ، وأخاك ، وبابه ، لأنه يتغير فيه بالعوامل حرفان الآخر وما قبله بسبب الإتباع .

[لغز : في ألقاب الإعراب والبناء]

ما اثنان في أواخرٍ من كَلِم(١) ضدّان حقًّا وهما مِثْلان

يعني كلّ لقبين متقابلين من ألقاب الإعراب والبناء : الرفع مع
[٢/٣٠٣] الضم / والنصب مع الفتح والجرّ مع الكسر ، والجزم مع السّكون . هما مثلان في الصّورة ، ضدان في الإعراب والبناء بحسب الانتقال واللزوم .

[لغز : في جرّ الفاعل مع سكونه]

ما فاعل بالفعل لكن جرّه مع السكون فيه ثابتان

يعني الصِّنَّبْر في قول طرفة . .

٣٩٧= بجفان تعتري نادينا مِن سديف حين هاج الصِّنَبِر(٢)

والصّنبْر : بسكون الباء البرد :

قال ابن جنّي في خصائصه في وجه ذلك : كان حقّ هذا إذا نقل الحركة أن تكون الباء مضمومةً ، لأن الراء مرفوعة ، ولكنه قدّر

(١) في ط والنسخ المخطوطة : كلمة : صوابه من القصيدة اللغزية .

(٢) سبق ذكره رقم/ ٣٩٠ ، وسبق أيضاً تعليق ابن جني على هذا الشاهد : في هامش الصفحة التي ذكر فيها الشاهد .

الإضافة إلى الفعل يعني المصدر كأنه قال : حِينَ هَيْجِ الصِّنّبر، يعني أنه نقل الحركة في الوقف إلى الباء السّاكنة ، وسكنت الراء ، لكنه لم ينقل إلَّا حركة توجد في الأصل وهي الجرّ الذي يوجبه إضافة مصدر[1] هاج إلى الصّنبر[2]، لأن الظرف قد أضيف إلى الفعل ، وأصله أن يضاف إلى المصدر .

فقد ثبت في هذا الاسم الجرّ المنقول مع سكون محله - وهو الرّاء - والاسم مع ذلك فاعل بالفعل ، وهو « هاج » .

[لغز : في زيد قائم الأب]

ما فاعل ونائبٌ عن فاعلٍ بأوجه الإعراب يجريان

يعني مثل قولك: زيد قائمُ الأبُ ، وقائمٌ الأبَ ، وقائمُ الأبِ ونحوه : زيد مضروبٌ الأبُ ومضروبٌ الأبَ ، ومضروبُ الأبِ .

[لغز : في أينق]

ما كلمة قد أبدلت عينٌ لها إبدالُها يصحبه قلبان

فأوّلٌ لآخَرٍ وآخِرٌ لأوّلٍ ، حالا هما هذان

يعني مسألة « أَيْنُق » في جمع ناقة على « أَفْعُل » أصله : أَنْوُق

(١) في ط والنسخ المخطوطة:« مصدرها »والتصويب من القصيدة اللغزية/٣٩٠.
(٢) في ط والنسخ المخطوطة: « الضمير » والتصويب من القصيدة اللغزية/٣٩٠.

كما قالوا : نُوق، فأبدلـوا العين في « أَينق »[١] ياء، لكن هـذا الإبدال صحبه قلبان .

أحدهما: أنهم قلبوا العين سالمـة إلى موضـع اللاّم، فصـار اللفظ : «انْقُـو»، ثم فعلوا فيه ما فعلوا في (أَدْل)[٢] و«أجرٍ»[٣] وبابهما، فصار : «أنْقيا». ثم لمّا صارت الواو المتطرفة ياء لوجوب ذلك قلبوها على حـالها إلى مـوضع الفـاء وهذا هـو القلب الثّاني فصـار اللّفظ أيْنُقاً[٤] ، وعادت بنيـة الجمع إلى أصلهـا لخروج حـرف العلة عن التّطرف بنقله إلى موضع الفاء ، فقد صار هذا / الإبدال مرتبطاً بالقلب [٢/٣٠٤] الأول الذي هو لآخر الكلمة ، وبالقلب الثّاني الذي هو لأولها . فهذان حالان للقلبين المذكورين[٥] .

---

(١) في ط : « أنيق » بتقـديم النـون على العين ، تحـريف صـوابـه من المخطوطات .

(٢) أدلٍ : جمـع دَلْو ، وهي تـذكر وتؤنث ، ووزنـه : أَفْعُل قلبت الـواو ياء لوقوعها طرفاً بعد ضمة . وهذا في جمـع القلة . وأعل إعلال قاضٍ . انظر اللسان : «دلو» .

(٣) أجْـرٍ : جمـع جِـرْو . والجـرْو ، والجـرْوة : الصغيـرة من كـل شيء . وجمعه : على أَفْعُل . وهي جمع قلة : والأصل : أَجْرُوٌ ، فليت الواو ياء لوقوعها طرفاً بعد ضمة ، ثم إعل إعلال : « قاضٍ » وانظر اللسان .

(٤) في ط : « أنيقـاً » بتقـديم النـون على اليـاء ، تحـريف صـوابـه من المخطوطات .

(٥) قال ابن سيده : اليـاء في « أينق » عوض من الـواو في : « أونق » فيمن جعلها « أيْفُلاً » ومن جعلها : « أَعْفُلاً » فقدم العين مغيّرة إلى الياء جعلها بدلاً من الواو ، فالبدل أعم تصرّفاً من العوض ، إذ كل عوض بدل ، وليس كل بدل عوضاً .

قال أبو القاسم الزجاجي في (نوادره): هذا المذهب في هذه الكلمة قول المازني وحُذّاق أهل التصريف .

[لغز في : جاءني أخوك الكريم]

مـا كلمـةٌ مفـردُهـا وجمعُهـا بـواوه قـد يـتـمـاثـلانِ

يعني في قولك : جاءني أخوك الكريم ، وجاءني أخوك الكرام ، وهكذا « أبوك » تقول : هذا أبوك ، وهؤلاء أبوك يكون واحداً من الأسماء الخمسة وجمعهابالواو والنون ، لكن حذفت النون للإضافة وعليه أنشدوا :

٣٩٨= فقلنا أسلموا إنا أخُوكُم فَقَد بَرِئَتْ من الإحَنِ الصّدورُ[1]

= وقال ابن جني : ذهب سيبويه في قولهم : أينق مذهبين :
أحدهما : أن تكون عين « أينق » قلبت إلى ما قبل الفاء ، فصارت في التقدير : « أونق » ثم أبدلت الواو ياء ،لأنها كما أعلّت بالقلب كذلك أعلت أيضاً بالإبدال .
والآخر : أن تكون العين حذفت ثم عوَضت الياء منها قبل الفاء ، فمثالها على هذا القول : أَيْفُل ، وعلى القول الأول : أعفل » .
انظر هذا البحث في اللسان : « نوق » .

(١) انظر اللسان : « أخو » وفيه : « سلمت » مكان : « برئت » وقد نسبه المبرد في المقتضب ٢ /١٧١ إلى العباس بن مرداس .وانظر أمالي ابن الشجري ٢ /٣٨ ، والخزانة ٢ /٢٧٧ عرضاً .

وقول الآخر :

٣٩٩= فلما تَبَيَّنَّ أصواتَنا بَكَيْن وَفَدَّيْننا بالأبِينا[1]

[لغز : في رأيت أبيك الكرماء]

مايا[2] جمع نَصْبُه كالجرّ في مفرده إذْ يتساويان

يعني قولهم : رأيت أبيك الكرماء ، وأخيك الفضلاء ، وجُمعا على حذف النون للإضافة . وتقول في المفرد : مررت بأبيك الكريم وبأخيك الفاضل ، فيتساويان في اللّفظ .

[لغز في : متى]

ما كلمةٌ متى أتى اسمٌ بعدها فرفعُه والجّر جاريانِ
والفعل بالرّفع وبالجزم أتى وهو لها في كُلّ ذا معانِ

يعني كلمة « متى » ، يقع بعدها الاسم مرفوعاً تارةً ومجروراً أخرى ، ويقع بعدها الفعل مرفوعاً أو مجزوماً ، ومعناها مختلف باختلاف أحوالها ، تقول : متى القيامُ؟ في الاستفهام ، ويرتفع الاسم .

(١) انظر اللسان : « أبو » وفيه : « تَعَرّفْن » مكان : « تبيّنّ » : وهو من شواهد سيبويه ٢/١٠١ والمقتضب ٢/١٧٢ ، والمحتسب ١/١١٢ ، وابن الشجري ، ٢/٣٧ وابن يعيش ٣/٣٧ ، والخزانة ٢/٢٧٥ .

(٢) في ط فقط : « وأي » مكان : « ما ياء » .

وتقول العرب : « أخرجها » من متى كمّه بمعنى وسط فَجَرّوا بعدها ، وجروا أيضاً بها بمعنى مِنْ كقوله .

٤٠٠= إذا أقول صحا قلبي أُتِيح لـه
سُكْر مـتى قهوةٍ سـارت إلى الرّأس

أي من قهوة : وقال أبو ذؤيب / . [٢/٣٠٥]

٤٠١= شَرِبن بماءالبحرثُم تَرفعت متى
لُـجـجٍ خـضـرٍ لـهـن نئيج (٣)

متى فيه : بمعنى وسط ، عن الكسائي .

وقال يعقوب : هي بمعنى : مِنْ . وتقـول : متى تقوم ؟ في الاستفهام فترفع الفعل ، ومتى تقم أقم في الشرط ، فتجزم .

[لغز : في لام الابتداء]

مـا حـرفٌ إن سبقَـهُ ذو عَمَـل   كـرّ على العمـل بـالبُـطلان
صَـدْرُ ولكن لـيس صـدراً فله   تـقـدُّمٌ تـأخُّـرٌ وصـفـان

(١) في ط : « أخرجها متى كمه » بإسقاط « من »
(٢) انظر اللسان : « متى » في باب الألف اللّينة
(٣) انظر ديوان الهذليين ١/٥١ ، وروايته : « تروّت » مكان : « شربن» . من شواهد : الأشموني ٢/٢٠٥ ، والهمع والدرر رقم ١١٢٧ . والخصائص ٢/٨٥ ، والمحتسب ٢/١١٤ ، والأزهية ٢١٠ ، وابن الشجري ٢/٢٧٠ ، والجنى الداني / ٤٣ ، ٥٠٥ والمغنى ١/١١١، ٢/٣٧٢.

يعني لام الابتداء إذا وقعت بعد ان ، تقول : علمت أنّ زيداً قائم فتعمل(علمت)في أن تؤثر فيها الفتح. فإن جئت[١] باللام في الخبر بطل العمل فقلت : علمت إنّ زيداً لقائم . وهذه اللام أداة صُدِّرَ[٢] في محلها الأصيل لها ، وهو الدخول على إنّ ، ولذلك منعت من فتحها . ولا صدرية لها في موقعها بعد إنّ فقد عمل ما قبلها فيما بعدها، لأن إن رافعة للخبر الدّاخلة هي عليه ، وعمل أيضاً ما بعدها فيها قبلها كقوله تعالى : ﴿ إنّ الله بالنّاس لرؤوفٌ رحيم ﴾[٣] .

فـ « بالناس » متعلّق « برؤف » . وتقول : إني زيداً لأضرب ، فلهذه اللّام هنا وصفان : تأخّر في اللفظ ، تقدم في الأصل

[لغز في : إنّ]

بـــأيّ حـــرف أَثَــرٌ لـــعـــامـــل إعـــرابٌ مُعْـــرب وذا شَبْهـــان

يعني إنّ فإنها تفتح بالعامل وتكسر دونه ، تقـول : إنك قـائم وعجبت مِنْ أنك قائم. سمّى سيبويه وقدماء النّحاة هذا عملاً فهذا في الحروف وإعراب المعربات شبيهان فكأنه إعراب في الحروف :

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « جرّت » ، تحريف صوابه من القصيدة اللغزية .

(٢) في نسخ الأشباه : «مصدر»

(٣) البقرة /١٤٣ .

[لغز : في الزيدان لهما غلامان

مجرور حرف قد يُرى [1] مبتدأ   مـؤكـداً ذان[2] له وجـهـان

يعني مثل قولك : الزيدان لهما غلامان ، والهندان لهما بنتان ، والزّيدون لهم غلمان ، والهندات لهن بنات ، إن أخذت هذا الكلام على أن الثاني للأول مِلْكٌ أو سبب كانت اللّام جارة ، وإن أخذته على أن الأول هو الثاني فاللّام ابتدائيّة مؤكدة، والاسم بعدها مبتدأ مؤكـد بها .

والكلام صالح للوجهين يرجع في تعيين أحدهما إلى ما يقتضيه منصرف القصد من المعنى كقوله تعالى : ﴿ **إنّهم لهم / المنصورون** [٢/٣٠٦] **وإنّ جُنْدنا لهم الغالبون** ﴾[3] فـالمعنى المقصود عَيّن أن الأول هـو الثاني .

[لغز : في الضمائر]

وأيّ مـبـنـيٍّ بـه تـلاعـبـت   عـوامـلٌ إرادةَ الـبـيـان

يعني الضّمائر المختلفة الصّور بالرفع والنّصب والجر نحـو :

---

(١) في ط : « قد تترتبت » وفي هامشها : لعله : « قد يريـك » وفي بعض النسخط المخطوطة : « قد يرتبت » وفي بعضها الآخر :« قد ترتب » صوابه من القصيدة اللغزية .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « وإن » صوابه من القصيدة اللغزية .

(٣) الصافات ١٧٢ ، ١٧٣ ،

أكرمتك ، وإيّاك أكرمتك على حدّ زيّد ضربته ، أو زيداً ضربته ، في باب الاشتغال ، وبك مررت في الجرّ .

فاختلاف صور الضمائر بالعوامل مع أنها مبنيّات كاختلاف أوجه الإعراب في المعربات .

[لغز : في الفعل الصالح للواحدة وجمعها]

ما كلمة في لفظها واحدةٌ   وجمعُها قد يتعاقبان

يعني مثل : تَخْشَيْنَ اللّه يا هند أو يا هندات ،وتَرْمين يا دعد أو يا دعدات، فهذا الفعل صالحُ للفظ الواجدة، ولجمعها، والتقدير مختلف، لأن تخشين للواحدة أصله تَخْشَيين كَتَذْهَبِين، ولجمعها أصله على لفظ : تَفْعَلْنَ كَتَذْهَبْن.

وتَرْمين[٢] للواحدة أصله تَرْمِيينَ كما تقول : تَكْسَبين[٣] فاعِل [كما أُعِلَّ][٤] تخشين بما يجب لكل واحد منهما في التصريف، وترمين يا هندات تَفْعِلْن[٥] على مقتضى لفظه.

(١) في شرح القصيدة اللغزية / ٣٩٣ : « تخشنين » تحريف مطبعي .

(٢) في ط فقط : وترتمين ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ، وتكرر ذكرها على هذه الصورة في هذه الفقرة .

(٣) في ط فقط تكتسبين ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٤) مابين المعقوفين سقط من ط والنسخ المخطوطة ، والتصويب من القصيدة اللغزية .

(٥) في ط : « تفتعلن » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

[لغز : في الجمع بلفظ واحد مذكرا أو مؤنثاً]

كذاك[١] للجميع[٢] لفظ واحد ذكّر أو أنّث لا لفظان

يعني مثل الزّيدون يدعون ، والهندات يَدْعون ، قال الله تعالى : ﴿ وٱصْبِرْ نَفْسَك مع الَّذِين يَدْعون رَبّهم ﴾[٣] ، وقال : ﴿ ربّ السّجن أحب إلّيَّ مما يدعونني إليه [٤] وإلاّ تصرف عنّي كَيْدَهُنّ ﴾ فهذا يَفْعلن للإناث ، والأول يفعلون للذكور واللّفظ فيهما واحد .

[لغز في التذكير والتأنيث]

ما موضعٌ تُغلب [٥] الأنثى به ولفظُهُ في الأصل للذُّكْرانِ

يعني مثل سِرْنا خَمْساً من الدهر ، وَخَمْس عشرةَ بين يوم وليلة ، لأن الزمان تغلّب فيه اللّيالي لسبقها وليس ذلك في غيرها ، ونزع التّاء من أسماء العدد علامة تأنيث المعدود ، وذلك خاصّ بباب العدد .

والأصل في اللفظ الخالي من علامة التأنيث أن يكون للمذكّر كما في سائر الأبواب نحو : قائم ، وسائر الصفات .

ومِن هنا استقام إلغاز الحريري في العدد بقوله : ما موضوع تبرز فيه ربات الحِجال بعمائم الرّجال يعني نزع التاء من أسماء العدد[٦] / . [٣٠٧/٢]

(١) في ط فقط : كذلك
(٢) في ط فقط للجمع
(٣) الكهف / ٢٨
(٤) يوسف / ٣٣
(٥) في ط : « يغلب » بالياء
(٦) سبقت الغاز الحريري ومنها هذا اللغز انظر ص

[لغز في التنازع]

حَـرْفان قـد تنـازعـا في عمـلٍ واســمـان لِلْحَرْفَيْــن مطلوبــانِ

يعني : ليت أن زيداً قائم، فالاسمان بعد أنّ مطلوبان لها ولليت من جهة المعنى، لكن العمل فيهما لـ «أنَّ»، وأَغْنى ذكرهما بعدها عن ذكرهما لليت فهو إعمال مع تنازع بين حَرْفين ، والشّأن في التنـازع اختصاصه بالأفعال، وما يجري مجراها .

وإنما خَصّه النّحاة بذلك، إذ قصدوا فيه ما يتصـوّر فيه إعمـال العاملين [على مداولة][1].

وفيهما[2] أيضاً فصيحاً قد يُرى فـعــلٌ وحــرفٌ يـتـنــازعــان

يعني مثلَ عِلمت أن زيداً قائم، فالاسمان قد تنازع فيهما[3] الفعل والحرف معاً ، لكن الواجب أن يعمل الحرف. وهذه كالمسألة قبلها.

[لغز في المسألة الزنبورية]

وقــد يـرى مــبــتــدأ خــبــره في الـرفع والنصب لـه حالان

يعني المسألة الزّنبورية ، وبابها : كنت أظنّ أن العقرب أشدّ لسعة من الزنبور فإذا هو هي قاله : سيبويه ، أو فإذا هو إياها ، قاله :

(١) مابين المعقوفين سقط من ط والمخطوطات ، صوابه من القصيدة اللغزية ص ٣٩٤ .
(٢) في ط فقط : « فيهما » بـدون واو ، والتصويب من النسخ المخطوطة .
(٣) في نسخة الأشباه : « يتنازع فيها » .

الكسائي ، وحكاه أبو زيد الأنصاري عن العرب .

والضّمير[١] الأوّل مبتدأ ولا خبر له من جهة المعنى غير الضّمير الذي بعده ، لأنه المستفاد من الكلام ، والخبر : هو الجزء المستفاد من الجملة ، فرفعه ظاهر جَلِيّ .

والنّصب في القول الصحيح على إضمار فعل قام معموله مقامه ، وناب عنه نفسه[٢] دون فعل يحصل معناه[٣] ، والتقدير : فإذا هو يساويها ، لأن باب « زيد زهير » إنما معناه يساويه .

ومما يدخل تحت هذا البيت ما أجازه بعض نحاة المتأخرين في مثل قول ابن قتيبة في « الأدب » : إن اللّطَعَ[٤] بياضٌ في الشفتين وأكثر ما يعتري ذلك السّودان . [استجازوا رفع « السودان » ونصبه ، فالرفع على أنه خبر (أكثر) أي أكثر من يعتريهم ذلك السودان . [٥]] .

والنّصب على أنه مفعول يعتري و « ما » مصدريّة أي أكثر اعتراء ذلك السودان وهذا المفعول هو الذي أغنى عن الخبر، لأنه الجزء المستفاد من الكلام

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « والضمير في الأول » بزيادة في ، صوابه من القصيدة اللغزية .

(٢) في ط : بنفسه ، وفي المخطوطات : « نفسه » بدون باء وفي القصيدة اللغزية / ٣٩٤ : « وناب عنه لأنه بنفسه » الخ

(٣) زاد في ط مرة أخرى «دون فعل» بعد جملة «يحصل معناه» .

(٤) اللّطع بالتحريك : بياض في باطن الشفة ، وأكثر ما يعترى ذلك السّودان » . انظر القاموس ، وهي عبارة الأشباه .

(٥) مابين المعقوفين سقط من نسخ الأشباه والتصويب من القصيدة اللغزية /٣٩٤.

فموضع الألغاز من هذه المسائل دخول النصب فيما هو خبر لمبتدأ جوازاً في اللفظ ولزوماً في المعنى .

ومثل كلام ابن قتيبة قولك :«أكثر ما أضرب زيدٌ».

[لغز في : صيغة منتهى الجموع]

[٣٠٨/٢] مـا عِلّة تمنع الاسم صـرفَـه وَهْي وأُخـرى ليس تمنعـان /

يعني أن مثل: صياقل، وصيارف، وملائك يمتنع صرفه بعلّة تناهي الجمع، فإذا قلت: صياقلة وصيارفة انصرف مع بقاء الجمعيّة، وانضمام التأنيث إليها، والتأنيث من عِلل منع الصّرف ولكنه بالتاء شاكل الآحاد فلذلك انصرف كطواعيةٍ وعلانيةٍ ، وكراهيةٍ .

[لغز في الاستثناء بغير وسوى]

ما اسم في الاستثناء منصوبٌ به وهـو أداتـه لـه الحكمـان

يعني مسألة الاستثناء بغير سوى نحو : قام القوم غيرَ زيد ، فغير منصوب على الاستثناء، فنصبه نصب الاستثناء، وليس بمستثنى، وإنما هو أداة الاستثناء ومجروره هو المستثنى فهو غريب في بـابه ، لأنـه سـرى إليـه حكم مجـروره فله حكم الأداة في المعنى ، وحكم المستثنى [في اللفظ] .(١)

وهـذا أشبه مـا يقـولـه بعضهم في المفعـول معـه نحـو جئت وزيداً: أن الأصل، جئت مع زيد، فلمّا جاء الحرف وهو الواو وقع إعراب

(١) مابين معقوفين سقط من نسخ الأشباه ، وصوابه من القصيدة اللغزية

« مع » على زيد ، فاجتمع المسألتان في تحلّ[1] الاسم بإعراب ملابسه .

[لغز في : لدن وغدوة]

ما اسم يريك النصب في اسم بعده   وشأنه الجرُّ لدى اقتران

يعني مسألة « لدن غدوة » فإن « لدن » مع غدوة لها شأن ليس لها مع غيرها، قاله سيبويه ، لأنها تنصب(غدوة) ولا عمل لها في غيرها إلاَّ الجرّ كقوله تعالى ﴿ مِن لَدُن حكيمٍ عليم ﴾[2].

[لغز في : اللّتيا والتي]

وما اللذان جرّدا من صلة   لكن هما في الأصل موصولان

يعني الموصولان في مثل قول العرب :« فعلته بعد اللّتَيّا والتي »[3] يعنون بعد صغر الأمر وكبير، أي بعد مشقة ، فهما موصولان في الأصل جُرّدا من الصّلة في الاستعمال .

وقدر بعضهم بعد اللّتيا : دَقّت ، والتي : جَلّت . وقيل : اللّتيّا[4] والتي : يراد بهما : الدّاهية . وقد حكى بعض النحاة : «جاءني الذين واللاتي يعني الرجال والنساء» ولا يريد إحالة على فعل

(١) في ط : « محكى » تحريف
(٢) النّمل / ٦.
(٣) انظر كتاب الأمثال لأبي عبيد / ٢٥٦
(٤) في ط : « اللقا » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

شيء ولا على تركه .

[لغز في : غُزًّى]

مـا معرب إعـرابه وَحَـرفُهُ كِـلاهما في الـوَصْل محـذوفانِ

يعني مثل قوله تعالى : ﴿ أو كانُو غزًّى لو كانوا ﴾[١] فعلامة نصب غُزًّى الفتحة المقدّرة في الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين بالتّنوين، فحذف من الكلمة / نفسها الإعراب، وحرفه الـذي هو محله، [٢/٣٠٩] وذلك مما ينافي حال الإعراب لأنه وضع للبيان. وهكذا الاسم المقصور إذا نُوّن .

[لغز في : عيد]

مـا أثّـر فـي عِلّة[٢] مـوجِبَةٍ وجـودُه وفـقـدُه سِـيّـان

يعني مثل : « عيد » أصله الواو من العَوْد ، وموجب انقلاب هذه الواو السّاكنة ياء وجود الكسرة قبلها ، ثم إن هذه الكسرة زالت وبقيت الياء في أعياد ، فقد استوى وجود هذه الكسرة وفقدها مع أنها الموجبة .

ومن هذه مسألة (أيْنُق المتقدّمة ، لأن موجب الياء قد زال ، وهي باقية منبّهة على قصد الْقَلْبين ؛[٣] إذ لو رجعت الواو لم تُحْمل إلّا

(١) آل عمران /١٥٦، وفي ط : « لو كانو » بوضع « لو » مكان : « أو » تحريف .

(٢) في نسخ الأشباه : « كلمة » مكان : « علة » تحريف صوابه من القصيدة اللغزية .

(٣) في ط : «العقلين» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

لى قلب واحد .

[لغز في : نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف]

مـا عـارض رُوعى في كَلِمَـةٍ ولـم يُـراع سُـمِـع الأمـرانِ

يعني مثل « الأحمر » إذا نقلت حركة الهمزة إلى لام التّعريف فإن شئت أبقيت ألف الوصل غيرَ معتد بالحركة المنقولة [له][1] ، لأنها عارضة ، وإن شئت حذفت الألف معتدًّا بلفظ الحركة بعدها .

وعلى هذا أجاز الفراء في مذهب ورش أن يقرأ ﴿ **الآن خفّف اللّه عنكم** ﴾[2] ونحوه بثبوت الألف وحذفها .

وعلى هذا قرىء : ﴿ **لمنَ الأثمين** ﴾[3] بفتح نون « مِن » اعتبار[4] بسكون اللّام،لأنه الأصل كما تقول مِنَ الرّجل .

وقرِىء في الشّاذ[5] ﴿ **لَمِن الأثمين** ﴾ بإدغام نون مِنْ في اللّام اعتداداً بحركتها كما تقول « مِن لَدن » .

وهذا وإن كان البيت يسترسل عليه فليس هو المعتد[6](بالقصد من معنى البيت لكثرته،وشأن الألغاز أن يكون فيما يستغرب

(١) مابين معقوفين سقط من نسخ الاشباه
(٢) الأنفال / ٦٦ .
(٣) المائدة /١٠٦ ، وهي قراءة حفص في المصحف الذي بين أيدنا .
(٤) في ط : « اعتبار » تحريف .
(٥) هي قراءة الأعمش،وابن محيصن.انظر قراءة رقم ٢٠٢٧ في معجم القراءات.
(٦) في ط والنسخ المخطوطة : المعتمد، صوابه من القصيدة اللغزية .

فإنما. المعتد][1] وجود الأمرين معاً في الكلمة الواحدة والاستعمال الواحد سماعاً من العرب ، وذلك نحو ما حَكَى أبو عثمان المازنيّ من قول بعض العرب في رضوان : « رَضْيوا » بسكون الضاد مع بقاء الياء ، فاعتدّوا بالسكون العارض فردّوا اللّام التي كان حذفها لأجل الحركةُ فقالوا : رَضْيُوا كما تقول في الأسماء : ظَبْي . ولم يعتدّوا بالسّكون حين ردّوا اللام ياء ، وأصلها الواو من الرّضوان ، وإنما أوجب إنقلابها ياء الكسرة في رَضِيَ : كشَقِي[2] ودعىَ وبابهما ، فراعوا الكسرة الذاهبة في الياء الباقية ، فتدخل هذه الكلمة على هذه العلّة[3] في البيت قبل هذا ، ما ماذكر فيه من أعياد ، ونحوه .

[لغز في اثني عشر]

[٢/٣١٠] ما اسْمٌ كَحَرْفِ مِن الاسم قبله هما كواحدٍ والأصْل اثنانِ /

يعني اثني عشر في باب العدد ، حذفت العرب نون اثنين منه لتنزيلها عشر منزلتهما ؛ إذ الإضافة فيه ، ولهذا يقولون : أحد عشرك ، وخمسة عشرك إلى سائرها،ولم يقولوا : اثني[عشرك[4]] كما لا يصحّ في اثنين أن يضاف وفيه النون ، فاثنا عشر كاسم واحد في دلالته على مجموع ذلك العدد كدلالة عشرين . وأصله : اسمان :

(١) ما بين المعقوفين سقط من نسخ الأشباه.
(٢) في نسخ الأشباه: «سقى» بالسين المهملة، وصوابه من القصيدة اللغزية.
(٣) عبارة ط «فتدخل على هذه الكلمة العلة» والتصويب من النسخ المخطوطة.
(٤) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه.

اثنا[1] وعشرة ، لكن في قوله في البيت : « والأصل اثنان » [إلهام بالتصريح باللغز المقصود حيث صار « عشر » عوضاً من نون ما قبله ، فكأن الأصل اثنان][2] دون ضميمة ، ففي البيت شيء ممّا[3] تقدّم في قوله : « هاهو للناظر كالعيان » وفي قوله : « يا هؤلاء أخبروا سائلكم » وفي قوله : « ما كلمة متى أتى[4] اسم بعدها » . وسيأتي التنبيه على نحو ذلك .

[لغز في ضمير الفصل]

واسم له الرفع وما من رافع لديْه[5] من قاصٍ ولا من دان

يعني الضّمير الواقع فصلاً للمسمى عند الكوفيين عماداً ، لأنه اسم مرفوع دون رافع [بعيد][6] منه ولا قريب ، وهو بدْع من الأسماء في اللسان ، ولهذا وقع في كتاب سيبويه : [وعظيمٌ والله جعلهم [هو][7] فَصْلاً .

[لغز في الحروف الملغاة]

وما من الحروفُ يُلْفى[8] زائداً في لفظٍ أو معنًى هما قسمان

أو فيهما واسم وفعل لهما هنا دخول أين يدخلان

(١) في القصيدة اللغزية / ٣٩٧ : « اثنان »

(٢) مابين المعقوفين سقط من نسخ الأشباه

(٣) في ط : « فما » بالفاء ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٤) « أتى » اسقطت من ط ، والتصويب من النسخ المخطوطة .

(٥) سقطت كلمة : « لديه » من ط فقط . (٦) مابين معقوفين سقط من ط

(٧) مابين معقوفين سقط من نسخ الأشباه .

(٨) في ط : « يلغي » بالغين ، تحريف .

يعني أنّ من الحروف مايلفي زائداً في اللّفظ خاصة نحو : ؟ جِئت بـلا زاد ، ونحو : ﴿ **إنْ لا تَنْصُروه** ﴾[1] و﴿ **لا يضركم كَيْدهم** ﴾[2] أوفى المعنى خاصة نحو : ﴿ **إنّما اللّه إلهٌ واحد** ﴾[3] و ﴿ **إنّما يأْتِيكُم به اللّهُ** ﴾[4] و ﴿ **كأنّما يساقون إلى الموت وهم يَنْظُرون** ﴾[5] فما في المعنى زائدة وهي في اللفظ معتدّة[6] كافة أو مهيئة .

أو تكون الزائدة في اللفظ والمعنى معاً كقوله تعالى : ﴿ **فبمَا رَحْمَةٍ من الله** ﴾[7] و ﴿ **فبما نَقْضهم** ﴾[8] و ﴿ **مما خطيئاتهم** ﴾[9] .

فهذه أقسام ثلاثة في زيادة الحروف مع أنها حروف معان ، فزيادتها على خلاف الأصل . ويعني بدخول الاسم في باب الزيادة نحو قول عنتره :

٤٠٢= ياشاة من قَنَصٍ لِمَن حَلّت له حَرُمت عليّ وَلَيْتَها لم تَحْرُم[10]

---

(١) التوبة / ٤٠ .

(٢) آل عمران / ١٢٠ .

(٣) النساء / ١٧١ .

(٤) هود/٣٣.

(٥) الأنفال / ٦ .

(٦) في نسخ الأشباه : « معتمدة » والتصويب من القصيدة اللغزية .

(٧) آل عمران / ١٥٩ .

(٨) النساء / ١٥٥ .

(٩) نوح /٢٥ .

(١٠) انظر ديوان عنترة /١٦٤ ، وروايته : « ما قنص » وفي المغنى ١/٣٦٦ « من قنص » وهي رواية الخزانة ٢/٢٤٩ .

والشاة هنا : كناية عن المرأة ، وقنص : مصدر بمعنى الصيد: أريد به =

روى: ما قَنَصَ ومَن قَنَص على الزيادة وإضافة شاة إلى « قنص » هذا هو الظّاهر ، وقد تؤولت (من) على غير[١] الزّيادة بتكلف .

وقد استجاز أهل الكوفة زيادة « حين » في مثل : « زيد حين بقل[١] وجْهُهُ ، وكقولهم :

٤٠٣= وجُهه حين وسما »[٢] .

وقد رأى / بعضهم زيادة أسماء الزمان كيوم وحين عند إضافتها [٢/٣١١] «إلى : (إذْ) كقولك : يومئذ وحينئذ ، لأن ذلك اليوم والحين هو مدلول إذْ وقد اكتفى بها وحدها كقول الشاعر :

٤٠٤ نَهَيتُك عن طِلابك أُمَّ عمرو بعاقبةٍ وأنت إذٍ صحيح[٣]

= الفاعل وقيل : إنه مصدر بمعنى المفعول . انظر تحقيق ذلك في الخزانة .

(١) مابين معقوفين سقط من نسخ الأشباه صوابه من القصيدة اللغزية والأسلوب .

(٢) في القاموس : « بقل » : بقل وجهُ الغلام : خرج شعره كـ «أبقل» ، وبقّل .

(٣) جزء من بيت وهو بتمامه :
أقول وفي الأكفان أروع ماجِدٌ كغصن الأراك وجهه حين وسما .
وقد نسبه اللسان : « وشم » إلى رقيبة الطائي . وفي اللسان : يروى : وشم ووسم ، فوشم : بداورقه ، ووسم : حَسُن .

(٤) من شواهد : الخصائص ٢/٣٧٦ ، وابن يعيش ٣/٢٩ ، ٩/٣١ . والخزانة ٣/١٤٧ ، ٥٧١ ، والمغنى ١/٩١ ، وحاشية يّس ٢/٣٩ . وانظر ديوان الهذليين ١/٦٨ .
وهذا الشاهد من مقطوعة ، هي تسعة أبيات ، أوّلها :
جمالك أيها القلب القريح ستلقى من تحب فتستريحُ
قال الإمام المرزوقي في شرحه : يجوز أن يكون المراد الزم جمالك =

وقد تَأَوَّل قومٌ ذلك على أن « الحين » هـو المعتمد ، وسيقت « إذْ » لتدل على مضيّه بنفسها وعلى ما حذف مما هو مراد بتنوينها ، قال : وذلك لأنهم أرادوا قطع « يوم » أو « حين » عن الإضـافة مـع التّعويض، ولم يصلح[1] لتعويض التّنوين فيه من الجملة المحذوفة، إذ هو مشغول بتنوين التّمكين الذي[2] هو من أصله فلا يحمل تنوينه على غيره ، فجاءوا بإذْ تعييناً للمضيّ الذي يحرزه، وتحصيلاً للدّلالة على المحذوف بالتّنوين الذي يقبلهُ فقالوا : حينئذٍ، أي حين كان ذلك ، ولهذا قلّما يوجد في كلام العرب « إذْ » هذه المتّصلة بالزمان مضافةً غير منوّنة،لكن هذه لا تخلص من دعوى زيادة الحين ، لأن (إذ) تغنى عنه ، لأنها تخلص الزّمان ومضيّه كما اكتفى بها في البيت المتقدم .

= الذي عرف منك ، وعهد فيما تدفع إليه ، وتمتحن به أي صبرك المألوف المشهور .

ويجوز أن يكون المعنى : تصبّره وافعل ما يكون حسناً بك ، والمصادر يؤمر بها توسّعاً مضافة ومفردة .

وعلق الإمام المرزوقي على الشاهد بقوله : دفعتك عن طلب هذه المرأة يعاقبه أي بآخر ما وصيتك به .

ويجوز أن يكون المعنى : نهيتك عن طلبها بذكرى ما يفضي أمرك إليـه وتدور عاقبتك عليه ، وأنت بعد سليم تملك أمرك وشأنك في حبّها » انظر الخزانة .

(١) في نسخ الأشباه : « يصـح » مكان : « يصلح » ، صـوابه من القصيـدة اللغزية .

(٢) في القصيدة اللغزية / ٣٩٩ : « الذين له من أصله » ، تحريف صوابه من الأشباه .

ونعني بدخول الفعل في باب الزيادة مثل قوله :

٤٠٥= سَراةُ بني أبي بكر تساموا على كان المسّومةِ العِراب[١]

فزاد « كان » بين الحرف ومجروره وكقولهم :«ما أصبح أبردها»، «وما أمسى أدفأ العشيّة».وكذلك : ما كان أحسن زيداً فكان زائدة في اللفظ، ومحرزة لمعنى المُضِيّ .

[لغز في : أشياء]

ما شكل أفعالٍ يُرى حمعاً ولم يُصرفْ ولم يَشْركهُ في ذا ثاني

يعني « أشياء » جمع « شيء » من جهة المعنى وهو في ظاهر أمره على شكل أفعال جمع « فَعْل كَفَيء وأفياء ، وحيّ وأحياء » ، فكان القياس صَرْفه كنظائره لكنه لم يُصرف ، قال الله تعالى : ﴿ لَا تَسْألوا عن أشْيَاءَ ﴾[٢] ولم يشركه في هذا شَيْءُ مِمّا هو من بابه .

ثم اختلف النّحاة في وجهه فهو : فَعْلاء مقلوباً عند [أهل

---

(١) قائله مجهول . وفي ط : والنسخ المخطوطة : « تساموا » بواو الجماعة ، وفي معظم المراجع : « تسامى » وأصله : تتسامى بتاءين من السموّ وهو العُلّو :
وسراة : هو جمع سَرِي . وقيل : اسم جمع له ، وصحح السّهيليّ أنّه مفرد ، وهو الشريف .
والمعنى أن سادات بني بكر يركبون الخيل العربيّة .
وهو من شواهد : ابن عقيل ١/ ١١٦ ، وأوضح المسالك رقم ٩٢ والخزانة ٤/ ٣٣ ، وسرّ صناعة الإعراب لابن جني ١/ ٢٩٨ والهمع والدرر رقم ٤٠١ .

(٢) المائدة /١٠١ .

البصرة ، أصله : شيئاء فقدمت الهمزة، وأفعلا محذوفاً عند الفراء[1]]من الكوفيين ، والأخفش من البصريّين أصله أشياء[2] جمع شيّء ، فخفّفا معاً بحذف الياء المكسورة ، والتزم التّخفيف .

وهو عند الكسائيّ وأكثر الكوفيين أفعال مشبّه بـ « فعلاء »
فمنع /. ومن هنا جمعوه على : أشياوات . [٣١٢/٢]

[لغز في فعلى الأمر والماضي]

ما افعل أمر وخطابٍ صالحٌ لغيبة[3] ومنقضي الزّمان

يعني مثل خافوا ، وناموا ، وتذكروا ، وتعالوا ، يصلح هذا ونحوه للأمر على جهة الخطاب ، وللفعل الماضي على جهة الغيبة .

[لغز في صيغة الماضي التي ترى مضارعاً]

وصيغة الماضي ترى مضارعاً من لفظها فيه يُرى الفعلان

يعني مثل : تحامي وتعاطي وتسمّى ، وتزّكى كقوله تعالى : ﴿ **قد أفلح من تَزَكَّى** ﴾[4] فهذ ماضٍ ،وكقوله سبحانه : ﴿ **هل لك إلى**

(١) ما بين معقوفين سقط من ط ، وصوابه من النسخ المخطوطة والقصيدة اللغزية وفي ط : « الفارس » مكان . « الفراء » ، تحريف لأن الفارسي بصريّ المذهب .
(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « أشيئا » تحريف ، والصواب من الممتع ٥١٣/٢ .
(٣) في ط فقط : « بعينه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة
(٤) الأعلى / ١٤ .

أن تَـزْكى ﴾[١] على قـراءة التخفيف ، فهـذا مضـارع على حـذف التاءين .

ويحتمل الوجهين بيت امرىء القيس :

٤٠٦ = تحاماه أَطْرافُ الرِّماح تحامِيًا　　وجاد عليه كُلُّ أسْحَمَ هطّالِ[٢]

ويتعيّن المضارع في قول الآخر :

٤٠٧ = *　　قروم تسامى عند بابِ دفاعه[٣] *

[لغز في كلمتين يعتبران كلمة]

وأي كِلْمَتين في كلمة　　وأي فعلين هما خصمان

يعني بكلمتين في كلمة مثل : عَبْشميّ في : عبد شمس ، وَعَبْقَسِيّ في عبد قيس ، وعبد ريّ . في : عبد الدار ، ويعني بالفعلين الخَصْمَين فِعْلي[٤] التنازع نحو ضربت وضربني زيد ، لأنهما قد تنازعا المعمول كما يتنازع الرجلان الشّيء ، عَدّوا المتنازعين خصمين[٥] لأن كّل واحد يخاصم صاحبه ويدفعه .

(١) النازعات / ١٨

(٢) انظر ديوان امرىء القيس /١٤٣ ، والأسجم : السّحاب الأسود .

(٣) في ط : « رفاعة » بالراء .

(٤) في ط : « فعلا » تحريف نحوي

(٥) في ط : « عدوا المتنازعان خصمان » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

[لغز في إضافة الضمير]

وأيّ مُضْمر مضافٍ خافضٍ[١] وأيّ أشيـاء همـا شيّان[٢]

يعني بالمضاف من المضمرات قول العرب : إذا بلغ الرّجل الستين فإيّاه وإيّا الشّواب[٣] بناء على أن « إيّا » هو الضمير .

ويعني بالأشياء عبارة عن شيئين في مثل قوله تعالى : ﴿ **فقد صغت قلوبكما** ﴾[٤] والمراد قلبان خاصة .

[لغز في يوم الاثنين]

مـا واحـد ليس بـذي تَعَـدّد لـكنـه يـقـال فيـه اثـنـان

يعني اليوم الذي بعد الأحد من الأيام يطلق عليه « اثنان » وهو واحد تقول ليلة الاثنين ، والاثنان اسم عدد كثلاثة وأربعة وليس بِعَلَم فجاء للواحد على خلاف وضعه ، وإنما كان القياس أن يقال : ثانٍ أو

[٢/٣١٣] اسم متثبت[٥] اللفظ بالاثنين / كالثّلاثاء والأربعاء والخميس[من الثلاثة والأربعة والخمسة[٦]] .

---

(١) سقطت كلمة « مضاف » من ط وفي بعض المخطوطات : « أبداً » مكان : « خافض » صوابه من القصيدة اللغزية .

(٢) في ط « شيئان » بتحقيق الهمزة .

(٣) في ط : « الشباب » والعبارة المشهورة : فإياه وإيّا الشّواب .

(٤) التحريم / ٤ .

(٥) في ط والنسخ المخطوطة : « مشتبهة » والصواب من القصيدة اللغزية .

(٦) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه .

[لغز في الألف واللام الموصولة]

ما اسم يجيء فاصلاً حتى به الـ   خافضُ والمخفوضُ مفصـــولانِ

يعني الألف واللام الموصولة على القول باسميتها، تفصل بين العـوامل كلّهـا على اطراد بخـلاف: « الذي » و« التي » مـع أنهما بمعناها، ولا يـطّرد الفصـلُ بين الخـافض والمخفـوض بغيـرهـا من الأسماء.

والصحيح اسميّتها لوضوح ذلك فيها حيث تقع على غير ما تقع عليه صلتها نحو: مررت بهند[1] المكرمها أنا، فالألف واللام واقعة على هند ومكرم للمتكلم، فوضعها هنا وضع التي.

[لغز في اللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه]

ومـا الذي وهـو حـرفٌ خـافض   يفصـل مـا أضيف بـاستحسـان

يعني مَثَلاً[2] : « لا أبا لـزيـد » ، « لا أخـاً لعمـرو » ، و :

٤٠٨= * يا بؤس للحْرب[3] *

ولا غلامي لك، ولا يدي لك بكذا، فاللّام حرف جرّ في الأصل

---

(١) في القصيدة اللغزية ٤٠١ : « بهذا » مكان : « بهند » تحريف مطبعيّ .

(٢) كلمة : « مثلا » سقطت من النسخ المخطوطة ، وفي القصيدة اللغزية : « مثل » .

(٣) جزء من بيت لسعد بن مالك . والبيت بتمامه .

يـا بـؤس لـلحـرب الـتـي   وضـعـت أراهط فـاسـتـراحـوا

من شواهد الخصائص ١٠٦/٣ ، المحتسب ابن الشجري ٨٣/٢ ، ابن =

مقحمة بين المضافين [يطّرد][1] هذا في بابها وهو خلاف القياس.

[لغز في الموصول الذي يتحوّل إلى صلة]

وكيف للموصول يُلْفي صلةً فكهذا أُلفي موصولانِ

يعني مثل جاءني الّذين الذي أبوه منطلق منهم، أي جاءني الذين منهم [هذا وهو][2] الذي أبوه منطلق. وقد أنشدوا:

٤٠٩ من النّفر اللاّء الّذين إذا هُمُ يَهَابُ اللِّئامُ حَلَقْةَ الباب قَعْقَعوا[3]

= يعيش ٢/١٠ ، ١٠٥ ، ٣٦/٤ ، ٧٢/٥ ، رصف المبانى / ٢٤٤ الجنى الداني / ١٠٧ ، المغني ٢٣٨/١ .

(١) ما بين المعقوفين سقط من ط .

(٢) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه، صواب من القصيدة اللغزية

(٣) لأبي الريس الثعلبي . .

من شواهد : المقتضب ١٣٠/٣ ، ١٣١ ، والخزانة ٥٢٩/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٨٤/٣ .

وقد استدل الرّضى في شرح الكافية ٤٥/٢ ، بهذا الشاهد على أنه : « يتعذر عند الكوفيين الإخبار بالذي عن اسم في جملة مصدرة بالذي، لأنهم يأبون دخول الموصول على الموصول إذا اتفقا لفظاً. أما قوله :

* من النفر اللائي الذين إذا هم * الخ

فيرونه من النفر الشمّ الذين. والأوْلى تجويز الرواية الأولى، لأنها من باب التكرير اللفظيّ ، كأنه قال : من النفر اللائي اللائي ، فإن تغايرا نحو : الذي مَنْ فعل كان أسهل عندهم .

قال ابن السّراج : دخول الموصول على الموصول لم يجيء في كلامهم وإنما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين ، وتدريباً لهم » اهـ.

وقد روى البيت في الخزانة ٥٢٩/٢ على النحو التالي :

من النفر اللائي الذين إذا اعتَزَوْا وهاب الرّجالُ حلقة الباب قعقعوا

وقد أورد البيت الفراء في سورة الذاريات من تفسيره عند قوله تعالى : ﴿ إنه

قيل : « الذين » توكيد لِلّاء . وقيل : هو[1] مِنْ صلته[2] : أي اللّاء هم الذين .

ويصّحّ في الكلام أن يقال : « التي الذي يأتيها فتكرمه[3] هند » على معنى : التي تُكرم[4] الذي يأتيها هند . وهكذا ماكان مثله .

= لحق مِثْل ما أنّكم تَنْطِقون ﴾ الآية /٢٣ . قال : قد يقول القائل : كيف اجتمعت « ما » و « أنّ » وقد يكتفي بإحداهما من الأخرى؟ .
وفيه وجهان : أحدهما : أن العرب تجمع بين الشيئين من الأسماء والأدوات إذا اختلف لفظهما، فمن الأسماء قول الشاعر: « من النفر »الخ.
وأمّا في الأدوات فقوله :

ما إن رأيت ولا سمعت به كاليوم طالى أينق جُرْبِ

فجمع بين « ما » وبين « إن » وهما جحدان أحدهما يجزي من الآخر

وأمّا الوجه الآخر ، فإن المعنى لو أفرد بـ « ما » لكان كأن المنطق في نفسه حق لا كذب ، ولم يرد به ذلك ، إنما أرادوا إنه لحق كما حقٌّ أن الآدميّ ناطق » انظر معاني القرآن للفراء ٣/٨٤ ، ٨٥ .

قال البغدادي موضحاً الشاهد؛ ومعرباً ما غمض منه: «هم في البيت يرتفع بمضمر يفسّره: «قعقعوا » والتقدير: إذا قعقعوا فقعقعوا، ثم قال: والتقدير إذا قعقعوا حلقة الباب هاب اللئام دقّها، لأنهم ليسوا على ثقة من الإذن لهم كما يثق هؤلاء النفر الرؤساء بأنهم يؤذن لهم» والقعقعة: حكاية صوت الحلقة على الباب.

وأبو الربيس صاحب الشاهد : شاعر إسلامي ، واسمه : عباد بن طِهفة بكسر الطاء .

(١) في ط : « هم هو من صلة » صوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) في نسخ الأشباه : « صلة » بدون ضمير صوابه من القصيدة اللغزية وشرحها / ٤٠٢ .
(٣) في ط فقط : « تلزمه » صوابه من النسخ المخطوط .
(٤) في نسخ الاشباه «تلزم» صوابه من القصيدة اللغزية .

[لغز في الحكاية]

وما الـذي يبني[1] وفـي آخره ... دليـل إعـراب لِـذِي تِبْيـانِ

وذلك الإعراب في اسم سابق ... وذلـك الـدّليـل في اسْم ثـانِ

يُلْفى لـديـه عـوضـا من خبـر ... له[2] ليس لـذاك يجتمعـان

حـرفُ لإعـراب بمبـنيٍّ وقـد ... نـاب عن اسم حَلّ في المكـان

يعني هذه الأبيات الأربعة حكاية النّكرات بـ « من » نحـو : « منو » ، في حكاية المرفوع ، و « مَنا » ، في حكـاية المنصـوب
[٢/٣١٤] و « مني » في حكاية المجرور ، فـ « من » ، مبنيّة وهـذه / العلامة اللّاحقة دليل الإعراب الذي في الاسم السابق .

ومَنْ مبتدأ أغنت تلك العلامة عن خبره وقامت مقامه ولذلك لا يجمع بينهما وبين الخبر ، فلا يقال « منو الرجل » [بل تقول : مَنُو ، ومن الرّجل؟][3] .

والبيت الرابع محصّل لما تقدّم في الأبيات الثلاثة فالاقتصار عليه وحده مغنٍ عما قبله . فيقال :

مـا حـرف إعـراب بمبنيّ وقـد ... نـاب عن اسم حَلّ في المكـان

(١) في ط فقط : « بني » صوابه من المخطوطات

(٢) في نسخ الأشباه : « أم » مكان « له » صوابه من القصيدة اللغزية .

(٣) مابين المعقوفين سقط من نسخ الأشباه .

[لغز في فعل الأمر من : وأي]

ما فعل أمر جائز الحذف سوى   حركة تبقى على اللسان

يعني فعل الأمر من : « وأي » يئي بمعنى الوعد ، تقول فيه : إيا زيدُ[١] . فإن وقع قبله ساكن من كلمة[أخرى[٢]]، ونقلت حركة الهمزة إليه على قياس[تخفيف[٣]]الهمزة قلت : قُلِ بالخير يا زيد أي عدنا بخير ، وهندُ قالتِ بخير ياعمرو، فلم يبق من الفعل غير الكسرة في لام قُل . [وفي تاء قالت[٤]].

وتقول على هذا : « يا زيد قُلِي يا هند » فبَقيت الحركة والياء بعدها؛ إنما هي ضمير الفاعل الذي كان متّصلاً بفعل الأمر المحذوف .

[لغز في الإتباع]

ما اسم له حركة بعامل   تنسخها حركة اقتران

يعني مثل : « الحمد لِله »[٥] فيمن كسر الدّال ، ونحو ﴿ وإذْ

(١) فـ « إ » الأمر من : « وأى » و « يا » حرف نداء أي عد يا زيد وفي اللسان : « وأي » الأمر منه : « آه » بفتح الهمزة .

(٢) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه صوابه من القصيدة اللغزية .

(٣) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه

(٤) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه .

(٥) الفاتحة /٢ ، وهي قراءة الحسن البصري ، وزيد بن علي وآخرين . انظر قراءة ٢ في معجم القراءات .

قُلنا للملائكةُ اسجدوا ﴾(١) فيمن ضم تاء « الملائكة » فحركة الإعراب ذهبت بحركة الإتباع وهي حركة الاقتران .

[لغز في نقل الحركة]

ما معرب في لفظ حركة الـ إعراب والسّكون حاصلان

يعني مثل : « البكْر » إذا وفقت عليه بنقل حركة آخره إلى الساكن قبله في لغة من يقف بالنقل، تقول هذا البَكُرْ، وممرت بالبَكِرْ، ففي اللفظ حينئذ حركة الإعراب والسكون معاً كلاهما حاصل فيه .

[لغز في إظهار النون الساكنة]

ونحوُ دُنيا مع صِنْوٍ مُظهرٌ في كَلِمة؛ فأين يُدغمانِ

يعني التّنون الساكنة وبعدها ياء أو واو في كلمة يجب إظهارها فراراً من اللّبس بالمضاعف لو أدغمت ، وبابها الإدغام . فإذا لم يكن لَبْسٌ رُوجع الأصل فوجب الإدغام نحو : « انفعل » إذا بنيته من : «وجل» أو من : «يئس» تقول: اوّجَل وايّأس، فتدغم/ ؛ إذ لا لبس هنا؛ [٢/٣١٥]
لِعَدم افَّعَل في كلامهم ووجود انفعل .

(١) البقرة / ٣٤ ، وهي قراءة أبي جعفر ، وسليمان بن مهران ، والشنبوذي أنظر قراءة رقم ١٢٣ في معجم القراءات .

[لغز في الإعراب على المَوْضِع]

مـا عـامـلٌ وعمـلٌ قـد أُهمِـلا وفـي انـعـدام قـد يـقـدّران

يعني مسألة : ليس زيد بقائم ولا قاعداً ، لك أن تهمل الباء وعملها في تابعها فتنصبه على الموضع كما قال :

٤١٠=معاوِيَ إننا بشـرٌ فأَسْجِـحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحديـدَا(١)

فقد أهملت في التّابع الباء وعملها مع وجودها ، ثم ثبت من كلام العرب مراعاتها مع عدمها كقول زهير:

٤١١=بدا لي أنّي لستُ مدرك ما ماضي
ولا سـابـقٍ شـيئاً إذا كـان جـائيـا(٢)

يروي بجرّ سابق على توّهم لست بمدرك، وبيت سيبويه:

٤١٢=مشائيم ليسوا مُصْلحين عَـشـيرةً
ولا نـاعـبٍ إلَّا ببـين غُـرابُهـا(٣)

جر ناعب على تقـدير ليسـوا بمصلحين . ففي هذا بِـدْع من الاعتبار أن يطرح الشيء مع وجوده ، ثم يعتبر مع عدمه .

(١) من شـواهد : معـاني القرآن للفـراء ٢/٣٤٨، وخـزانـة الأدب ١/٣٤٣ وسيبويه ١/٣٤ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨. والحجة لابن خالويه /١٣٢ .
(٢) سبق ذكره رقم ٣٩٤.
(٣) سبق ذكره رقم ٢٣٩ . وفي ط : « مشائم » تحريف .

[لغز في مَنْ الاستفهامية]

مـا ذُو بِنـاءٍ مَـعْ تَصـدّرأتـى　　حـالاه فـي ذَيْـنِ مـخـالـفـان

يعني حكاية يونس من قول بعض العرب: «ضَربَ مَنٌ منا» لمن قال : ضرب رجلٌ رجلاً ، فهو سأل عن الضّارب وعن المضروب مَنْ هما ؟[1] فأخرج مَنْ الاستفهامية عن بنائها ، وعن صدريّتها الواجبة لها . وهو نادر في بابه .

فهـذه سبعـون بيتـا أكملت　　قصيـدة ملغـوزة المعـاني
عقيلة قـد سُدلت ستـورُهـا　　تُكشِفُـهـا ثـواقـب الأذهـان
بِكْـر عليهـا حُجُب كثيفـة　　تقـول للخاطب[2] لن تـراني
حتى تعـاني في طلابي شِـدّةً　　وتنحـلّ القلب المُعنّى العـان
والحمـد للّه الـذي عـرّفنـا　　من فضله عـوارِفَ الإحسـان
وَصَلّ يا رب على من أُحكمت　　آيـاتُـه في مُحْكَم القـرآن

فهذا تمام الشّرح في طرز على القصيـدة اللّغزيـة في المسائل النحوية مما قيّده ناظمها إبانة لغرضه منها. واللّه الموفق للصواب . انتهى .

ويتلوه (كتاب التّبر الـذائب في الإفراد والغـرائب من الأشباه والنظائر) .

لشيخنا الجلال السيوطي وهو القسم السّادس تغمدّه الله بالرحمة والرّضوان .

(١) في ط : « منهما » صوابه من القصيدة اللغزية وشرحها .
(٢) ط : « للخطاب » صوابه من القصيدة اللغزية وشرحها .

* * *

انتهى بمعونة الله وتوفيقه الجزء الرابع

ويليه ـ إن شاء الله ـ الجزء الخامس ، وأوله : كتاب : التبر الذائب في الإفراد والغرائب

فهرس شواهد الجزء الرابع

* * * *

فهرس الجزء الرابع من الأشباه

الموضوع — الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

انتهى بحمد الله